وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

معهد : علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

قسم : الادارة والتسيير الرياضي

رقم : .....

ميدان : علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

فرع : ادارة وتسيير رياضي

تخصص : تسيير المنشآت الرياضية و الموارد البشرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب : حريزي كمال عبد الرحيم

تحت عنوان

دور القانون رقم "13-05" لسنة 2013 في تحسين التنظيم والتسيير على مستوى النوادي الرياضية للهواة بالجزائر

- من وجهة نظر رؤساء النوادي بالمسيلة -

لجنة المناقشة :

مجادي رابح	**جامعة المسيلة**	**رئيسا**
زحاف محمد	**جامعة المسيلة**	**مشرفا ومقررا**
شريف حمزة	**جامعة المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2018 / 2019

الإهداء

إلى من يسجد حبهما في حنايا القلب
والدي العزيزين و إلى السند في الحياة و الدراسة
زوجتي العزيزة الذين لم يبخلو علي بأي شيء ،موجود
و مستطاع
أطال الله في عمرهم .
إلى كل أفراد العائلة كبيرها و صغيرها
و إلى جميع الأصدقاء ،اهدي ثمرة الجهد الذي
لولا فضل الله لما كان موصولا بالتوفيق
و اختمه بقول الشيخ كشك :

إذا عفوت فقادر أو مقتدر لا يستهين بعفوك الجهلاء
وإذا غضبت فإنما هي غضبة حق لاضغن و لا شحناء
وإذا سخوت بلغت بالجود المدى وفعلت ما لا تفعل الأنواء
إذا أخذت العهد و أعطيته فجميع عهدك ذمة ووفاء
و إذا رحمت فأنت أم وأب هذان في الدنيا الرحماء

حريزي كمال عبد الرحيم

شكر و عرفان

نبدأ بحمد الله الكثير وشكره الجزيل على ما انعم به علي أن أمدني
بأسباب التوفيق في إنجاز هذا البحث ،واثني بالتقدير و العرفان
للأستاذ الفاضل زحاف محمد على إشرافه و توجيهاته القيمة لإنجاز هذا العمل
كما أتوجه بالتقدير الخاص و الخالص إلى كل الأساتذة الذين أعانوني
بالنصح و التوجيه من داخل المعهد أو خارجه دون أن ننسى
الأستاذ والأخ الكريم و الفاضل خوجة عادل .
كما أتوجه بالتحية و الشكر إلى كل من سهروا معي على إنجاز هذا البحث طباعة و تصفيفا .

دون أن يفوتني توجيه التحية ذاتها إلى كل الزملاء في الدفعة .

الطالب :

حريزي كمال عبد الرحيم

الفهرس

التشكرات

الإهداء

الفهرس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة .... أ

الفصل التمهيدي:

1. مشكلة الدراسة 04
2. فرضيات الدراسة 05
3. أهمية الدراسة 05
4. أهداف الدراسة 05
5. تحديد مفاهيم الدراسة 06
6. الدراسات السابقة والمتشابهة .... 07.

الجانب النظري

الفصل الأول:القانون والتشريعات الرياضية

1-1تمهيد **11**

1-2 **القانون** 12

1-3 تطور التشريع الرياضي في الجزائر..... .... **19**

1-4 خلاصة **27**

الفصل الثاني: التسيير والتنظيم الإداري في النوادي الرياضية للهواة

2-1 تمهيد .... 29.

2-2 الإدارة العامة .... 30.

2-3-الإدارة الرياضية .... 34.

2-4 التنظيم 35

2-5 المسير 39

2-6 المسير الرياضي المتطوع 43

2-7 خلاصة..... .... **47**

الفصل الثالث: النادي الرياضي للهواة وقانونه الأساسي

3-1 تمهيـــد 49
3-2 النـــــــادي الرياضـــــــي 50
3-3 نمـوذج للقـانون الأساسـي للنـادي الرياضـي للهـواة 57
3-4 خلاصـــــــــــة..... 64

الجانب التطبيقي

الفصل الأول: الطرق المنهجية للبحث

1- الدراسة الاستطلاعية..... 67
2- المنهج المتبع 67
3- مجتمع و عينة البحث 67
4- الخصائص السيكومترية..... 72
5- أداة الدراسة 73
6- متغيرات الدراسة..... 74
7- مجال الدراسة..... 74

الفصل الثاني : عرض ومناقشة النتائج

2- عـــــــرض ومناقشـــــــة النتـــــــائج..... 76
2-1- عـــــرض ومناقشـــــة المحـــــور الأول 76
2-2- عـــــرض ومناقشـــــة المحـــــور الثـــــاني..... 97
2-3- عـــرض ومناقشـــة المحـــور الثالـــث..... 118
3- مناقشـة النتـائج في ضـوء الفرضـيات 137
4- الاســـــــــتنتاجات و الاقتراحـــــــات..... 139

قائمة المراجع

الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	68
02	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	69
03	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	70
04	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	71
05	يوضح معاملات الإرتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للبعد	72
06	يوضح معامل ألفا- كرونباخ لمحاور الاستبيان	73
07	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (01)	76
08	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (02)	78
09	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (03)	80
10	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (04)	82
11	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (05)	84
12	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (06)	86
13	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (07)	88
14	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (08)	90
15	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (09)	92
16	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (10)	94
17	يوضح الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على المحور الاول	96
18	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (11)	97
19	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (12)	99
20	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (13)	101
21	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (14)	103
22	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (15)	105
23	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (16)	107
24	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (17)	109
25	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (18)	111
26	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (19)	122
27	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (20)	114

28	يوضح الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على المحور الثاني	116
29	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (21)	118
30	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (22)	120
31	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (23)	122
32	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (24)	123
33	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (25)	124
34	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (26)	126
35	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (27)	128
36	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (28)	130
37	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (29)	132
38	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (30)	134
39	يوضح الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور الثالث	136

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يمثل خصائص القاعدة القانونية	13
02	يمثل تقسيم القواعد القانونية	14
03	يمثل تصنيف فروع القانون	15
04	يمثل المصادر الأصلية للقاعدة القانونية	16
05	يمثل تصنيف المبادئ العامة للإدارة العامة	33
06	يمثل أنواع التنظيم	37
07	يمثل مخطط الهيكل التنظيمي للنادي الرياضي للهواة	53
08	يمثل توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	68
09	يمثل توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	69
10	يمثل توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الاالخبرة المهنية	70
11	يمثل توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	71
12	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (01)	76
13	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارةرقم (02)	78
14	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (03)	80
15	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (04)	82
16	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (05)	84
17	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (06)	86
18	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (07)	88
19	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارةرقم (08)	90
20	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (09)	92
21	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (10)	94
22	يمثل الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على المحور الاول	96
23	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (11)	97
24	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (12)	99
25	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (13)	101
26	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (14)	103
27	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (15)	105

28	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (16)	107
29	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (17)	109
30	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (18)	111
31	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (19)	113
32	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (20)	114
33	يمثل الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور الثاني	116
34	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (21)	118
35	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (22)	120
36	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (23)	122
37	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (24)	123
38	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (25)	124
39	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (26)	126
40	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (27)	128
41	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (28)	130
42	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (29)	132
43	يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (30)	134
44	يمثل الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على المحور الثالث	136

مقدمة :

الرياضة مطلب حضاري لجميع تعبر عن المجتمع المتطور وهي الميدان الرحب الذي يستطيع الإنسان من خلاله التقرب من المجتمع، وهي أداة فاعلة في توجيه الفرد التوجيه الصحيح كونها أداة لتربيته بدنيًا وصحيًا وذهنيًا، كما تعد التربية البدنية والرياضية علما له قواعده وأصوله التي تقوم على أسس البحث، ولعل أهم ما يتصل بهذا العلم هو الإداري والمسير الرياضي، وتحكم العلاقة بين النوادي الرياضية والاتحادات المحلية قوانين ولوائح وقواعد تنظم هذه العلاقات، ويعد تنظيم وتسيير النوادي الرياضية من بين المسائل التي تعمل على تطوير التربية البدنية الرياضية ومما لا شك فيه أن أهمية هذه النوادي الرياضية يعتمد على حركة تطورها بالأسلوب العلمي في معالجة أمورها وحل مشكلاتها وذلك باللجوء إلى التنظيم والتسيير الإداري الفعال لإدارة مختلف مصالحها.

لقد تبين ومنذ سنوات طويلة بأن النتائج الرياضية المتقدمة للنوادي لا تمثل بمهمات المدرب مع الرياضي فحسب، بل يمتد أكثر ليشمل الناحية الإدارية و التنظيمية، وفهمت الدول في عالم الرياضة أهمية هذا الدور ومن بينها الجزائر التي عملت على تشريع القوانين الخاصة بتطوير التنظيم والتسيير للنوادي الرياضية منذ الاستقلال وإلي يومنا هذا.

وأمام التطورات التي شهدتها الجزائر لا سيما في المجال الرياضي، سعت إلى وضع تشريعات وقوانين متعلقة بتسيير وتنظيم النوادي الرياضية لتتلاءم وتتكيف وفقا لهذه التطورات، ومن بين هذه القوانين والتشريعات القانون رقم " 13-05 " لسنة 2013 والذي هو محل هذا من حيث اهتمامه بالنوادي الرياضية من خلال العمل على تحسين التنظيم والتسيير على مستواها، وهذا راجع إلى الاهتمام الذي يوليه المشرع الجزائري بوضع تشريع يتماشى ويتطابق مع الواقع الحالي للنوادي الرياضية.

وعلى ضوء هذا قمنا بإنجاز هذا البحث الذي يرتكز على معرفة دور القانون " 13-05 " لسنة 2013 في تحسين التنظيم والتسيير لنوادي الرياضية للهواة بالجزائر والجديد الذي جاء به من ناحية التنظيم والتسيير والتمويل مع إمكانية تطبيقه من طرف النوادي على أرض الواقع .

حيث قمنا بتقدم الإطار العام للدراسة وذللك بالتطرق إلى مشكلة الدراسة وفرضياتها وكذا اهميةا وادافها بلإضاف إلى الأسباب التي بنا لإختيارنا هذا الموضوع وتحديد المفاهيم والمصطلحات ،والدراسات السابقة بعد ذلك قسمنا دراستنا هذه إلى قسمين جانب نظري وآخر تطبيقي فالجانب النظري قسمناه إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول :

الذي تكلما فيه عن القانون العام ووظيفته والقاعدة القانونية وأهم المصادر الأصلية والاحتياطية للقانون كما تطرقنا إلى التشريع الرياضي الجزائري وأبعاده ومراحل تطور هذا التشريع .

الفصل الثاني:

الذي بينا فيه التسيير والتنظيم الإداري في النوادي الرياضية بجوانبه وذلك لإبرازنا فيه ماهية الإدارة بمختلف جوانبها والإدارة الرياضية، وتطرقنا فيه إلى المسير ومكانته في الهيكل التنظيمي الذي يشغله، كما القينا النظر على المسير الرياضي المتطوع لما له من حقوق وما عليه من واجبات .

الفصل الثالث :

خصصناه لأندية الرياضية بينا فيه مفهومها والإطار القانوني لها وكذا أقسام النادي وحقوقه ومتطلباته و الهيكل التنظيمي له، والقانون الأساسي الخاص بالنادي الرياضي للهواة .

وانتقلنا بعد ذلك إلى الجانب التطبيقي فتناولناه في فصلين :

الفصل الأول أبرزنا فيه الإجراءات الميدانية للدراسة أما **الفصل الثاني** فقد خصصناه في عرض ومناقشة نتائج الاستبيان الموجه إلى الهيئة المسيرة لمختلف النوادي للهواة التي أخذناها كعينة لبحثنا .

وأنهينا دراستنا بخلاصة استبيان وبعض التوصيات والاقتراحات والخاتمة العامة .

الفصل التمهيدي

1- الإشكالية:

إن أهم ما يميز عالم الرياضة المعاصر هو السعي لإحداث التميز من جميع الجوانب سواءا على مستوى آليات النشاط البدني والرياضي أو على مستوى الهياكل والميادين الرياضية، وحتى من جانب التسيير الرياضي الذي أصبح مطلبا ضروريا لإنجاح الممارسة البدنية والرياضية من خلال توفير الظروف المناسبة مواجهة المشاكل المرتقبة، وذلك وفق قوانين تضبط طرق ممارسة التربية البدنية والرياضية وآليات عمل النوادي الرياضية، وكحد من الانعكاسات التي مست العمل الرياضي والنوادي الرياضية في الجزائر وما أدى من تدهور على مستوى النتائج واصلت الدولة في إعداد إصلاحات رياضية من خلال القوانين المعدة الضابطة لكل ما يتعلق بالتربية البدنية والرياضية وكذا النوادي الرياضية، هذه الأخيرة تمارس مهمة تربية وتكوين الشباب والسهر على التربية المدنية والأخلاقية و المساهمة في نشر والحفاظ على الأخلاقيات الرياضية.

وبما أن الجزائر مرت بمجموعة من الإصلاحات والقوانين الخاصة بالتربية البدنية والرياضية المنظمة لتسيير النشاطات للنوادي الرياضية منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا ومن بينها القانون "76-81" لعام 1976 وكذلك القانون "89-03" لسنة 1989، والأمر "95-09" لعام 1995، وكذا القانون "04-10" لعام 2004 وكان آخرها القانون الذي هو موضوع بحثنا القانون "13-05" لعام 2013، والذي يعتبر أحدث ما وصلت إليه الإصلاحات الرياضية في الجزائر.

وبعد ما يقرب من ست (06) سنوات على صدور القانون "13-05 لسنة 2013 وجد الباحث أنه ينبغي استطلاع رأي مجالس إدارات الأندية الرياضية للهواة، والتعرف على أثر تطبيق هذا القانون من خلال البنود والمواد التي تم تغييرها أو حذفها أو إضافتها مقارنة القانون "04-10" لعام 2004 ، انطلاقا من التغير في اللوائح والنظم الإدارية يجب أن يبني على أسس علمية حتى يمكن ان يحقق الأهداف المرجوة من حيث التطوير والتحديث ومن هذا المنطلق تبادر في ذهننا طرح الإشكال التالي:

ما دور القانون 13-05 لسنة 2013 في تحسين التنظيم والتسيير للنوادي الرياضية للهواة بالجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات :

*هل يساهم القانون 13-05 لسنة 2013 في تحسين التنظيم للنوادي الرياضية للهواة ؟

* هل حدد القانون 13-05 لسنة 2013 المؤهلات التي يجب توفرها في المسير الرياضي المتطوع مما يساهم في التسير الحسن للنوادي الرياضية ؟

*هل يولي القانون 13-05 لسنة 2013 أهمية في توفير الموارد المالية للنوادي الرياضية للهواة لضمان التنظيم و التسيير الحسن للنوادي الرياضية؟

2- الفرضيات :

2-1الفرضية الرئيسية:

* للقانون 13-05 لسنة 2013دور إيجابي في تحسيين التنظيم والتسيير على مستوى النوادي الرياضية للهواة بالجزائر .

2-2 الفرضيات الجزئية :

* يساهم القانون 13-05 لسنة 2013 في تحسين التنظيم للنوادي الرياضية للهواة

* حدد القانون 13-05 لسنة 2013 مجموعة من المؤهلات التي يجب توفرها في المسير الرياضي المتطوع ما يساهم في التسيير الحسن للنوادي.

* يولي القانون 13-05 لسنة 2013 أهمية كبيرة في توفير الموارد المالية للنوادي الرياضية للهواة مما يضمن التنظيم و التسيير الحسن للنوادي الرياضية

3- أهمية البحث:

* تتمثل الاهمية لهذه الدراسة من الناحية العلمية من خلال اتباع الباحث منهج علمي قد يضيف معرفة علمية في مجال تسيير النوادي الرياضية فيما يتعلق بالقانون 13-05 لسنة 2013 ودور ف تحسين التنظيم والتسيير على مستوى النوادي الرياضية للهواة بالجزائر .

*كما ان الاهمية التطبيقية لهذا البحث تسعى للوقوف على معرفة وتحليل مواضيع تخدم عمل النوادي الرياضية و كذا حاجة المسيرين الى قوانين تضبط عملهم في النوادي الرياضية و كذلك التعرف على اهم الحقوق و الواجبات التي يستفيد منها المسير الرياضي المتطوع و إمكانية الاستفادة للمسيرين من النتائج و التوصييات المتحصل عليها بعد الدراسة .

*كما قد تكون عونا وافرا وسند للدارسيين و الطلبة بمثل هذه البحوث و الدراسات في المستقبل .

4- أهداف البحث:

- معرفة دور القانون" 13-05 **لسنة** 2013 في تحسيين التنظيم والتسيير للنوادي الرياضية للهواة بالجزائر وتحليل الاستراتيجيات و الرهانات المتمحورة في تطوير الرياضة داخل النوادي الرياضية للهواة من خلال هذا القانون .

- كشف المؤهلات التي يجب توفرها في المسير الرياضي المتطوع مما يساهم في التسير الحسن للنوادي الرياضية وكدا التعرف على التغيرات الواردة بلائحة النظام الأساسي للنوادي الرياضية للهواة من خلال **القانون**" 13-05 **لسنة** 2013.

- إبراز أهمية **القانون**" 13-05 **لسنة** 2013 في توفير الموارد المالية للنوادي الرياضية للهواة لضمان التنظيم و التسيير الحسن للنوادي الرياضية .

5- تحديد المفاهيم والمصطلحات :

5-1- القانون:

لغة: انتقلت هذه الكلمة إلى لغتنا العربية بأصلها اليوناني "KANUN" وهي تعني العصى المستقيمة، فعبرت عنها اللغة الفرنسة بكلمة " Droit" وتقابلها الإيطالية "DIRITTO" و الألمانية "RECHT" ... إلخ .

اصطلاحا:" هو مجموعة القواعد القانونية التي تصدرها السلطة التشريعية، بقصد تنظيم مسألة معينة، وهذه القواعد يخضع لها الأفراد ولو جبرا أن اقتضى الأمر ذلك". (**الخليلي**،1999،**ص**9)

5-2- : القانون" 13-05 لسنة 2013 :

هو عبارة عن قانون مؤرخ في 14 رمضان 1434 الموافق 23 يوليو سنة 2013، يتعلق بالتربية البدنية والرياضية، يتعلق بالتربية البدنية والرياضية، تصدره وزارة الشباب والرياضة بعد الموافقة عليه من طرف رئيس الجمهورية والمصادقة عليه من البرلمان وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ويحدد هذا القانون المبادئ والأهداف العامة التي تسير التربية البدنية والرياضية وكذا وسائل ترقيتها.

5-2-1 التعريف الإجرائي: *القانون" 13-05"* قانون المتعلق بالانشطة البدنية والرياضية هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم وتحكم المعاملات الرياضية حيث يهتم بتنظيم كل ما يتعلق بالرياضة و الرياصيين وكذلك اللوائح القانونية التي تنظم عملهم .

5-3 – التنظيم

التنظيم له معنيان :

المعنى الأول: هو وجود جماعة من الأفراد لكل من هؤلاء الأفراد دور محدد وعمل يوكل إليه .

المعنى الثاني: يقصد به (الشكل والهيكل) ويقصد به الإدارات والأقسام التي يعمل بها الأفراد والعلاقات التي تسود بينهم .

وهو عبارة عن توزيع الأعمال على الأفراد والعاملين بالمؤسسة من حيث توزيع الاختصاصات والواجبات وتوزيع المسؤوليات عند تحقيق أي هدف من أهداف المؤسسة وهو أيضا وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وربط الأشياء بالأشخاص حتى يمكن تحقيق الهدف المطلوب . (**لعويسات**،2003،**ص**20)

5-4- الإدارة :

الإدارة مشتقة من الكلمة اللاتينية المقطعين (ad- Mintrataire) التي تعني خدمة الغير أو تقديم العون للآخرين. (**شيما**،1993،**ص**26)

تعرف على أنها عملية التخطيط واتخاذ القرار والتنظيم والقيادة والتحفيز والرقابة التي تمارس في حصول المنظمة على الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية ومزجها وتحويلها على مخرجات بكفاءة لغرض تحقيق أهدافها والتكيف مع بيئتها. (**غضبان**،**دفعة**2003 ،**ص**35)

5-5- النادي الرياضي للهواة :

يعرف حسب القانون "13-05"سنة 2013

" يعد ناديا رياضيا للهواة ،كل جمعية رياضية مؤسسة قانونا ومعتمدة بعد أخذ رأي الإدارة المكلفة بالرياضة منظمّة إلى رابطة أو اتحادية رياضية وطنية تهدف إلى تطوير وترفيه إختصاص أو إختصاصات رياضية دون هدف مربح ".

وهو "كل ناد رياضي هاوي يسير وفق القانون رقم "12-06" المؤرخ في 12يناير2012 والمتعلق بالجمعيات القانون "13-05" المؤرخ في 23**يوليو** 2013 المتعلق بتنظيم الانشطةالبدنية والرياضية وتطويرها".[1] وكذا المرسوم التنفيذي رقم 74/15 المؤرخ في 16فبراير 2015 الذي يحدد أحكام القانون الأساسي النموذجي المطبق على النادي الرياضي الهاوي .

6- الدراسات السابقة والمشابهة :

الدراسة الاولى : لبصير علي (2015)

قوانين تسيير النوادي الرياضية ومدى تماشيها مع الواقع الحالي لرياضة الجزائر هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور القانون في تسيير بعض نوادي الرياضية الجزائرية ولقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي استخدام الاستبيان ووزع على مسيري بعض نوادي الجهوي الأول والثاني ببسكرة، وعلى عينة عشوائية بسيطة تضم 18 من رؤساء النوادي الرياضية النوادي الرياضية وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- أغلبية الأندية الجزائرية تسير نحو التطور والنجاح.
- للقانون دور فعال في سيرورة النوادي.
- معظم القوانين ذات صبغة إيجابية في النوادي.

الدراسة الثانية : محمد غمازي (2016)

دور التمويل الرياضي في تحسين من نتائج الأندية الرياضية الهاوية لكرة القدم في الجزائر والتي تهدف إلى معرفة مصادر التمويل المالية للأندية الرياضية الهاوية والدور الذي تلعبه بالنسبة إلى نتائج هذه الأخيرة،

مع ابراز دور التخطيط للموارد المالية ودوره في تحسين النتائج بالنسبة للأندية الرياضية لكرة القدم وقد لجأ الباحث إلى المنهج الوصفي لملائمته لموضع الدراسة، ووزع الباحث الاستبيان على عينة عشوائية بسيطة قدرها 24 من مسيري الأندية الرياضية الهاوية بولاية المسيلة الناشطة في الجهوي الأول وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- للتمويل الرياضي دور إيجابي في التحسين النتائج للأندية الرياضية الهاوية لكرة القدم في الجزائر.
- تعدد مصادر التمويل يؤثر بقدر عالي في تحسين النتائج لأندية الهاوية لكرة القدم في الجزائر
- للتخطيط المالي دور فعال في تحسين النتائج للأندية الرياضية الهاوية لكرة القدم في الجزائر.

الدراسة الثالثة : زارد صدام (2016)

القانون 05/13 المتعلق بالأنشطة البدنية والرياضية ودوره في إنجاح الاحتراف الرياضي لدى أندية كرة القدم الجزائرية، والتي تهدف إلى الوصول إلى معرفة دور لدى أندية كرة القدم الجزائرية، والتي تهدف إلى الوصول إلى معرفة دور القانون 05/13 في إنجاح الاحتراف لدى أندية كرة القدم الجزائرية.

ولجأ الباحث إلى استخدام المنهج الوصفي لملائمة لموضع الدراسة، ووزع الباحث إل استخدام المنهج الوصفي لملائمة لموضوع الدراسة، ووزع الباحث الاستبيان على عينة عشوائية بسيطة قدرها 20 من أعضاء مجالس إدارة النوادي المحترفة متمثلة في أربع نوادي وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- التمويل عامل أساسي في سير وتنظيم المنظومة الكاملة في كرة القدم الجزائرية.
- كرة القدم الجزائرية المحترفة.

- الامتثال للقوانين واللوائح الخاصة بالاحتراف الرياضي وتطبيقها على أرض الواقع يعطي قفزة نوعية في فجاح الاحتراف الرياضي القدم الجزائرية

الدراسة الرابعة : بلقرش محمد (2016-2017)

تحت عنوان (دور المرسوم 74/15 في تطوير الأنشطة البدنية والرياضية في الأندية الجزائرية الهاوية)، وتهدف الدراسة إلى ابراز مساهمة النصوص القانونية في تنظيم وتطوير النادي الهاوي وفق التعديلات التي جاء بها المرسوم التنفيذي 15/ 74 ومدى مساهمته في تطوير الأنشطة البدنية والرياضة وكذا اظهار دور الجماعات المحلية في دعم الأندية الهاوية.

ولجأ الباحث إلى استخدام المنهج الوصفي ووزع الاستبيان على عينة قدرها 42 مسير من مختلف النوادي الرياضية التي نشط على مستوى ولاية تسيمسيلت.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

- المرسوم 74/15 سيساهم في تطوير وتنظيم الأندية الهاوية.

- 74/15 في استقلالية النادي الهاوي وزيادة دعم الجماعات المحلية.

مدى الإستفادة من الدراسات السابقة :

بعد التطرق إلى هذه الدراسات السابقة والمشابهة تمكنا من الخروج بالفوائد التالية:

- تحديد الأسئلة الدقيقة لمشكلة البحث التي نحن بصدد دراستها.
- محاولة دراسة الموضوع من زاوية لم تدرس من قبل حسب ما توصل إليه الطالب الباحث.
- تساعدنا هذه الدراسات في بناء الاستبيان والاسئلة المطروحة فيه.
- حمكنتنا هذه الدراسات من معرفة الأداة المستعملة واختيار المنهج والتحليل الاحصائي.

الفصل الأول

القانون و التشريع الرياضي

1-1 تمهيد :

أخذت التشريعات الرياضية مركزا ممتازا خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين ، إذ حرصت معظم الدول على أن تتضمن دساتيرها نصوصا صريحة تدعو إلى ضرورة الإهتمام بالرياضة و إلتزام الدولة بها كوسيلة تربوية للنشء و الشباب ، و لما كان الدستور بصفة عامة هو التشريع الأساسي للدولة فوفقا لما يخوله الدستور تصدر التشريعات المنبثقة منه سوءا كانت قوانينا أو نظما أو لوائحا أو قرارات ، و كل منها يصاغ بواسطة السلطة التشريعية أو الأجهزة التنفيذية في الدولة حسب قوته.

و القانون الصادر بإنشاء الهيئة المسؤولة عن الرياضة و اللوائح التنفيذية و التنظيمية الصادرة بخصوصه هي التي تحدد كيفية إنشاء هذه الهيئة و أهدافها و إختصاصاتها و مسؤولياتها و علاقاتها بالهيئات و المصالح و الأجهزة الأهلية المعنية بالرياضة .

1-2 القانون :

1-2-1 تعريف القانون :

" مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم سلوك الأفراد في المجتمع ، و التي يتعين عليهم الخضوع لها و لو جبرا إذا اقتضى الأمر إلى ذلك " (**حسن قادة،1994،ص55**)

" هو مجموعة قواعد منظمة للسلوك الإنساني في نطاق نشاط معين ".(**توفيق خرج،1975،ص67**)

" هو مجموعة قواعد لتنظيم علاقات إنسانية متنوعة " .

" مجموعة القواعد الملزمة المنظمة للسلوك داخل المجتمع ، أي ظاهرة إجتماعية " (**ابوسعود،2001**).

1-2-2 وظيفته :

- تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع .
- وضع القواعد القانونية بمختلف العلاقات التي تنشأ بين الأفراد .
- تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة فيما بينهما من ناحية و بين المصلحة العامة من ناحية أخرى .
- يقيم التوازن بين مصالح الأفراد المتعارضة ، أو التوفيق بينهما .

1-2-3 تعريف القاعدة القانونية :

" مجموعة من القواعد الملزمة المقترنة بالجزاء المنظمة للسلوك الإجتماعي سواءا كان مصدرها ألهي أو وضعي " .

1-2-4- خصائص القاعدة القانونية:

الشكل رقم (1) يمثل خصائص القاعدة القانونية .

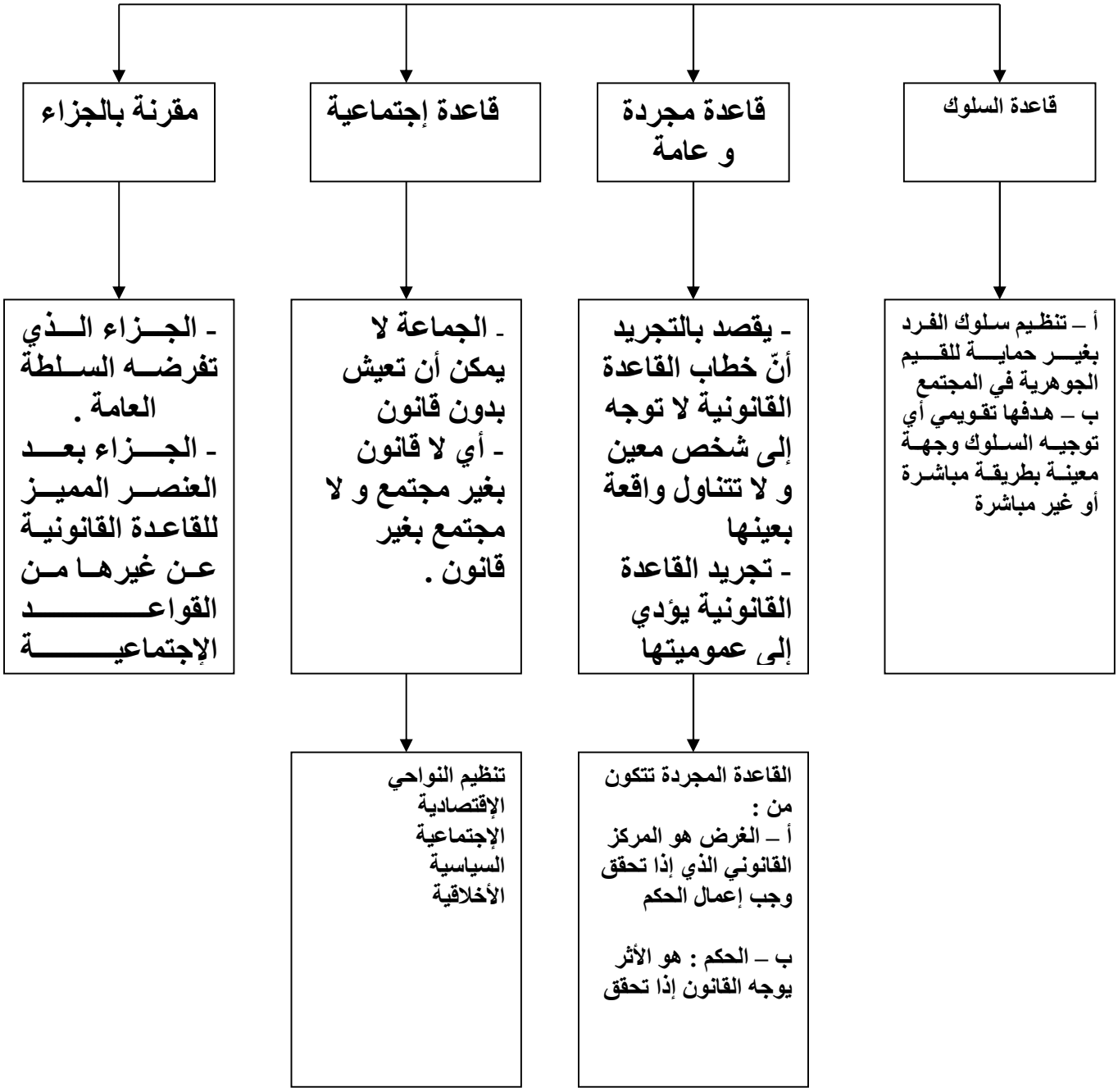

1-2-5 تقسيم القواعد القانونية: الشكل رقم (2) يمثل تقسيم القواعد القانونية.

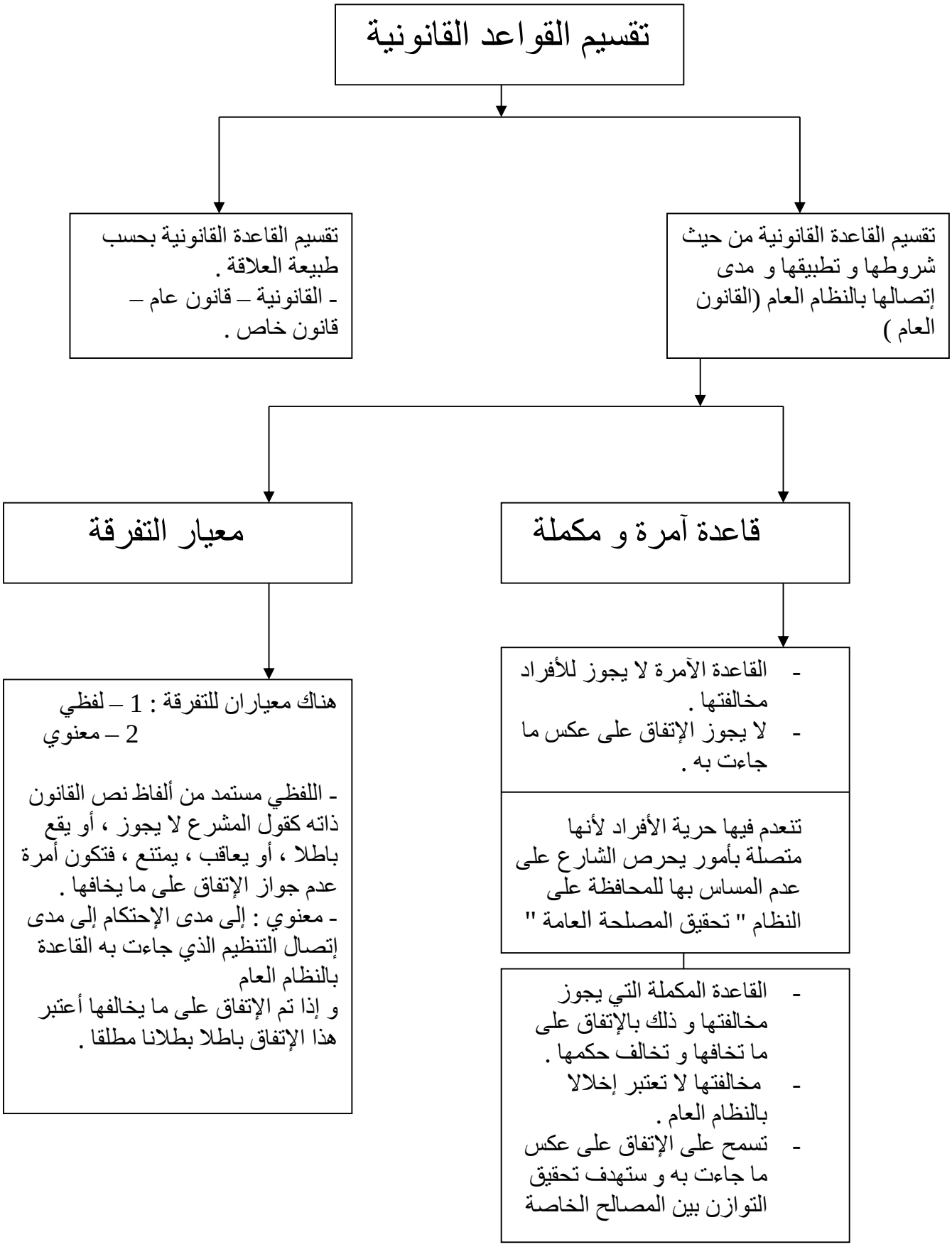

1- 2-6- تصنيف فروع القانون : الشكل رقم (**3**) يمثل تصنيف فروع القانون.

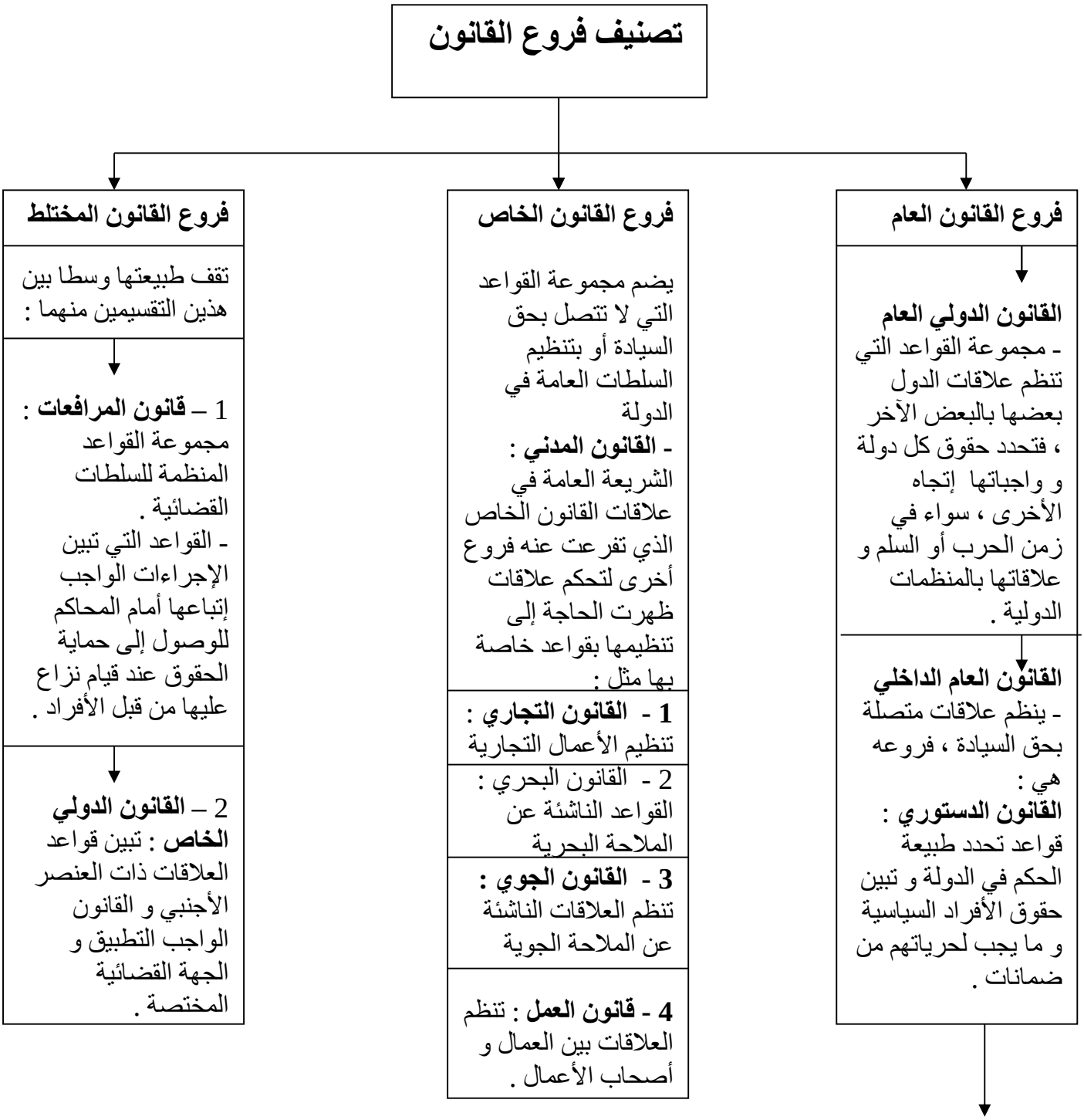

2 – القانون الإداري : مجموعة القواعد التي تبين و تنظم السلطة التنفيذية في أداء وظيفتها الإدارية .
3 – القانون المالي : القواعد التي تنظم و تحكم مالية الدولة فيبين إيراداتها و مصروفاتها و كيفية إعداد الميزانية السنوية للدولة .
4 – القانون الجنائي : ينظم نطاق و مضمون حق الدولة في العقاب من خلال قواعد موضوعية .

1-2-7- المصادر الأصلية للقاعدة القانونية :

تنص المادة الأولى من القانون المدني الجزائري بأنه " يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها أو في فحواها ، و إذا لم يوجد نص تشريعي حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية ، فإذا لم يوجد فبمقتضى العرف فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي و قواعد العدالة" . الشكل رقم (4) يمثل المصادر الأصلية للقاعدة القانونية.

المصادر الأصلية للقاعدة القانونية

↓

التشريع مصدر أصلي للقاعدة القانونية
- هو عبارة عن وضع قاعدة قانونية في نص ينظم العلاقات بين الأفراد في المجتمع بواسطة السلطة المختصة .
- التشريع يختلف بحسب النظام الدستوري المعمول به في المجتمع .

↓

سن التشريع .
تختلف طريقة سن التشريع بإختلاف نوعه

↓

1 – الدستور : يضع أساس بناء الدولة أي يحدد النظام الأساسي للدولة ، فيبين شكل الحكم في الدولة و السلطات العامة فيها ، و يوزع الإختصاصات بينها و علاقاتها بالأفراد ، كما يبين حقوق الأفراد و الحريات العامة التي يتمتع بها كل فرد في المجتمع .
2 – التشريع العادي : تضعه أو يصدر عن السلطة التشريعية المحددة وفقا لنصوص الدستور ، إنّ سن التشريع يمر بمراحل تبدأ بإقتراح مشروع القانون الذي يعرض على المناقشة على البرلمان ثم التصويت .
3 – التشريع الفرعي : أو اللائحة – يصدر عن السلطة التنفيذية بمقتضى الإختصاص المخول لها في الدستور ، بإعتبارها تحل محل السلطة التشريعية في سن التشريعات ، فإختصاص السلطة التنفيذية بالتشريع الفرعي إختصاص أصلي لا إستثنائي .

1-2-8 اللوائح القانونية : تعتبر أدنى في الدرجة من التشريع العادي .

- **أنواع اللوائح : (حسن قادة،1974،ص58)**

أ – اللوائح التنفيذية : و هي ما تسنه السلطة التنفيذية من قواعد تشريعية لضمان تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية ، و يرجع إختصاص السلطة التنفيذية بهذه المهمة ، لأنها التي تقوم بتنفيذ هذه القوانين ، و من ثم تعتبر أكثر قدرة من السلطة التشريعية على تنظيم هذا التنفيذ .

ب – اللوائح التنظيمية : هي ما تسنه السلطة التنفيذية من تشريعات لتنظيم و ترتيب المصالح و المرافق العامة بإعتبارها المهيمنة على إدارة هذه المصالح و المرافق .

ج – لوائح الضبط : و هي ما تضعه السلطة التنفيذية من قيود تشريعية على الحريات الفردية لحفظ الضبط بمعناه العام ، أي لحفظ الأمن و توفير السكينة و الطمأنينة و حماية الصحة العامة منها لوائح المرور ، لوائح مراقبة الأغذية و الباعة الجائلين .

1-2-9 نفاذ التشريع :

إذا تمت عملية سن التشريع مهما كانت درجته فإنه يوجد قانون إلا أن عملية التشريع لا تعني نفاذه و إنما يجب أن يمر في مرحلة التنفيذ و هذه المرحلة يجب استئنافها على أمرين هما :

- إصدار التشريع
- نشر التشريع

أولا - الإصدار : تسجيل سن التشريع و وضعه موضع التنفيذ ، عن طريق تكليف السلطة التنفيذية بتنفيذ به ، و إصدار التشريع من إختصاص السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية .

ثانيا – نشر التشريع : إعلان التشريع للناس و تحديد ميقات العمل به لأنه لا يكفي الإصدار لتمام تفاذ التشريع ، بل يجب أن ينشر لأنّ العدالة تقتضي أن يعلم الناس بالقوانين الذين سيلزمون بها .

1-2-10 المصادر الإحتياطية للقاعدة القانونية :

تعدد المصادر الإحتياطية للقاعدة القانونية وفقا لما جاء في المادة الأولى من القانون المدني الجزائري إلى مبادئ الشريعة الإسلامية ، العرف ، ثم مبادئ القانون الطبيعي و قواعد العدالة .

1-2-10-1مبادئ الشريعة الإسلامية :

تعنى الشريعة الإسلامية كمصدر للقاعدة القانونية له وجهان ، وجه كمصدر لمسائل الأحوال الشخصية ، و وجه آخر إحتياطي للمسائل التي لا تتعلق بالأحوال الشخصية .

أولا – الشريعة الإسلامية كمصدر أصلي لمسائل الأحوال الشخصية :

يمكن رد مسائل الأحوال الشخصية إلى المجموعات الآتية من الروابط و العلاقات التي تنشأ في غالبها من علاقة الفرد بأسرته :

- المسائل المتعلقة بالأهلية و الولاية على المال .
- المسائل المتعلقة بنظام الأسرة .
- المسائل المتعلقة بالمواريث و الوصايا و الهبة و الوقف .

ثانيا – الشريعة الإسلامية كمصدر إحتياطي :

يلجأ إليه القاضي في كل نزاع لم يجد له نص قانوني في التشريع و على وجه الخصوص في المسائل الغير المتعلقة بالأحوال الشخصية ، كالمعاملات المالية .

1-2-10-2 العرف :

إتباع سلوك معين على وجه التكرار و الإضطراد مع الإعتقاد بأنّ هذا السلوك ملزم كقاعدة قانونية. **(حسن فرج،1976،ص44)**

- يعتبر أقدم المصادر الرسمية للقاعدة القانونية و هي غير مكتوبة و العرف له ركنان :

V ركن مادي : متمثل في إتباع سلوك معين على وجه التكرار و الإضطراد .

V ركن معنوي : متمثل في إعتقاد الناس بأنّ القاعدة التي نشأت عن هذا السلوك قاعدة ملزمة .

مزايا العرف :

من مزاياه أنه يتفق وحاجات الجماعة و يتطور و يتغير تبعا للظروف الإجتماعية و الإقتصادية كما أنه يأتي غالبا لسد نقص من نواحي القانون .

عيوب العرف :

هو عبارة عن قواعد غير مكتوبة يصعب التحقيق من مضمون القاعدة العرفية كما أنه بطيء التكوين لأنه يعتمد على التكرار و هو محلي التكوين يختلف من مجتمع إلى آخر .

1-2-10-3 القانون الطبيعي و قواعد العدالة :

يلجأ القاضي له إذا لم يجد نصا تشريعيا أو عرفا أو لم يجد في الشريعة الإسلامية حلا للنزاع

" هي تلك القواعد إلى قواعد القانون الوضعي مؤسسة على وحي العقل و روح العدل الطبيعي بين الناس " .

و القانون الطبيعي هو مجموعة القواعد التي تحكم السلوك الإجتماعي للإنسان ، مصدرها الإلهام الفطري السليم لإدراك العقل مثل الحق في الحياة .

1-3- تطور التشريع الرياضي :

حينما تريد أن تتكلم عن التطور التاريخي للتشريع الرياضي في الجزائري سيوقفك **قانون 1901/07/01 الفرنسي** الذي يلقب **بقانون الجمعيات** حيث يعتبر كأول نص تشريعي ينظم الرياضة في الجزائر و يرعاها لصالح المعمرين أساسا مع انفتاحها النسبي لباقي الجزائريين .

و اثر الثورة المباركة التي توجت بإستقلال الجزائر بادرت بلادنا إلى سن قواعد خاصة تنظم الرياضة حيث أولتها عناية بالغة من خلال القانون الذي عرف **بقانون الرياضة** ، و هنا يمكن للمتتبع و الملاحظ تقسيم التطور التاريخي للتشريع الرياضي في الجزائر إلى ثلاثة مراحل هي :

1-3-1 المرحلة الأولى الممتدة ما بين (1962 و 1975) " الاقتباسي " :

غداة الإستقلال كان التنظيم الرياضي ضعيفا جدا و التأطير منعدما و النوادي الرياضية للهواة ناقصة جدا ، لذلك أعتبرت هذه المرحلة بالنسبة للجزائر مرحلة بحث عن التشريعات لكل قطاعات الوطنية عموما و القطاع الرياضي خصوصا ، و نظرا لخصوصية الوضع السياسي آنذاك و الذي كان متأثرا بالتشريعات الفرنسية و الذي يمدد العمل بالقوانين الفرنسية ما عدا ما يتعارض مع السيادة الوطنية ، صدر **القانون رقم 62 – 157** المؤرخ في **01 / 12 / 1962 .**

بالإضافة إلى هذا القانون جاء نص خاص بالجمعيات الرياضية عن طريق المرسوم رقم **63 /254** المؤرخ في **10 / 07 / 1963** و الذي ينظم الرياضة و الجمعيات الرياضية .

حيث نجد في مقتضياته القانون 01 / 07 / 1901 و القانون رقم 62 / 157 السالف الذكر و نجد في مادته الأولى النص على أن الجمعيات الرياضية يمكن أن تنشأ بصفة حرة في إطار أحكام قانون 1901 الفرنسي و ما يميز هذا الأخير هو أنه جاء أساسا للإعتراف بحرية إنشاء الجمعيات بعدما كانت ممنوعة بموجب قوانين (**Chapelier**) لـ**17 جوان 1971 .**

و في 1970 صدرت تعليمات رسمية تشبه إلى حد بعيد من حيث المصطلحات أو المضمون القوانين و المنشورات الفرنسية المتعلقة بممارسة مهنة التربية البدنية و الرياضية و المتعلقة بالتكوين الرسمي لأساتذة التربية البدنية و الرياضية .

كانت الرياضة قبل الإستقلال منظمة بموجب قانون 01 / 07 / 1901 الفرنسي و الخاص بعقد الجمعيات (**Contrat d`association**) ، و التي كانت تشكل الوثيقة التشريعية الأساسية للنوادي الرياضية ، كما كانت مخصصة للمعمرين بينما للجزائريين كانت الممارسات الرياضية محددة في بعض الأنواع مثل كرة القدم ، الملاكمة العدو ، و الدراجات التي جُعِلت لخدمة المعمرين .

هذا التهميش ساعد على تقوية الروح الوطنية و أدى إلى ظهور بعض الجمعيات الرياضية منها قانون فرق كرة القدم ، و التي أخذت تسمية الجمعيات الإسلامية لتمييزها عن الجمعيات الفرنسية و إبراز الهوية الجزائرية ، و كانت وسيلة تحسيس الشعب الجزائري .

أم بعد الإستقلال فقد عني المشروع بتنظيم هذا القطاع و لم يتوقف على محاولة مطابقة تنظيمية القانون للتحولات الإقتصادية و السياسية التي عرفتها الجزائر ، و يرجع هذا الإهتمام إلى خصوصية هذا النشاط و أبعاده المختلفة .

و مهما كان ففي هذه المرحلة أخذت الجزائر بالنموذج الفرنسي للتربية البدنية و الرياضية و القائم على المفهوم الليبرالي ، و قامت بتطبيقها على المجتمع الإشتراكي رغم بعض محاولات الإصلاح .

كما إتسمت بمبدأ حرية و ممارسة الرياضة حيث كانت هذه الأخيرة تمس كافة القطاعات و الطبقات الإجتماعية و تمارس على كافة المستويات و هذا ما يسمى بـ : **جمهرة الرياضة .**

كما تعتبر هذه المرحلة بداية تكوين للإطارات و إنشاء النوادي الرياضية و الإنطلاق في سياسة إنجاز مركبات متعددة و صيانة المنشآت الموروثة عن الإستعمار و التكفل بالنوادي الرياضية .

1-3-2 المرحلة الثانية (1976 – 1986) " الإصلاحات " :

تشكل هذه المرحلة التحول الحاسم للتربية البدنية و الرياضية في الجزائر حيث **صدر خلالها الميثاقين الوطنيين 1976 و 1986 و دستور 1976** و الذي من خلاله حدد مشروع المجتمع و قبلها تقنيين التربية و الرياضية عن طريق الأمر **رقم 76 / 81** المؤرخ في **23 / 10 / 1976** الذي يتضمن جميع المسائل المتعلقة بالمجال الرياضي و حسب **المواد 1 ، 2 ، 4** من هذا الأمر تعتبر التربية البدنية و الرياضية حقا و واجبا في نفس الوقت ، و من هنا أصبح تنظيما إجباريا في كل قطاعات النشاط .

و في هذه المرحلة ظهر إلى الوجود الإصلاح الرياضي و بموجبه تهتم الدولة و الهيئات و المؤسسات العمومية بقطاع الرياضة و تتكفل بالتدعيم المالي و إنجاز مشاريع و منشآت رياضية و كذلك

- التكفل بالجمعيات على مختلف المستويات
- التكفل بالرياضيين
- التكفل بتكوين إطارات الرياضة .

تلك هي الأهداف الرئيسية المحددة في الإصلاح الرياضي في ما يتعلق برياضة النخبة و الرياضة الجماهيرية .

كما تسعى الدولة و الجماعات المحلية التي وضع سياسة للنوادي الرياضية و أجهزة الرياضة ، و تنظيم مصالح مكلفة بترقية النشاطات الرياضية و كذلك إدماج النوادي الرياضية للهواة ضمن البلديات مما أدى إلى إنخفاض عدد الجمعيات كما أدى إلى صدور التنظيم الجديد للرياضة في البلديات .

أما دستور 1976 فنجد المادة 67 و التي تنص على حق المواطنين في حماية صحتهم عن طريق ترقية التربية البدنية و الرياضية و لذلك أعتبرت الرياضة بأنها ذات منفعة عامة .

و تعتبر سنة 1977 بداية التطبيق الفعلي للإصلاحات الرياضية و خلاصة القول نقول أنّ من بين توجهات هذه المرحلة خضوع الحركة الرياضية للمبادئ العامة للتحولات الإفتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، و تم إدراجها كعنصر مكون بمسعى الثورة الثقافية و خلق نظام جديد للتربية البدنية و الرياضية يتطابق مع التوجهات الإشتراكية للبلاد .

و مع التغيرات التي أفرزتها أحداث **أكتوبر 1988** و التغيرات الجذرية التي طرأت على النظام الإقتصادي مما عجّل في تغيير السياسة التشريعية و لهذا ألغيت تشريعات و عدلت أخرى و سنت تشريعات جديدة ، فالرياضة لم تكن بعيدة عن هذه التحولات مما جعلها أيضا تدخل في مرحلة جديدة.

1-3-3 المرحلة الثالثة (بداية الثمانينات 1989 إلى يومنا هذا) " إعادة بعث الرياضة " :

عرفت هذه المرحلة صدور عدة تشريعات منها القانون رقم **89 / 03** المؤرخ في**14/ 02/ 1989** المتعلق بتطوير و تنظيم المنظومة الوطنية للتربية البدنية و الرياضية .

جاء قانون 89 / 03 نتيجة للتحولات السياسية و الإقتصادية في البلاد و الفراغ الناجم عن عدم تطبيق الأمر 79 / 81 هو من أثار ظهور قانون إستقلالية المؤسسات (ق 88 / 01) و الذي أدى إلى تنازل المؤسسات العمومية عن تمويل النشاطات الرياضية للنوادي الرياضية ، و تسمى هذه المرحلة بمرحلة **إعادة بعث الرياضة .**

و النقطة الأساسية في هذا القانون هو وضع تنظيم آخر لهياكل " المنظومة الوطنية للتربية البدنية و الرياضية " .

أما بالنسبة لهياكل هذه المنظومة و هي المسماة هياكل التنظيم و التنشيط فتتكون أساسا من جمعيات رياضية بمختلف أشكالها و من بينها النوادي الرياضية للهواة ، و أهم شيء هو تحويل ممارسة الرياضة من المؤسسات إلى النوادي الرياضية و تتعدد أهداف القانون 89 / 03 إلى ما يلي :

- تحديد حقوق و واجبات المؤطرين و المسيرين .
- توسيع وعاء تمويل الممارسات الرياضية على مستوى النوادي الرياضية على مستوى النوادي الرياضية مهمته مكملة لدور الدولة .
- تعريف و تهيئة طرق مرنة لتنظيم و تسيير الهياكل و النوادي الرياضية .
- توضيح أكثر لدور مختلف المتدخلين لاسيما النوادي و الرابطة و الإتحادية الرياضية .

و نجد أنّ هذا القانون يقرر بصفة نسبية و لكن غير شاملة ميكانيزمات التكفل بالأنشطة الرياضية " الشركات الرياضية ، صندوق وطني ، صناديق ولائية لترقية مبادرة الشبيبة و الممارسات الرياضية" .

تتميز سنة **1989** كذلك بصدور **دستور 1989** إلا أننا لا نجد فيه ما ينص صراحة على المجال الرياضي ، على إختلاف الدستور السابق لهذا بقي قانون 1989 هو القاعدة التشريعية الأساسية لهذا المجال إلى غاية 1995 حيث تم إلغاؤه بموجب أمر **25 / 02 / 1995** المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية و الرياضية و تنظيمها و تطويرها .(الامر95-05 ، 1995)

و يرجع السبب في إعادة النظر في القانون 89 / 03 إلى إنتقادات كثيرة وُجهت عليه لعدم إستجابته للواقع الذي تغيّر و تطور بصفة سريعة في شتى المجالات فنجد مثلا ظهور مفاهيم جديدة للممارسات الرياضية للوسط المباشر ، و خاصة إذا علمنا كذلك أنّ القانون السابق يظهر فيه الطابع السطحي و نقص الثقة من حيث تحديد المفاهيم لذا وجب تحديدها و ضبطها و لأجل إستحداث أشياء أخرى في المجال الرياضي جاء الأمر **95 / 09** و الذي نحاول بإيجاز إبراز فحوى ما يصبو إليه بإعتباره القاعدة التشريعية الرياضية الأساسية التي تنظم حاليا المجال الرياضي .

و يمكن تقسيم أهداف هذا الأخير إلى قسمين :

أ – الأهداف الداخلية :

و هي إما شخصية (التهيئة البدنية و الصحية) أو إجتماعيا (التربية ، التفتح الفكري و الترقية الإجتماعية ، الثقافية و الأخلاقية ، التماسك الإجتماعي و الرياضي) .

ب – الأهداف الخارجية :

و تتمثل أساسا في تمثيل مشرف للوطن في المنافسات الدولية ، كل هذا يدفعنا إلى القول أنّ النشاط الرياضي نشاط ذو منفعة عامة .

و خلاصة القول في هذا الشأن نحاول أن نحدد الأشياء الجديدة التي جاء بها الأمر و المتمثلة خاصة في :

- إنشاء هياكل جديدة منها النوادي الرياضية الهاوية .
- التنظيم المحكم لهياكل المنظومة و تحديد صلاحيتها و تشكيلها .
- ترقية الممارسات البدنية و الرياضية على مستوى النوادي الرياضية للهواة .
- إمكانية إستفادة النوادي الرياضية للهواة من مساعدات الدولة و الجماعات المحلية .
- إستحداث الممارسة الرياضية ذات المستوى العالي .

و كما هو معروف في السياسة التشريعية أن تلحق القوانين الأساسية بتنظيمات أو نصوص تطبيقية ، و لهذا بالإظافة إلى التنظيمات الصادرة في القانون 89 / 03 و التي مازالت سارية المفعول صدر البعض الآخر تطبيقا لبعض الأحكام الأمر 09 / 95 الذي يضبط شروط الممارسة الرياضية للنوادي الرياضية للهواة إظافة إلى بعض النصوص الخاصة بتمويلها .

و تكملة للأمر 95 / 09 جاء **القانون 04 / 10** المتعلق بالتربية البدنية و الرياضية ليحدد المبادئ العامة و الأهداف و القواعد التي تسير التربية البدنية و الرياضية و كذا وسائل ترقيتها ، كما ينص هذا القانون على أنّ التربية البدنية و الرياضية تشكل عاملا هاما في ترقية الشباب إجتماعيا و ثقافيا و في تدعيم قيم التماسك الإجتماعي ، و أولى إهتمام للنوادي الرياضية التي تعمل على ترقية و تطوير التربية البدنية للصالح العام ، و تمارس مهمة ترقية و تكوين الشباب عن طريق تطوير برامج رياضية بمشاركتها في ترقية الروح الرياضية و الوقاية من العنف و محاربته كما تعمل على إستقطاب الشباب و التربية المدنية و الأخلاقية لهم و المساهمة في نشر و الحفاظ على أخلاقيات الرياضة .

كما حدد هذا القانون التأطير الأساسي للمسيرين الرياضيين عن طريق التنظيم و ذلك في خلال العمل على تحسين آداءاتهم على مستوى النوادي الرياضية .

1-3-4 المرحلة الرابعة :

اهم القوانين و المراسيم من 2005 إلى يومنا هذا :

1- المرسوم التنفيذي رقم 05-405 المؤرخ في 2005/10/10 يحدد كيفيات تنظيم للاتحادية الرياضية الوطنية وكذا شروط الاعتراف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام.

2- المرسوم التنفيذي رقم 05-502 المؤرخ في 2005/12/19 الذي يحدد قانون الأساسي للمسيرين الرياضيين المتطوعين المنتخبين.

3- قرار مؤرخ في 04 يوليو 2007 يحدد شروط انشاء مؤسسات الشباب والرياضة وتنظيمها وسيرها وكذا تعداد نوع المستخدمين العاملين لها ومؤهلاتهم.

4- مرسوم تنفيذي رقم 09-2334 ففي 14 يوليو 2009 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشباب والرياضة.

5- المرسوم التنفيذي 10-07 المؤرخ في 07 جانفي 2010 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشباب والرياضة.

6- القانون رقم 10-04 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

7- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 فبراير 2011 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشباب والرياضة.

8- مرسوم التنفيذي رقم 12-119 المرخ في 11 مارس 2012 جاء هذا المرسوم ليعدل المرسوم التنفيذي رقم 09-16 المؤرخ في 11 يناير 2009 والمتضمن احداث مدرسة وطنية ومدارس جهوية لكرة القدم.

9- القانون رقم 13-05 المؤرخ في 25 فبراير 2013 يتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها.

10- مرسوم التنفيذي رقم 13-94 مؤرخ في 25 فبراير 2013 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشباب والرياضة.

مرسوم التنفيذي رقم 14-245 مؤرخ في 27 غشت 2014 يتضمن أحداث مفتشية عامة في وزارة الشباب والرياضة وتنظيمها وسيرها.

11- مرسوم التنفيذي رقم 14-330 في 27 نوفمبر 2014 نوفمبر 2014 يحدد كيفيات تنظيم الاتحاديات الرياضية الوطنية وسيرها كذا قانونها الأساسي النموذجي.

12- مرسوم التنفيذي رقم 15-74 المؤرخ في 26 ربيع الثاني في عام 1436 الموافق لـ 16 فبراير 2015 يحدد الأحكام والقانون الأساسي النموذجي المطبق على النادي الرياضي الهاوي (المادة 13) تحدد تنظيم وسير النادي الرياضي الهاوي.

و من خلال المراحل الأربعة السابقة و الدراسة التحليلية لبعض التشريعات الرياضية نستنتج الأهمية التي يوليها المشرع لوضع تشريع رياضي متطابق مع متغيرات المجتمع .

1-3-5 أبعاد التشريع الرياضي في الجزائر :

1-3-5-1-البعد الإجتماعي و الثقافي :

كل التشريعات الأساسية للرياضة تؤكد على هذا البعد و تجعله هدفا أساسيا للرياضة ، فالرياضة تحتمل في الإطار الإجتماعي و الثقافي ، قيم ثقافية و أخلاقية و التي توجه تصرفات كل مواطن و تشارك في تقوية التماسك الوطني و تطور معنى التعاون و مسؤولية و الواجبات المدنية كما تسعى لتقليص مصادر النزاع بين أفراد المجموعة الواحدة و بين الكيان الإجتماعي الواحد ، و التي نشأتها تعبئة القوى الشعبية نحو الدفاع عن مكتسبات الثورة . (الامر76-81 ،1976،ص12)

فالنشاط الرياضي مدمج في المحيط الإجتماعي و الثقافي و أهدافها ترقية الشبيبة و تفتح شخصية المواطن فكريا و تهيئته بدنيا و تعزيز ثقافته الوطنية عن طريق خلق قيم ثقافية أخلاقية .

كما التركيز في التشريعات السارية المفعول على الترقية الإجتماعية و الثقافية للشبيبة و تعزيز التراث الوطني الثقافي و الرياضي و تطوير مثل ترقية القيم الأخلاقية المرتبطة بالخلق الرياضي ، فالرياضة أصبحت إحدى الظواهر الإجتماعية و عنصرا لا مفر منه لكل سياسة إجتماعية لدولة تسعى إلى الترقية و التطوير .

1-3-5-2 البعد السياسي :

بدأت الرياضة تظهر على المستوى السياسي منذ الثلاثينيات حيث تقوم السلطات العمومية بصفة إنفرادية بتحديد دور النشاطات الرياضية بشكل يتناسب بصفة شمولية مع أشكال تسيرها و توجهاتها ، فالرياضة وسيلة لخدمة الدولة حيث تساعد على بث الإيديولوجيات و نقل خطابات السلطان ، و يلعب في ذلك البث الإعلامي الرياضي دورا كبيرا حيث يتم الإستغلال السياسي للرياضة كما تستعمل من طرف

الدولة كمادة لفرض الذات من شأنه تعزيز و تدعيم هيمنتها ، و تستفيد دوليا من صورة حسنة عند النجاح الرياضي .

كما تستعمل الرياضة لأهداف وطنية فالرياضيون يمثلون وطنهم ، عملهم ، و نشيدهم الوطني ، و الفوز الرياضي يجوز إلى فوز سياسي و في بعض الأحيان إلى إنتقام سياسي .

و هذا كذلك وسيلة لتأكيد الشخصية الوطنية (مثل إنشاء فرق إسلامية أثناء الإحتلال و لتحسيس المجتمع الدولي) و إحدى الأسلحة الدبلوماسية الفعالة للسياسة الخارجية للدول .

و يمكننا إظافة جانب آخر هو الإستغلال السياسي للرياضة لجلب أنظار الشعب إليهم فهم يحضرون في المدرجات الشرفية للملعب من أجل أن يرونهم أكثر من أن يشاهدوا المقابلة. (Marc Bourhis ،1993، ص103-107)

إذا كان هذا هو واقع الرياضة في جميع الدول ، فإنّ المشروع لم يخفي نيته في تكريس هذا البعد و لو في أحد عناصره ، حيث نجد في إطار النظام الإشتراكي إعتبار الرياضة إحدى الوسائل لتحقيق السياسة الإشتراكية و بناء مجتمع إشتراكي و الدفاع عن مكتسباتها كما تعتبر عنصر سلام في العالم عن طريق تقوية التضامن و التعاون الدوليين .

و في إطار التشريعات الرياضية ركز المشرع على التمثيل المشرف للوطن في المحافل الرياضية الدولية.

فالرياضة إذن لا يمكن أن تنفصل عن السياسة ، و إذا كانت كذلك فهي أيضا لا يمكن أن تنفصل عن المال .

1-3-5-3 البعد الإقتصادي و التجاري :

بدأت الرياضة المعاصرة تأخذ شيئا فشيئا الطابع الإقتصادي و خاصة التجاري ، حيث أصبحت قطاعا لا يقل أهمية عن القطاعات الإقتصادية الأخرى .

فنجد المرسوم رقم **89 / 137** المؤرخ في **10 / 05 / 1989** يتضمن وضع فهرس النشاط الإقتصادي و المنتجات ، خصص للنشاط الرياضي **3 أرقام (966)** و التي تعبر عن النشاط الإقتصادي و ذلك تحت عنوان الرياضة بما فيها الجمعيات الرياضية ، ميادين الرياضة ، و المسابح .....إلخ .

و مما لا شك فيه أنه من الناحية الموضوعية تتجه الرياضة أكثر نحو الإستعراض (**Le Spectacle**) و بذلك تدخل المنطق الإقتصادي . (Manuel Gros et Pierre Verkindt، 1985، ص706)

و من هنا نلاحظ إلتقاء الرياضة في بحثنا عن الموارد الضرورية لسيرها ، و تطويرها مع التجارة التي وجدت في الرياضة ، خاصة ذات المستوى العالي ، وسيلة مثلى و دعم أكيد للبيع و تقديم المنتوجات للجمهور .

فالنوادي الرياضية لم تعد تعيش فقط بالهبات و الإشتراكات و الإعانات بل أصبحت تتعامل بالأموال و تجري عقود متنوعة تجلب لها مداخيل معتبرة .

1-5 خلاصة :

أنّ التلازم بين القانون و الرياضة هو تلازم قوي ، فإذا ما غاب القانون أو خاب أصبحت الرياضة نوعا من اللهو و التسلية الرخيصة فتعم الفوضى داخل المجتمعات الرياضية و تصبح الرياضة معول هدم لسلوك و أخلاقيات من يمارسها دون ضوابط أو أحكام .

و لو أمْعنا النظر في الحركة الرياضية لوجدنا أنّ القانون يشكل القاعدة الإحساسية في هذا الكيان ، حيث أنّ أهم أهداف التربية الرياضية تنشئة جيل صحيح يتمتع بأخلاق حميدة و لا تأتي هذه الأخيرة إلا بوجود ضوابط و لوائح تحكم العلاقات بين الأفراد .

و هذا ما تناولناه في فصلنا هذا من خلال إعطاء تعريف شامل للقانون العام و وظيفته ، و أهم المصادر الأصلية له و في الجزء الثاني تطرقنا إلى التطور التاريخي للتشريع الرياضي الجزائري و أبعاده و الممارسة الرياضية أثناء مراحل تطور هذا التشريع الرياضي

الفصل الثاني:

التسيير والتنظيم في النوادي الرياضية

2-1 تمهيد :

إنّ الوصول بأي مشروع إنساني إلى تحقيق أهدافه ، يتطلب وجود عملي إدارية فعالة تقوم على إستغلال كل الموارد المتاحة لها سواء كانت بشرية أو مالية أو مادية ، و قد شكّل الفكر الإداري عبر مراحل تطوره محور الإهتمام بالعنصر البشري الذي تعتمد عليه الإدارة لتحقيق أهدافها .

ولقد عرف الإنسان الإدارة عبر العصور و الحضارات المختلفة حتى أصبح علما من العلوم الإنسانية البارزة و الذي استند على طرق و مبادئ و نظريات عديدة ، و الرياضة كبقية الشؤون الأخرى تحتاج إلى إدارة و تنظيم جيدين ، و أنَّ الإنجازات في المستويات الرياضية بالرغم من تحقيقها من الرياضيين أنفسهم إلا أنَّ هناك جهودا أخرى تضاف إلى جميع الجهود المبذولة من قبل الرياضيين تتمثل بمهمات المسيرين و المؤطرين لتمتد إلى الإدارة ، و هذا يقودنا إلى أننا لا نستطيع تحقيق أي تطور ملموس في أي حقل من حقول الرياضة إذا لم يصحب ذلك عمل إداري جيد يستند إلى مبادئ الإدارة الحديثة .

فهذه الإدارة تكمن في التسيير الجيد للعنصر البشري لمواردها المختلفة و مرتبطة بالنجاحات التي يحققها هذا ما الإداري سنتطرق إليه في هذا الفصل بالتعريف بماهية الإدارة إنتقالا إلى المسير الذي سيّر هذه الإدارة و كذلك المسير الرياضي المتطوع في النادي الرياضي.

2-2 الإدارة العامة :

2-2-1 مفهوم الإدارة :

" الإدارة هي عملية إنسانية مستمرة تعمل على تحقيق أهداف محددة بإستخدام الجهد البشري و بالإستعانة بالموارد المادية المتاحة ، و قد تكون الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها إنتاجية – أو إقتصادية بمعنى أعم – كما قد تكون تلك الأهداف سياسية أو إجتماعية أو ثقافية في طبيعتها " .

" الإدارة هي نشاط إنساني متكرر و مستمر نجده في كل المنظمات و على كل المستويات و الإدارة تمثل العنصر الحركي الأساس و القوة الواقعة الرئيسية في عمليات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و في كل مظاهر النشاط الإنساني ، و هي عملية مستمرة تحتوي على العديد من الأنشطة و تستخدم أشكالا متنوعة من المواد ، بعضها مادي و بعضها الآخر إنساني ، و ذلك وصولا إلى أهداف محددة " .

2-2-2 تعريف الإدارة :

هناك عدة تعريفات لكلمة الإدارة سردها كثير من الباحثين و الكتاب و من بينها :

تعريف 1 :

يُعرفها **وودرو ويلسون** "Woodrow Welson " بأنها العمليات المتعلقة بتحقيق أهداف الحكومة بأكبر قدر من الكفاءة و بما يحقق الرضا لأفراد الشعب .

تعريف 2:

ليونارد وايت " Leonard White "

" بأنها جميع العمليات التي من شأنها تنفيذ السياسات العامة و تحقيق أهدافها ".

تعريف 3 :

هنري فايول " Henry Fayol "

" أنها التنبؤ و التخطيط و التظيم و إصدار الأوامر و التنسيق و الرقابة " .

تعريف 4 :

" **فريديرك تايلر** " Frederik Taylore "

" المعرفة الصحيحة لما نريد من الرجال أن يقوموا بعمله و ملاحظتك إياهم و هم يعملونه بأفضل الطرق و أقل التكاليف" .

و تعرف بأنها" عملية أو النشاط الخاص بقيادة و توجيه ، و تنمية الأفراد و تخطيط و تنظيم و مراقبة العمليات و التصرفات الخاصة بالعناصر الرئيسية في المشروع لتحقيق أهداف المشروع المعددة بأحسن الطرق و أقل التكاليف" .(عمر السعيد و آخرون ،2003)

و من خلال هذه التعاريف نستطيع أن نستدل على بعض العناصر الأساسية التي تشتمل عليها عملية الإدارة :

العنصر الأول : هدف أو أهداف أو نتائج يراد تحقيقها.

العنصر الثاني : أنشطة أو إجراءات يمكن إستخدامها من أجل تحقيق هذه الأهداف .

العنصر الثالث : مجهود بشري (قيادة) يعتمد على عدد من الموارد و الإمكانيات المادية في أداء الأنشطة المحققة للأهداف .

و عليه فإنّ الإدارة يمكن أن تعرف على ضوء التحليل السابق بأنها " عملية تحقيق الأهداف بإستخدام الجهد البشري مع الإستعانة بالإمكانات و الموارد المالية المتاحة .

أي أنَّ :

الإدارة = أنشطة + أهداف + مجهود بشري

2-2-3 المبادئ العامة للإدارة: (عبد المجيد إبراهيم ،2000)

يرى فايول " Fayol " أنه لا يوجد هناك عدد محدد من المبادئ الإدارية التي يجب إستخدامها و التي تعمل على تسهيل و تحسين عمل الجماعة، وقد توصل إلى عدد من المبادئ التي يرى أنها أكثر قابلية للتطبيق في مجال الإدارة وهي:

1 تقسيم العمل :

إنَّ الغرض الرئيسي من مبدأ تقسيم العمل هو تحسين أداء العمل و رفع إنتاجية الأفراد عن طريق الجهد المبذول .

2 السلطة و المسؤولية :

يرى " فايول " أنه من الضروري التفرقة بين السلطة الرسمية للإداري و التي يكتسبها من مركزه داخل التنظيم و بين السلطة الشخصية التي تتكوّن من مجموعة من الخصائص المميزة كالذكاء ، الخبرة المعنوية العالية و القدرة على القيادة ، و كلما تدرجنا في التسلسل الإداري كلما زادت درجة الصعوبة في تحديد المسؤوليات، فالأعباء تتزايد كلما صعدنا إلى مركز داخل التنظيم

3 الإمتثال للنظام :

يرى أنَّ إحترام مبدأ الإمتثال للنظام يجب أن لا تقتصر على المستويات الدنيا في التنظيم ، بل يجب أيضا أن يسود بين كبار رجال الإدارة .

4 وحدة القيادة :

ينص هذا المبدأ على ضرورة أن يتلقى الموظف للأوامر من رئيس واحد فقط ، و أنّ قاعدة و صدق القيادة يجب أن يسود نظام العمل .

5 وحدة التوجيه :

يعبّر عن هذا المبدأ وجود رئيس واحد و خطة واحدة لمجموعة الأنشطة التي لها الأهداف نفسها ، و يعتبر هذا المبدأ من الشروط الأساسية للعمل الرياضي لوحدة العمل .

6 مكافأة الأفراد :

هي بمثابة السعر الذي يدفع للخدمات التي يؤدونها .

7 المركزية :

تتصل المركزية بالنظام الطبيعي مثلها كمثل تقسيم العمل ، و نجد أنّ الإحساسات تتجه نحو الذهن أو الجزء الموجه، و أنّ هذان العنصران يُصدران الأوامر إلى جميع أجزاء الجسم الحي .

8 السلم الإداري :

يتكون من سلسلة الرؤساء التي تتفاوت من أعلى سلطة إلى أقل مستويات إدارية .

9مبدأ النظام :

يتوقف على القاعدة التي تنص على ضرورة إعداد مكان لكل شيء و كل شيء في مكانه .

10 العدالة :

إنّ العدالة التي تنشأ من الجمع بين العدالة و العطف بين الأفراد و أثناء تنفيذ واجباتهم .

11 روح الجماعة :

الإنسجام و الإتحاد بين أفراد المؤسسة من القوى العظيمة ، فمن مصلحة التنظيم تنمية روح الجماعة و التمسك بها بإعتبارها قوة تعمل على تماسك أجزاء التنظيم .

شكل رقم (05) يمثل تصنيف المبادئ العامة للإدارة العامة : (محمد منصور،74،1999)

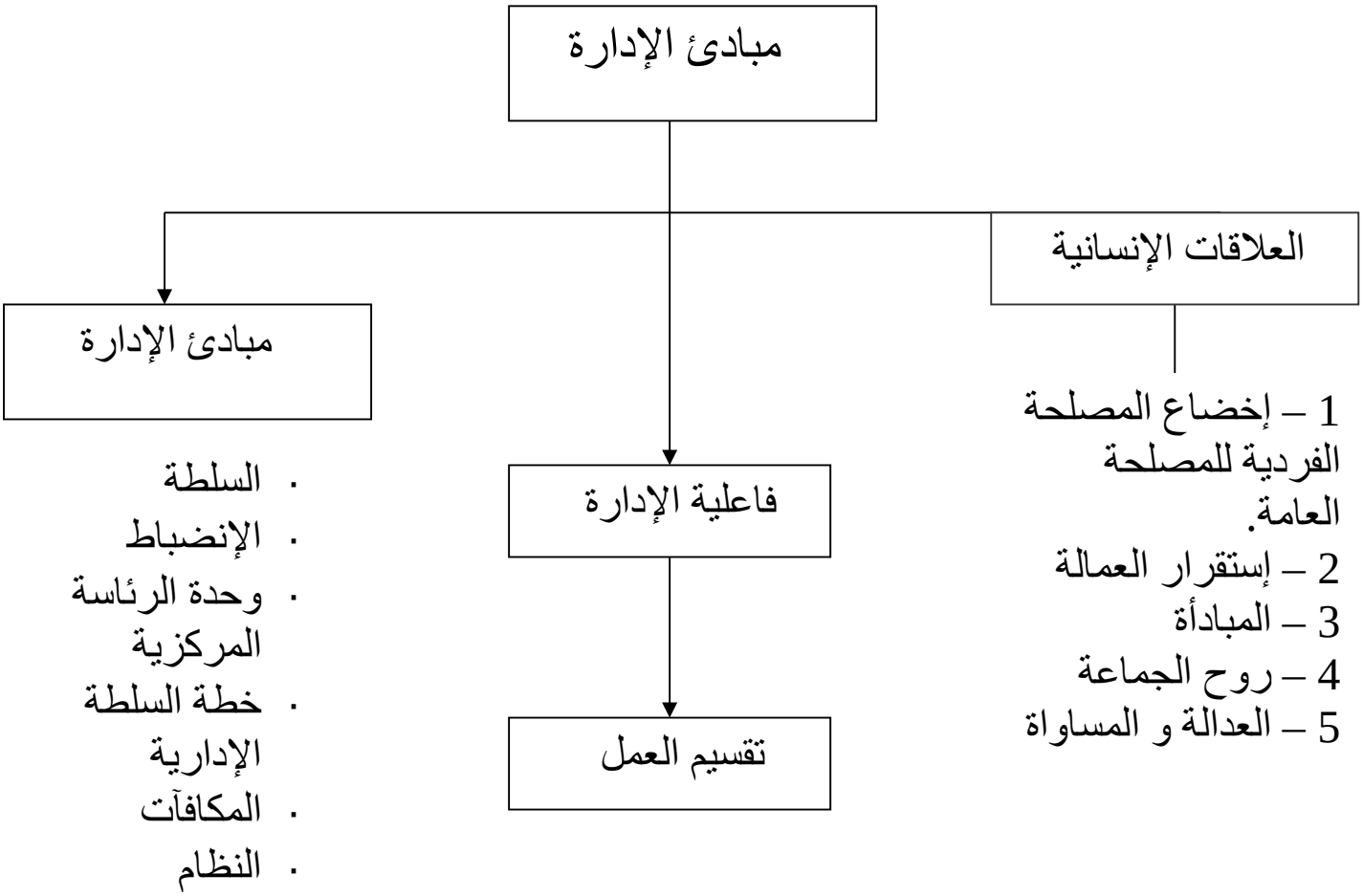

2-3-1 الإدارة الرياضية :

***تعريف الإدارة الرياضية :** (عبد المجيد إبراهيم ،2000،ص 50-51)

عرّف كل من Beitel و Blanten الإدارة الرياضية على أنها :

" المهارات المرتبطة بالتخطيط ، و التنظيم و التوجيه و المتابعة و الميزانيات و القيادة و التقييم داخل هيئة تقدم خدمة رياضية أو أنشطة بدنية أو ترويحية " .

" **الإدارة الرياضية** هي الأداة الفاعلة في زيادة الإنجاز الرياضي و تطويره كما و نوعا ، و هي تخطيط و تنفيذ و متابعة و تقويم لكل الأنشطة " .

2-3-2مكونات الإدارة الرياضية :

لقد حلل الإداري الأمريكي " Kanz " "**كينز**" الإدارة الرياضية فوجد أنها تتضمن أربع مكونات أساسية هي :

- العامل البشري .
- العمل الجماعي .
- المنظمة و التي تعمل الإدارة لأجلها .
- القائد الإداري .

2-3-3 المهارات الأساسية في الإدارة الرياضية :

لقد أشار " **كينز** " إلى أنّ الإدارة الرياضية تعتمد على ما يلي :

– المهارات الفنية :

إنها التفهم الكامل و الكفاءة في نوع خاص من الفعاليات ، و هي تتضمن معلومات خاصة و قابلية للتحليل في ذلك الإختصاص ، و القدرة على كيفية إستخدام التقنيين في المجال الرياضي .

– المهارات الإنسانية :

القابلية الدقيقة للعمل بشكل فعال كمجموعة واحدة من العاملين لفرض تعاون و تجانس تام في ذلك النادي الذي يعمل معه أيضا و تتضمن معرفة الآخرين و القدرة على العمل معهم بشكل فعال و بعلاقة جيدة .

– مهارة الإستعاب الفكري :

القدرة على ربط الأجزاء الدقيقة و هذا يعني النظرة الشاملة و الكلية للمنظمة التي يعملون فيها و كيفية إعتماد أقسام تلك المنظمة على بعضها البعض .

2-4 التنظيم :

2-4-1تعريفه:

تعريف هنري فايول :

" إنَّ **التنظيم** هو إمتداد المشروع بكل ما يساعد على تأدية وظيفة مثل المواد الأولية أو الآلات و رأس المال ، و المستخدمين ، و تقتضي وظيفة التنظيم من المديرين إقامة العلاقات بين الأشخاص بعضهم ببعض و بين الأشياء بعضها ببعض " .

تعريف شيلدون :

" **التنظيم** عملية أو مرحلة تجمع بين العمل الذي يجب على الأفراد أو المجموعات القيام به ، مع الماكينات أو القدرات اللازمة لتنفيذه من أجل أن تعطي الواجبات – بهذا الشكل – أحسن الطرق للتطبيق الإيجابي الكفء المتناسق المنتظم " .

تعريف "كونتز و أوزنل " :

" هو تقسيم أوجه النشاط اللازم لتحقيق الخطط و الأهداف ، و تجميع كل نشاط في إدارة مناسبة ، بحيث يتضمن التنظيم تفويض السلطة و التنسيق " .

تعريف " آرنست ديل " تحت عنوان . ميكانيكية التنظيم .:

" ينبغي على المدير العام عند القيام بمهمة التنظيم أن ينشئ وظائف عن طريق تقسيم العمل إلى أقسام ، كل قسم يمكن إدارته عن طريق شخص واحد ، كما ينبغي أن يقوم أيضا بوضع الترتيبات اللازمة لتنسيق العمل ، و معنى ذلك تقرير العلاقات بين مختلف الوظائف " .

تعريف " آرثرم ويمر " . عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية :

" يتولى التنظيم مهمة تحقيق أغراض المنشأة من خلال الإستخدام الفعال للمصادر البشرية و غير البشرية ... و غالبا ما يوفر التنظيم الوسائل التي تتعلق بتقسيم العمل ، و هيكل السلطة و إتخاذ القرار ، و تنمية علاقات عمل سلمية بين جميع الأشخاص العاملين " .

إن التنظيم هو عبارة عن توزيع للأعمال على الأفراد و العاملين بالمؤسسة من حيث :

- توزيع الإختصاصات .
- توزيع الواجبات .
- توزيع المسؤوليات عند تحقيق أي هدف من أهداف المؤسسة و هو أيضا الرجل المناسب في المكان المناسب و ربط الأشياء بالأشخاص حتى يمكن تحقيق الهدف المطلوب.(**أحمد الشافعي**،2004،ص77)

2-4-2 خطوات التنظيم :

- بيان أهداف المؤسسة و تبعيتها و نوع العملاء الذين تخدمهم ، و المنطقة التي تخدمها .
- تحديد أعمال و واجبات الهيئة أو المؤسسة و تصنيف الأعمال التي تقوم بها في مجموعات متنافسة.
- تحديد الأدوات و الأقسام التي تكوّن هيكل التنظيم الإداري للمؤسسة اللازمة لتحقيق أهدافها .
- تحديد إختصاصات هذه الإدارات و الأقسام و تحديد سلطاتها و مسؤولياتها و العلاقة بينها .
- تحديد عدد الوظائف و الموظفين اللازمين لحاجة العمل بالمؤسسة و المؤهلات و الشروط الواجب توافرها فيهم .
- تحديد اختصاصات و سلطات و مسؤوليات هؤلاء الموظفين و توضيح العلاقة بينهم .
- وضع لوائح العمل التنظيمية مثل : لائحة الموظفين و اللائحة المالية و لائحة المخازن .
- وضع النظم التي تحدد طرق و إجراءات العمل في الإدارات و الأقسام المختلفة بالمؤسسة .
- وضع نظم المراقبة الداخلية و تحديد أنواع و محتويات التقارير الدورية الواجب تقديمها للمستويات الإدارية .

2-4-3 أنواع التنظيم :

2-4-3-1التنظيم الرسمي :

هو ذلك التنظيم التكويني للمؤسسة بشكلها الهندسي الذي يحدد العلاقات و المستويات للأعمال التي يقوم بها الفرد و توزيع الدراسة المستمرة و تتبع تنظيم المؤسسة و تعديل هذا التنظيم بما يكفل التقدم المستمر .

الإختصاصات كما رسم لها المخطط أو المشروع ، كما هي واردة في الوثيقة الرسمية للهيئة أو المؤسسة ، و يحاول التنظيم الرسمي الوصول إلى البناء المنطقي المبني على أسس علمية ، و يتوفر في التنظيم الرسمي أن تكون في شكل هرمي ذي قاعدة عريضة تضم الوحدات على المستوى التنفيذي ، و هذه القاعدة تدعم التكوين الهرمي المتدرّج في شكل أقسام و إدارات و مصالح و هكذا حتى قمّة التنظيم ، حيث تتركز في شخص يمارس السلطة الكاملة للمؤسسة أو الهيئة .

2-4-3-2التنظيم غير الرسمي :

يهتم بالدوافع و الاعتبارات الخاصة بالأفراد و التي لا يمكن الإفصاح عنها بطريقة رسمية مخططة على أساس تولدها تلقائيا ، و تنبع من إحتياطات الأفراد العاملين في المؤسسة و نتيجة للدور الإجتماعي الذي يقوم بعض الأفراد في المؤسسة ، و التنظيم الغير رسمي يتبع سلوك غير رسمي ، و طريقة معينة يتبعها الأفراد في تصرفاتهم و من ثم فالتنظيم غير الرسمي قد لا يتفق بالضرورة مع المخطط الرسمي و هو يهتم بالتنظيم كما هو كائن ، لا كما يجب أن يكون ، و الجماعة الصغيرة هي أحد عناصر التنظيم غير الرسمي .

الشكل رقم (06) يمثل أنواع التنظيم : (سعاتي،1997،ص67)

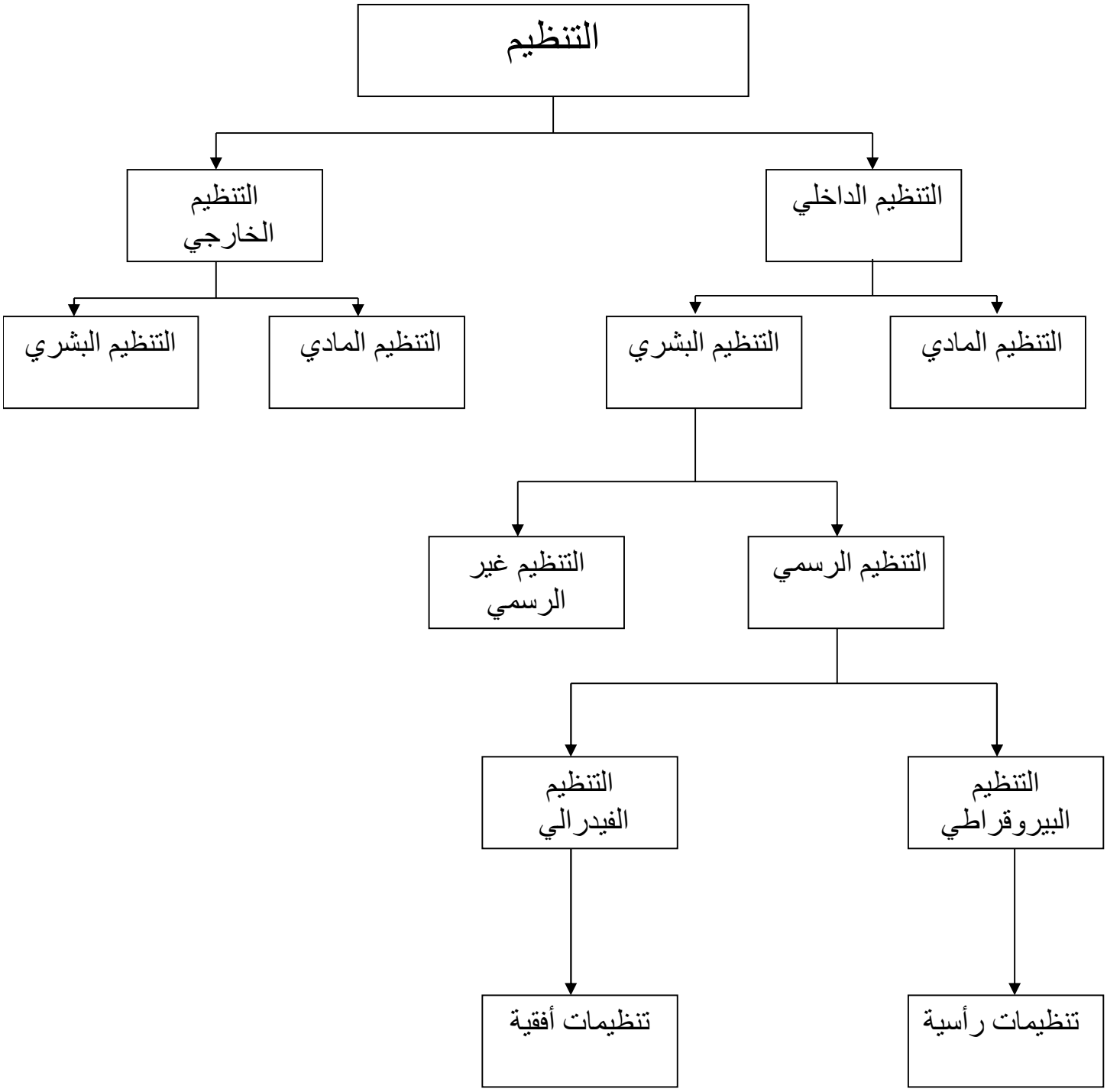

2-4-4 مبادئ التنظيم :

تتلخص هذه المبادئ فيما يلي : (**منفى والصحن** ، 1989،ص158)

· **مبدأ وحدة الهدف** : لا بد من وجود هدف محدد للمنظمة ككل و لكل إدارة أو وحدة من الوحدات المشاركة في تحقيق الهدف النهائي ، و على أن يتم تقييم فاعلية أداء كل وحدة بالمقارنة بالهدف .

· **مبدأ الفاعلية** : يعتبر التنظيم فعالا إذا نجح في مقابلة أو تحقيق أهدافه بأقل قدر من الجهد و التكلفة ، و تقاس الفاعلية بمعيار الكفاية الإنتاجية التي تقاس بنسبة المدخلات إلى المخرجات و أيضا لا بد أ، يسهم التنظيم في تحقيق الرضا للأفراد و الجماعات و يساهم في خدمة الجميع .

· **مبدأ الشرعية** : يعني أن تكون الأهداف التي يهدف إليها التنظيم مشروعة ، بحيث لا تتعارض و القوانين و التشريعات و العادات و الأعراف المعمول بها ، و أن تمشي مع ظروف البيئة .

· **مبدأ الثبات** : بمعنى أن تكون الأهداف محددة بدقة سواء على مستوى المنظمة أو على مستوى كل إدارة أو قسم و تتظافر بالتالي الجهود لتحقيقها و لا يعني هذا أن تكون الأهداف جامدة و يصعب تعديلها ، و لكن هناك قدر من المرونة في التعامل معها وفقا للظروف .

· **مبدأ تقسيم العمل** : إنّ تقسيم العمل يؤدي إلى الإستفادة من مزايا التخصص .

· **مبدأ التعامل بين السلطة و المسؤولية** : حيث يجب التشاور بين السلطة كحق و المسؤولية كواجب ، لأنّ السلطة ضرورية لإنجاز المسؤولية .

· **مبدأ وحدة الإشراف و الرئاسة** : بمعنى أن يتلقى الفرد أوامره و تعليماته من رئيس إداري واحد و إليه يرفع تقاريره ، و يؤدي إلى منع الإحتكاك .

· **مبدأ نطاق الإشراف الإداري** : يختص هذا المبدأ بتحديد عدد الأفراد الذين يخضعون لإشراف رئيس إداري واحد ، و يعني تحديد النطاق الملائم للمساعدة في إنجاز الأهداف دون إرهاق للإدارة .

· **مبدأ ديناميكية التنظيم** : بمعنى يجب أن يستجيب التنظيم ، و تعديله بما يؤدي إلى نموه.

2-4-5 أهمية العنصر البشري في الوظيفة التنظيمية : (سعيد واخرون،2003،ص84)

يعتبر العنصر البشري أهم مكونات الوظيفة التنظيمية و يقصد بالعنصر الإنساني جميع العاملين في المنشأة و على إختلاف مستوياتهم و مؤهلاتهم و أدوارهم .

2-4-6 أهمية التنظيم :

تعمل الخريطة التنظيمية الصحيحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على توضيح ما يلي: (أبو حليمة،2004،ص54)

1. تقسيم العمل على الإدارات أو أقسام أو مجموعات .
2. تحديد العلاقات و طرق الإتصال بين الإدارات و للأقسام المختلفة في المنشأة .
3. تحديد التسلسل في صلاحيات و سلطات جميع العاملين في المنشأة و بالتالي المسؤوليات المترتبة عليهم نتيجة الصلاحيات و السلطات .
4. يهيئ التنظيم الكيفية التي يتم بها إرسال و استقبال القرارات الصادرة من مراكز السلطة المختلفة.
5. يكفل التنظيم تهيئة سبل الإتصالات الرسمية و الغير رسمية بين مختلف أجزاء هذه الوحدة الإدارية .
6. يهيئ التنظيم الجو الملائم لتدريب أعضائه و تنمية مواهبهم و تزويدهم بما هم في حاجة إليه من أسباب معروفة بما يحفزهم و يضاعف من إخلاصهم .

2-5 المُسيّر و مكانته في الهيكل التنظيمي للنادي الرياضي :

الإداري معنى محدد في نطاق الإدارة العامة يقتصر على أولئك الذين يختصون في توجيه و تنسيق و رقابة أعمال الآخرين، و حتى يُعد المسير مديرا ناجحا يجب أن يقوم بأدواره على أكمل وجه في حدود الوظائف الخاصة به :

2-5-1 تعريف المُسيّر :

بإختلاف الباحثين تختلف التعاريف التي أعطيت للمسير فنجد :

تعريف 01 : حسب دوركل المسير هو : " هيكل المجتمع لا يتحدد بالأغلبية و لكن بالقيادات إنما المسيرون هم فئة قليلة تسير الأغلبية بحيث يساهمون في توفير الجو المناسب الذي يساعد على الإستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة مع التحديد المستمر الذي يؤدي إلى تحسين و تنظيم الإجراءات في عدة مجالات " (**شوقي،2000،ص34**)

أما الفقهاء الذين يدرسون علم الإدارة فيرون أنّ المسير هو القائد الإداري الذي يقوم بأعماله من خلال الآخرين إذ أنه مخطط و منسق و كذلك مراقب لجمهور الآخرين و ذلك لتحقيق هدف مشترك .

تعريف 02 : " مهارات المسير تشمل المهارات الإدارية ، التكنولوجية و الشخصية و مهارات التفكير بمنطق النظم".

تعريف 03 :يرى الأستاذ " **أكليس** " أنّ وظيفة المسير هي قدرة المسير على أن ينجز أهداف الجماعة من خلال أفرادها.

تعريف 04 :الأستاذ " تيد " يقول أنه " مزيج من السمات التي تمكن الفرد من حث الآخرين على إنجاز المهام الموكلة إليهم " .

كل هذه التعاريف تختلف فيما بينها لكنها غير متناقصة حيث كل تعريف تناول جانبا من جوانب المسير الحديث أو المدير و مما لا بد من الإشارة إليه أنّ للمدير سلطة معينة لإتخاذ القرارات و إلا سيفقد صفقته كمدير .

2-5-2 صفات المسير الناجح :

إنّ صفات المسير الناجح هي خليطة للصفات الجسمانية الطبيعية و الأخلاق و الطبائع المكتسبة عن الموهبة الإدارية التي تُمكن الشخص بسهولة إختيار أفضل الطرق للوصول إلى الهدف . و كلما توفرت في المسير أكبر قدر ممكن من السمات الأساسية كلما كان أقرب إلى المثل الأعلى و هذا الأخير هو من النادر لأنه يجمع كافة الشروط و أهم هذه السمات نجد :

2-5-2-1 القدرات العقلية و الإبداعية :

من أهم الخصوصيات التي يقم بها المسير الحديث انه يتميز بحسن الإدراك ، الذكاء ، الفطنة ، الفكر الإشرافي و كذلك قدرته على إيجاد الثقة و سهولة التعبير و خاصة الشفوي و كذا هدوئه ، و مما يمكن الإشارة إليه أنّ هناك إختلاف في طرق المنهجية من قبل المدربين الناجحين في القيادة الإدارية ، فهناك من يستعمل أسلوب القيادة الإدارية و هناك من يتوقف على رغبات المرؤوسين ، و نجاح كل مدير قد يكون بحسن التسيير و حسن التفاهم أو عن طريق بث الخوف و الرعب في نفوسهم وهناك من له طباع حادة و عصبي ... إلخ، وعموم يمكن ذكر ثلاث أنواع من القدرات الهامة:

– **القدرة الإستدلالية :** المسير هو الرجل الذي يتنبأ بالمستقبل إستنادا بالماضي و الحاضر بتفكير إستدلالي و يحاول حل المشاكل عن طريق الوصول إلى جذر المشكلة ثم البحث عن حلها بأفضل الطرق و بالتالي بناء المستقبل .

– **المرونة العقلية:**"هي القدرة على تغيير الوجهة الذهنية و تعديل السلوك و التكيف مع الظروف المتغيرة". (**شوقي**،2000،**ص**73).

– **الحساسية للمشكلات :** نظرة المسير يمكن من أن يبرر عدة مشكلات في حين لا يرى غيره لأية مشكلة.

2-5-2-2 المهارات الإجتماعية :

أ – تأكيد الذات : حتى يتمكن المسير من فرض ذاته و مواجهة الصراع ، عليه بالدفاع عن حقه و التعبير عن آرائه و إن إختلفت مع الغير ، و الإفصاح عن إنتقاداته للغير و تقديراته و عدم الرضوخ لمطالب غير واقعية .

ب – القدرة على إقامة علاقة مع الآخرين : تعتبر الميزة من أهم ما يجب أن تتوفر في القائد ليصبح فعالا ، فعليه أن يقيم أكبر قدر من ممكن من العلاقات مع الآخرين (الرئيس ، المرؤوسين، الزملاء .....) و عليه كذلك إنهائها في الوقت المناسب حين تصبح عبئا عليه .

ج – القدرة على الإقتناع : يعتبر المسير الوسيط بين القيادات العليا أو المنظمة و بين العاملين فالمسير يُسخر كل ما يملك من طاقات و جهود لتحقيق الصالح العام لمنظمته و ذلك من خلال تحقيق الأهداف ،كما يجب عليه إقناع مرؤوسيه بخطة العمل و ضرورة الإلتزام بالقواعد و النظم .

2-5-2-3 السمات الميزاجية :

– **الإتزان الإنفعالي:**يقول"**روبرت انجرسول** ":" أنّ الغضب ريح تهب و تطفئ مصباح العقل" إنطلاقا من هذا القول أنه يجب على المسير التروي و التحكم في إنفعالاته ليتمكن من الوصول إلى القرارات الصحيحة و الصائبة و يقول الإمام " **أبو إسحاق الشيرازي** " : " أولى الناس بالملك أشدهم على هواه " ففي ميدان التسيير نرى أنّ أولى الناس بالتسيير أكثرهم تحكما في إنفعالاته و يمكن تعريف الإتزان الإنفعالي بأنه : " قدرة الفرد على التحكم في إنفعالاته أو عدم المغالاة في الإستجابة للمواقف الإنفعالية " .

– **تحمل المشقة :** يتعرض الإنسان من خلال فترة حياته لمجموعة من المتاعب و المشاكل ، و المشكل ليس ما يواجهه الشخص في حد ذاته و إنما كيفية المعالجة و طريقة الإستجابة و بالتالي يجب أن تتوفر لدي المسير القدرة على مواجهة التحديات مهما كانت الخسائر .

– **المثابرة :** هي قدرة الفرد على أداء مهامه رغم ما يواجهه من صعوبات و لو استمرت فترة طويلة ، مع المحافظة على مبادئه و أفكاره للوصول في النهاية على مبتغاه .

2-5-3الصفات الإدارية : عرض فايول في الجزء الأول من كتابه مناقشة الصفات التي يجب توفرها في المسيّرين و هي الآتية :

- صفات جسما نية (الصحة و القوة) .
- صفات عقلية (القدرة على الفهم و الدراسة ، الحكمة و تقدير القوة العقلية) .

- صفات خلقية (الحيوية ، الحزم ، الرغبة ، في تحمل المسؤولية ، الولاء ، الإبتكار ، المهارة)
- صفات تربوية (الإلمام العام بالأمور التي لا تتصل مباشرة بالوظيفة التي يؤديها) .
- صفات فنية (المتعلقة بالوظيفة التي يؤديها) ،
- صفات تتعلق بالخبرة و التجربة (التابعة من قيامه بعمله بطريقة سليمة) .

2-5-4 أدوار و وظائف المسير :

من أجل أن يحقق المسير فعاليته في الهيكل التنظيمي للمؤسسة عليه بتأدية بعض الأدوار و الوظائف الموكلة إليه .

2-5-4-1 أدوار المُسيّر :

لكي يكون المسير ذو فعالية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة عليه بتأدية دوره على أكمل وجه و بمسؤوليته و لذلك كان من الضروري تحديد الدور المهم الذي يؤديه .

و من بين الأساليب المعتمدة في تفهم الطبيعة المعقدة للمعمل الإداري في المنظمة و يمكن تبويبها في ثلاث مجموعات رئيسية هي : **التفاعلية** ، **المعلوماتية** ، **القرارية** .

أ – الأدوار التفاعلية : استهدف سير العمل بصورة منتظمة تشمل المدير كرأس المنظمة ، كقائد و كحلقة وصل .

ب – **الأدوار المعلوماتية " الإعلامية "** : و هي ثلاثة أيضا إذ أنها تتضمن : المرقبات ، المرسال و الناطق بإسم المنظمة .

ج - الأدوار القرارية " إتخاذ القرار" : و تظم أربعة أدوار و هي : المنظم لبرامج العمل و معالج الإرتباكات أو المشاكل ، موزع الموارد و المفاوض .

إنّ الأهمية النسبية للأدوار السابقة تختلف بإختلاف إختصاص المسيّر أو المسؤول فمثلا : مسؤول الإنتاج يرتكز على الأدوار التقريرية بينما مسؤول المبيعات يعتمد على الأدوار العلائقية أو التفاعلية، أما المستشار فيعتمد على الأدوار الإعلامية ، و من هنا يمكننا القول أنّ إختصاص المسير يحدد له الدور الذي يجب تأديته " إلا أنّ الأدوار العلائقية و التقريرية تبقى غير قابلة للفصل تماما " .

2-5-4-2 وظائف المُسيّر :

المهارات الإدارية للمسير يجب أن توجّه و إلا فإنها تصبح عشوائية و لا تؤدي أي دور .

إستطاع " **هوف** " الخبير الألماني في الإدارة تحديد هذه المهارات سنة 1907**م** و ذلك بإعتبارها المداخل الأساسية لدراسة طبيعة عمل المسير حيث شكلت هذه الوظائف مربعا كل زاوية فيه تشكل وظيفة معينة ، و هي كالتالي :

- **التخطيط وإتخاذ القرار.**
- **التنظيم**
- **الرقابة**
- **القيادة و التحفيز**

***-تخطيط و إتخاذ القرارات :**

في المنظمة عمل ذهني موضوعه التدريبات التي فيها المدير في حاضره مستفيدا من ماضيه كي يوجه بها ظروف مستقبله لتحقيق أهدافه ، إذن فهو عمل تحكيمي يهدف إلى تطويع المستقبل المجهود إلى إدارة المدير قدر المستطاع ، أما عن عملية إتخاذ القرار فهناك إتجاه متزايد لفصلها عن وظيفة التخطيط و إعتبارها وظيفة مستقلة .

***-تنظيم :** تتضمن وظيفة التنظيم تجهيز المنشأة بالموارد البشرية و المادية و المالية و المعلوماتية و بناء العلاقات بين مختلف الوظائف و الأفراد و الأنشطة ، و كذا تقسيمات المنظمة بهدف تحقيق أهدافها بكفاءة و إتقان .

***-القيادة و التحفيز :** من خلال القيادة يستطيع تحقيق التعاون بين الأفراد و بلوغ و فهم سلوكاتهم ، و الإتصال المستمر معهم يسهل على المدير إثارتهم و تحفيزهم على تحسين الأداء .

***-الرقابة :** إنّ وظيفة الرقابة تعني توجيه المنظمة من أجل التأكد من تحقيق الأهداف و تنفيذ الخطط و من أهم مكونات هذه الوظيفة المقارنة بين الأداء الفعلي و الخطط ، و يتطلب ذلك تحديد الأبعاد و تشخيص مسبباتها و من ثم إجراء التعديلات في الخطط أو الأداء الفعلي أو كلاهما معا .

2-6- المسيّر الرياضي المتطوع :

2-6-1 تعريف :

يعتبر مُسيرا رياضيا متطوعا منتخبا كل شخص يتولى توجيه أو تسيير ناد أو رابطة أو إتحادية رياضية وطنية أو يشارك في ذلك دون أي مرتب مهما يكن نوعه .

كما يشغل المسير الرياضي المتطوع المنتخب ضمن الهيكل الرياضي الجمعوي وظائف الإدارة أو التسيير طبقا للقوانين الأساسية لهذا الهيكل . **(مرسوم تنفيذي رقم16-153 ،سنة2016)**

يكلف المسير الرياضي المتطوع المنتخب في إطار سياسة تطوير التربية البدنية و الرياضية بمهمة التربية و التكوين لدى الشباب طبقا لأحكام التشريع و التنظيم المعمول بهما .

و بهذه الصفة يكلف المسير الرياضي المتطوع على الخصوص بما يلي :

- ضمان إدارة الهيكل الجمعوي و تسييره حسب درجة مسؤوليته .

- المشاركة في إجتماعات الهيكل الجمعوي .
- ضمان تنفيذ البرامج المصادق عليها من خلال الجمعيات العامة و تقديم تقييم دوري بشأنها و إدخال التصحيحات الضرورية عليها .
- تقديم مساعدته للهيكل الجمعوي الذي يسيّره و يديره .
- تقديم برامج التطوير لاسيما تلك المتعلقة بتخصصه بمناسبة إنعقاد الإنتخابات الخاصة بتحديد الهياكل و الأجهزة الرياضية التي يترشح لها .
- المشاركة و المساهمة في تنظيم المنافسات الرياضية .
- توزيع المهام على أعضاء الهيكل الجمعوي الرياضي الموضوع تحت سلطته .
- ضمان السلطة السليمة على مستخدمي الهيكل الرياضي الجمعوي المكلف به .
- المساهمة في تطوير التخصص الرياضي المعني .
- المشاركة في أشغال الدراسات و الأبحاث في مجال أنشطته .
- العمل على التحسين النوعي للنشاط المسند إليه .

2-6-2 حقوق المسير الرياضي المتطوع : (المرسوم التنفيذي رقم 16-153،سنة2016)

يستفيد المسير الرياضي المتطوع المنتخب مما يلي :

- تأمين يكتتبه الهيكل الرياضي الجمعوي الذي ينتمي إليه يغطي المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها خلال أنشطته .
- تعويض النفقات المصروفة بعنوان المهمة المنجزة طبقا للقوانين الأساسية للهيكل الرياضي الجمعوي .
- شهادات إعترافا بالنسبة للأعمال التي قام بها في إطار نشاطه لترقية التخصص الرياضي و تطويره .
- كل نشاط لتكوين و تجديد المعارف المرتبط بمجال نشاطه في إطار القوانين و التنظيمات المعمول بها .
- الغيابات الخاصة المدفوعة الأجر طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما .
- يستفيد من حماية طبية رياضية طبقا للتنظيمات و القوانين المعمول بهما .
- يستفيد من حماية من كل إعتداء عند ممارسته أنشطته أو ذات علاقة بها .

- يمكن أن يمنح المسير الرياضي المتطوع أوسمة طبقا للأحكام التشريعية المعمول بها .

2-6-3 واجبات المسير الرياضي :

يتعين على المسير الرياضي المتطوع المنتخب ما يلي :

- المساهمة في تربية الشباب و تكوينهم طبقا لمبادئ أخلاقيات الرياضة و الروح الرياضية .
- العمل في ظل إحترام القوانين الأساسية للهيكل الرياضي الجمعوي و الصلاحيات المخولة لكل جهاز من أجهزته و الإمتثال لقوانينها الأساسية و تنظيماتها .
- مراعات إلتزامات التحفظ التي يخضع لها و العمل ضمن روح الإنصاف و التضامن .
- التحلي بالإخلاص و الوفاء و الإلتزام إتجاه هيكله الرياضي الجمعوي .
- مراعاة التشريع و التنظيم المعمول بهما ، لاسيما ما يتعلق منها بالرياضة و الإمتثال لتدابير الضبط و المراقبة التي تنص عليها السلطات المختصة .
- الإمتناع عن أي تصرف غير لائق أو مخالف لأخلاقيات الرياضة من شأنه المساس بمصالح هيكله و المنخرطين فيه .
- الإلتزام بعدم تقاضي أجر مرتبط بنشاطاته كمتطوع .
- يخضع المسير الرياضي المتطوع للقواعد المحددة في القوانين و التنظيمات الأساسية و كذا النظام الداخلي و الأنظمة العامة الخاصة بالهيكل الجمعوي .

2-6-4 شروط أهلية الترشح للمسير الرياضي المتطوع :

ينتخب المسير الرياضي المتطوع طبقا للأحكام القانونية الأساسية و التنظيمية المعمول بها التي تسير النادي الرياضي .

مع مراعاة شروط أهلية المترشح التي نصت عليها القوانين و التنظيمات الأساسية المعمول بها ، يجب على كل مترشح لوظيفة مسير رياضي متطوع منتخب إستفاء الشروط الآتية :

- أن يكون من جنسية جزائرية .
- أن يتمتع بحقوقه المدنية و الوطنية .
- أن يثبت مستوى من التكوين و صفات خلقية و مؤهلات مهنية ، و عند الإقتضاء أقدميته لها علاقة بمسؤوليات الوظيفة التي يترشح لها .
- أن يستجيب للشروط المنصوص عليها في القوانين الأساسية للهيكل الرياضي الجمعوي .

- أن يستوفي دفع إشتراكاته في الهيكل .
- أن يكون منتخبا من جمعية عامة حسب الكيفيات و الشروط المذكورة في القوانين الأساسية و الأنظمة الخاصة التي تحكم الهيكل الرياضي الجمعوي .
- ألا يكون محل عقوبة جسيمة و ألا يكون محل عقوبة مشينة .

زيادة على شروط أهلية الترشح هذه يجب على المسير الرياضي المتطوع المنتخب للترشح إلى منصب رئيس نادي رياضي أن يستوفي الشروط الآتية :

- أن يكون بالغا سن الواحد و العشرين (21) سنة على الأقل .
- أن يثبت مستوى التعليم الثانوي على الأقل .

2-7 الخلاصة :

لقد تناولنا في فصلنا الثاني في مبحثه الأول ماهية الإدارة بمختلف جوانبها أبرزنا مفهوم الإدارة بمعناها الواسع و مبادئها العامة ، و تطرقنا إلى الإدارة الرياضية و التنظيم بمبادئه و أنواعه و أهميته على مستوى الإدارة ، كل هذا فيما يخص ما هو تنظيمي و كيف يجب أن يكون في الإدارة.

أما في المبحث الثاني فقد بينا طبيعة المسير و مكانته في الهيكل التنظيمي الذي يشغله كما شرحنا صفات المسير الناجح و منها الصفات الإدارية و أدوار و وظائف المسير .

و في آخر دراستنا تطرقنا إلى المسير المتطوع المنتخب و أهم المهام التي يُكلف بها و حقوقه و واجباته ، و ختام فصلنا كانت عن شروط أهلية الترشح للمسير الرياضي المتطوع طبقا للأحكام و القوانين الأساسية للنادي الرياضي

الفصل الثالث:

النادي الرياضي للهواة وقانونه الأساسي

3-1- تمهيد:

الأندية الرياضية هي العمود الفقري الذي يقوم عليه التكوين الرياضي في أي دولة من دول العالم، و أي تنظيم رياضي لا يمكن أن تجنى ثماره إلا إذا نظمت الأندية الرياضية بصورة سليمة تمكن من أن تؤدي رسالتها الرياضية والتربوية على أكمل وجه.

و في فصلنا هذا سنتعرض إلى معرفة النادي و قانونه الأساسي و ينقسم هذا الفصل إلى جزئيين :

الجزء الأول :

تعريف النادي و الإطار القانوني وأهداف النادي ، هياكل النادي و حقوقه ، أقسام النادي ، متطلبات النادي

و الهيكل التنظيمي للنادي و مهام النادي .

الجزء الثاني :

و سنتطرق فيه إلى نموذج للقانون الأساسي للنادي الرياضي للهواة من أجل معرفة شاملة لهذا القانون .

3-2 النادي الرياضي :

3-2-1 تعريف النادي :

" هو هيئة تكوّنها جماعة من الأفراد بهدف تكوين شخصية الشباب بصورة متكاملة من الناحية الإجتماعية و الصحية والنفسية والفكرية والروحية عن طريق نشر التربية الرياضية والاجتماعية وبث روح القومية بين الأعضاء من الشباب وإتاحة الظروف المناسبة لتنمية مهاراتهم و كذلك تهيئة الوسائل و تيسير السبل لشغل أوقات فراغ الأعضاء " (**بدوي**،2004،ص41)

" هو جمعية رياضية، ثقافية، سياسية، سياحية، إطار أين يعقد اجتماع للكلام، للعب، للقراءة". (Larousse ،2001،ص76)

" هو المكان الذي يعمل على مساعدة أعضاء هذا النادي لممارسة نشاطات مختلفة و متعددة كالرياضة داخل النادي و تنظيم الرحلات الإستكشافية ". (Robert (I) ،1977،ص328)

" هو جمعية منصوص عليها بموجب القانون رقم "12-06" المؤرخ في 12يناير2012 والمتعلق بالجمعيات ، تمارس نشاطا رياضيا على المستوى الوطني ويوفر فرص الانخراط لكل شرائح المجتمع دون تمييز و تفريق " .

" هو هيئة رياضية لها شخصية إعتبارية مستقلة وتعتبر من الهيئات الخاصة ذات النفع العام، و يتكوّن من عدد لا يقل عن خمسين عضوا من الأشخاص الطبيعيين الذين لا يستهدفون الكسب المادي".

(**الشافعي**،2004،ص 191)

3-2-2 الإطار القانوني :

النادي الرياضي هو جمعية منصوص عليها بموجب القانون رقم "12-06" المؤرخ في 12يناير2012 المتعلق بالجمعيات وبموجب القانون "13-05" المؤرخ في 23**يوليو** 2013 المتعلق بتنظيم الانشطةالبدنية والرياضية ووتطويرها". وكذا المرسوم التنفيذي المؤرخ في 16فبراير 2015 الذي يحدد أحكام القانون الأساسي النموذجي المطبق على النادي الرياضي الهاوي .(**المرسوم**15-74 ،2015)

3-2-3 أهداف النادي :

يعمل النادي على تحقيق أهداف و مهام الإتحاد الرياضي العام و خاصة فيما يلي :

- العمل على تربية أفراده تربية قومية اشتراكية و تأهيلهم ليتمكنوا من تحقيق أهداف الإتحاد الرياضي العام في المجالات التالية :

§ تنمية الوعي الرياضي و نشر الرياضة بين صفوف أفراده و العمل على رفع المستوى الفني للألعاب وفق خطة علمية تتناسب مع سياسة الإتحاد الرياضي العام .

§ المساهمة في تكوين المواطن المتكامل فكريا وبدنيا و خُلقيا .

§ ترسيخ القيم و التقاليد و المثل الرياضية العليا في حياة أفراده .

§ العمل على تشجيع الهواية الرياضية و الاهتمام بها و العمل مع فروع الإتحاد و مؤسساته على حمايتها.

§ تكوين الشخصية المتكاملة للشباب من النواحي الإجتماعية و البدنية ، و النفسية و الفكرية و الترويحية عن طريق نشر التربية الرياضية و الإجتماعية .

§ بث روح الوطنية بين الأعضاء و تنمية ملكاتهم المختلفة و تهيئة الوسائل اللازمة لشغل أوقات فراغهم وذلك في إطار السياسية العامة للدولة ، والتخطيط الذي تضعه وزارة الشباب.

3-2-4 هياكل النادي :

يتألف النادي من عدة هياكل نذكر منها :

أ– **الجمعية العامة :** و هي صاحبة القرار في النادي .

ب- **المكتب التنفيذي :** هو الجهاز الذي ينفذ خطط النادي .

ج-**رئيس النادي :** تابع للمكتب و هو المسؤول الأول عن النادي و يكون تحت مسؤولية الجمعية العامة مباشرة .

د-**اللجان المختصة :** تقوم بمساعدة النادي و مكتبه في تنفيذ مهامه و نذكر :

- اللجنة المالية و الرعاية .
- اللجنة الطبية .
- لجنة التوجيه التقني و التنمية الرياضية .
- لجة نشاطات الأنصار و الروح الرياضية و المبادرات الثقافية و الترفيه .
- لجنة العلاقات الخارجية و الإعلام و الإتصال .
- لجنة التأديب .

و كلّ لجنة من هذه اللجان من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف النادي .

3-2-5 حقوق النادي :

يتمتع النادي بالشخصية الإعتبارية و يحق له أن يمتلك من الأموال المنقولة ما يحتاجه لتحقيق أغراضه ضمن الأحكام القانونية النافذة و يرتبط باللجنة التنفيذية في كافة النواحي الإدارية و المالية و الفنية .

3-2-6 أقسام النادي : (القانون13-05،2013)

تمارس الأندية مهمة تربية و تكوين الشباب عن طريق تطوير برامج رياضية بمشاركتها في ترفيه الروح الرياضية و الوقاية من العنف و محاربته و تقسّم النوادي الرياضية إلى الأقسام التالية :

3-2-6-1 النادي الرياضي المحترف :

"هو جمعية ذات هدف تجاري بحت من وراء تنظيم تظاهرات و منافسات رياضية مؤجرة ، و تشغيل مؤطرين ورياضيين مقابل أجر و كذلك كل النشاطات التجارية المرتبطة بهدفه ".

و يمكن للنادي المحترف إتخاذ أشكال الشركات التجارية التالية :

- المؤسسة الوحيدة الشخص الرياضية ذات المسؤولية المحدودة .
- الشركة الرياضية ذات المسؤولية المحدودة
- الشركة الرياضية ذات أسهم .

تسير هذه الشركات و أحكام القانون التجاري كما يمكن لكل شخص طبيعي أو إعتباري أن يؤسس أو يكون شريك في نادي رياضي محترف .

3-2-6-2النادي الرياضي للهواة :

"جمعية رياضية ذات نشاط غير مربح ، يسير وفق القانون رقم "12-06" المؤرخ في 12يناير2012 المتعلق بالجمعيات وبموجب القانون "13-05" المؤرخ في 23**يوليو** 2013 المتعلق بتنظيم الانشطةالبدنية والرياضية ووتطويرها". وكذا المرسوم التنفيذي المؤرخ في 16فبراير 2015 الذي يحدد أحكام القانون الأساسي النموذجي المطبق على النادي الرياضي الهاوي

3-2-7 مخطط يمثل الهيكل التنظيمي للنادي الرياضي للهواة

الشكل رقم (07) يمثل مخطط الهيكل التنظيمي للنادي الرياضي للهواة.

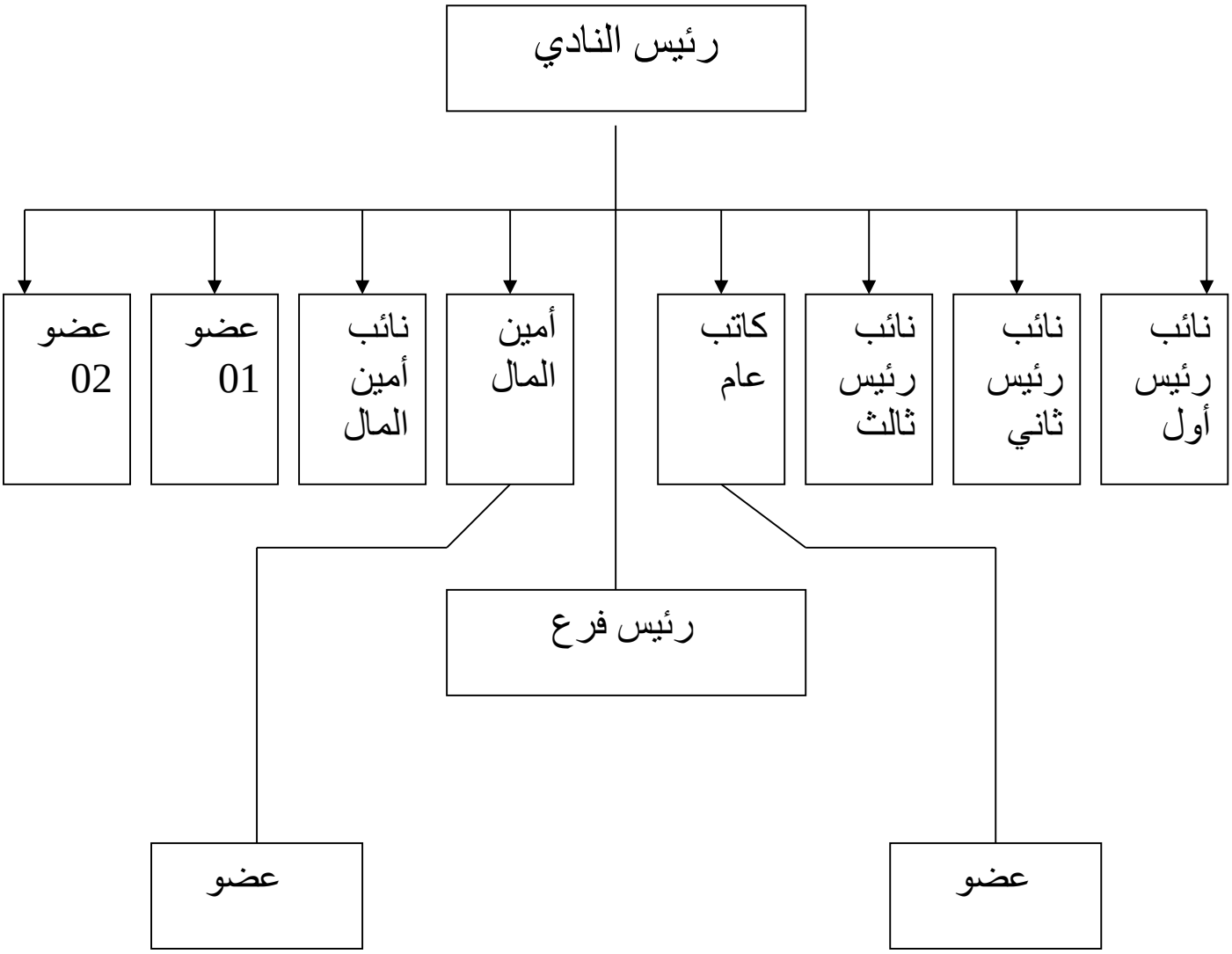

3-2-8 متطلبات النادي الرياضي الهاوي :

يشير الدكتور عفاف عبد المنعم في كتابه " **الإمكانيات في التربية البدنية و الرياضية** " إلى أنَّ هناك ثلاث أنواع من المتطلبات :

- متطلبات مالية
- متطلبات مادية
- متطلبات معلوماتية

3-2-8-1متطلبات مادية :

يمكن الحصول عليها من طرف الدولة و الهيئات المختصة ،كما يمكن الحصول عليها من المؤسسات الإقتصادية ، و تشمل هذه المتطلبات :

أ – أماكن ممارسة تتمثل في الملاعب ، المسابح .....

ب – المنشآت و تتمثل في المباني الدائمة مثل المقرات ، المخازن ، العيادات ، الفنادق

ج – الأجهزة و الأدوات تتمثل في الكرات و الملابس .

3-2-8-2 متطلبات مالية :

تتمثل في السيولة النقدية ، حيث تحصل عليها الأندية من الدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات الإقتصادية بالإضافة إلى المداخيل الأخرى مثل بيع التذاكر .

3-2-8-3 متطلبات معلوماتية :

يحتاج النادي الرياضي إلى معلومات داخلية و أخرى خارجية من أجل تحقيق أهدافه .

3-2-8-3-1 أهميتها :

- كلما توفرت معلومات أكثر كلما ساعد على حل المشاكل .
- الأهداف التي تسعى إليها ليست معطاة إنما ندركها بالمعلومات .
- قلة المعلومات تؤدي إلى الإغفال عن توفير بعض الأجهزة .
- إستخدام الإمكانات يتوقف على توفر المعلومات .

3-2-8-3-2 أنواعها :

- معلومات فنية متعلقة بالمهارة .
- معلومات تتعلق بالأدوات .
- معلومات تتعلق بالممارسة .
- معلومات تتعلق بوسائل الأمن .
- معلومات تتعلق بالنتائج المختلفة .
- معلومات تتعلق بالمؤطرين و المسيرين .

3-2-8-3-3 مصادرها :

- الحاسوب " الإنترنت " .
- الأقمار الصناعية .
- التلفزيون .
- الهواتف و الفاكسات .
- المخابر و نتائج البحوث .

3-2-9 مهام النادي الرياضي للهواة :

- العمل على ترقية و تنمية إختصاص أو عدة إختصاصات رياضية لفائدة أعضائه دون هدف مربح .
- السهر على إحترام التنظيمات الرياضية المسنة من طرف الإتحادية أو الإتحادات المعنية .
- توفير الظروف المادية الضرورية للممارسة الرياضية .
- تسير و صيانة أملاك النادي طبقا للتنظيم الساري المفعول .
- إرسال حصيلة دورية خاصة بنشاطه إلى الإتحادية أو الرابطة المعنية .
- إحداث كل منشأة رياضية وفقا للتنظيم الساري المفعول .
- السهر على حماية المنشآت و التجهيزات الرياضية الموضوعة تحت تصرفه .
- تنظيم نشاطات ذات طابع ثقافي و ترفيهي لفائدة أعضائه .
- تنظيم منافسات رياضية و المشاركة في المنافسات الوطنية .
- المشاركة في البحث و إكتشاف و توجيه المواهب الشابة .
- ضمان التدريب و التكوين الرياضي للرياضيين و الممارسين .
- السهر على التربية المدنية و الأخلاقية للمنخرطين و المساهمة في نشر و الحفاظ على الأخلاقيات الرياضية .
- القيام بكل النشاطات الإشهارية و الدعم التي بإمكانها المساهمة في تطوير موارده المالية، ينظم النادي للرابطات و الإتحاديات الرياضية التي تسيّر الرياضات التي يمارسها .

3-2-10 التمويل المالي في النوادي الرياضية للهواة :

عرف التمويل المالي في النوادي الرياضية للهواة أوجه عدة ، فمن التمويل العشوائي و الذي ميَّز **الفترة الأولى** من **سنة** 1952 **حتى سنة** 1975 و المتمثل في إعتماد النوادي على إشتراكات الأنصار ، و كانت تعيش بالإشتراكات و الهبات و كذا مداخيل الملاعب و مداخيل النوادي الرياضية التي تقوم بالتمويل العمومي ، حيث عرفت **المرحلة الثانية** من **سنة** 1976 **إلى سنة** 1988 ضم النوادي الرياضية إلى المؤسسات العمومية حيث كانت نفقات النوادي ناجمة عن إعانات الشركات بالإضافة إلى الميزانية المحددة و المقدمة من طرف وزارة الشباب و الرياضة .

و في **المرحلة الثالثة** 1988 و في ظل التوجه نحو إقتصاد السوق و تخلي المؤسسات الكبرى عن تمويل النوادي الرياضية ، إذ أصبحت نفقات النوادي على عاتق الصندوق الوطني للتنمية الرياضية و الشبانية ، و كذا بتدخل بعض الخواص في تمويلها ، و عرف مصطلح جديد في دائرة التمويل و هو " Sponsoring " لسد و تلبية حاجيات النوادي الرياضية للهواة .

3-2-11 مصادر التمويل للنوادي الرياضية للهواة : (عبد الحميد علي،1999،ص104)

إضافة إلى مساعدات الدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات و الهيئات العمومية هناك مصادر أخرى لتمويل النوادي الرياضية للهواة نذكر منها :

- الترخيص بإستخدام العلامات و الشعارات على المنتجات و الوسائل .
- الإعلان على ملابس اللاعبين و الأدوات .
- إعلان على المنشآت .
- عائدات تذاكر الدخول للمباريات .
- الإعانات ، الهبات ، التبرعات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية .
- عائدات تحويل اللاعبين .
- إشتراكات و مساهمات الأعضاء .
- إستثمار حقوق الدعاية و الإشهار .

كما أنَّ تمويل النوادي الرياضية للهواة يهدف إلى ترقية و تطوير الممارسة للرياضة ، فالأندية تحصل على دعم مالي من وزارة الشباب و الرياضة و مديرية الشباب و الرياضة طبقا للقانون "13-05" الذي ينص على انه : " **يمكن أن تستفيد النوادي الرياضية للهواة المؤسسة و المعتمدة طبقا للقانون من مساعدات الدولة و الجماعات المحلية** ".

3-3 نموذج للقانون للنادي الرياضي للهواة الأساسي:

3-3-1 شروط الترخيص :

إنَّ الترخيص بإفتتاح نادي رياضي يتم بناءا على إقتراح من الأعضاء المكوّنين له و المصرّحين بأسمائهم و الألقاب ، المهن ، و عناوين السكن ، الجنسيات لكل عضو مؤسس .

و تنشأ النوادي الهاوية بعدد من الأعضاء المشكلين له و الذين لا يقل عددهم عن 15 **عضوا** على الأقل يؤسسون بهذا نادبا رياضيا هاويا (1) يسير بموجب التشريع و التنظيم المعمول بهما ، لا سيما القانون رقم 06/12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012 و المتعلق بالجمعيات و القانون رقم 05/13 المؤرخ في 14 رمضان عام 1434 الموافق 23 يوليو سنة 2013 و المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية و الرياضية و تطويرها و المرسوم التنفيذي رقم 74/15 المؤرخ في 26 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 16 فبراير سنة 2015 الذي يحدد الأحكام و القانون الأساسي النموذجي المطبق على النادي الرياضي الهاوي و كذا أحكام القانون الأساسي . (**القانون الاساسي للنادي** ،2015،ص03)

3-3-2 الأوراق اللازمة لشهر النادي للجهة الإدارية المختصة طبقا لنموذج سيشمل ما يلي :

- التسمية .
- المقر .
- الهدف .
- تاريخ التأسيس .
- أسماء المؤسسين .
- المدة .
- إمتداد النشاط.

3-3-3 تشكيلة النادي :

يتشكل النادي من وفق **المادة 09 من القانون الأساسي** يتشكل النادي الهاوي من أعضاء و أعضاء شرفيين و أعضاء مؤسسين يعين الأعضاء الشرفيون باقتراح من المكتب التنفيذي بالأغلبية البسيطة للجمعية العامة نظير خدماتهم التي قدموها للنادي

3-3-4 عضوية النادي :

يتألف النادي من مجموعة من الأعضاء منتسبين له و تندرج العضوية في النادي على الشكل التالي :

- **العضو :** هو الذي يمارس إحدى الألعاب الرياضية أو عدد منها بصورة فعلية ، إحدى الفعاليات في الإدارة أو من يقوم بالأعمال الفنية و الأعمال الأخرى التي تخدم النادي إذا توفرت فيه شروط الانتساب و الترشيح و الإنتخاب بما لا يخالف أحكام النظام الأساسي للنادي .

- **العضو الشرفي :** هو كل من أدى خدمة مادية أو معنوية تستوجب منحه هذا اللقب من طرف مجلس إدارة النادي و ليس له حق الإنتخاب ، و تكون مدة هذه العضوية سنة واحدة قابلة للتجديد و يسدد العضو الشرفي إشتراكا أو رسما للإلتحاق و يكون له الحق في الإستفادة من مرافق و أنشطة النادي .

3-3-5 شروط العضوية :

يشترط في عضو النادي :

- أن يتمتع بجنسية البلد .
- أن لا يكون محروما من حقوقه السياسية أو المدنية و لم يسبق أن صدرت بحقه أحكام أو قرارات تأديبية.
- أن يكون حسن السيرة و السلوك و لم تصدر ضده أية أحكام نهائية في جناية أو جنحة بعقوبة مقيدة للحرية .
- أن لا يكون قد سبق فصله أو إسقاط عضويته من إحدى الهيئات الخاصة بالشباب و الرياضة ما لم يمضي على أربع سنوات .
- أن يلتزم بالنظام الداخلي للنادي و الإتحاد الرياضي العام .
- إلتزامه بدفع الإشتراك من صاحب الطلب .
- يصاغ كل إنخراط كتابيا و يُوقع من طرف صاحب الطلب و يقبله مكتب النادي .
- ممارس في النادي .
- عضو في التأطير التقني .
- عضو في التأطير الإداري المكلف بمهام التسيير و التنظيم .

3-3-6 حقوق و واجبات أعضاء النادي :

يلتزم أعضاء النادي بالواجبات الآتية :

- إحترام نظام النادي و لوائحه .
- المحافظة على عقارات النادي و منقولاته و ملاعبه .
- إستعمال مرافق النادي استعمالا حسنا و طبقا للنظم المقررة .
- الإلتزام بقرارات مجلس إدارة النادي و الجمعية العمومية و توجيهات المدير المسؤول .
- الوفاء بالإلتزامات المقررة .

و يتمتع الأعضاء بالحقوق التالية :

- دخول النادي في المواعيد المقررة و المحددة .
- استعمال مرافق النادي و ملاعبه و مزاولة الأنشطة المتنوعة وفقا للنظم المعمول بها .
- اصطحاب الزوار بالشروط و الأوضاع المقررة .

3-3-7 إسقاط العضوية من النادي :

تسقط العضوية عن أعضاء النادي في الحالات التالية :

- الإستقالة أو الإنسحاب المقدم كتابيا من طرف النادي .
- الوفاة أو الحل .
- عدم دفع الإشتراكات خلال مدة محددة في النظام الداخلي .
- الشطب لأسباب خطيرة بموجب الإجراءات و القوانين المحددة في النظام الداخلي .
- إذا فقد شرطا من شروط العضوية .

و يتعين إلى مجلس إدارة النادي في جميع هذه الحالات إصدار قرار بإسقاط العضوية و إخطار العضو كتابة بذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار و لا يجوز للعضو الذي أسقطت عضويته أو لورثته في حالة الوفاة الحق في إسترداد رسم الإلتحاق أو التبرعات التي يكون قد قدّمها للنادي أثناء عضويته .

3-3-8 الجمعية العامة :

الجمعية العامة هي الجهاز المداول للنادي الذي يجمع كل أعضاء النادي .

3-3-8-1 تكوين الجمعية العمومية :

تشمل الجمعية العمومية للنادي على الأعضاء التاليين :

- الأعضاء المؤسسين .
- لأعضاء الشرفيين .
- أعضاء المكتب الحالي للنادي .
- أعضاء مكاتب الفروع الرياضية المتخصصة .
- التأطير الإداري المكلف بمهام التنظيم و التسيير .
- التأطير الطبي الرياضي .
- الأعضاء المنتخبين للجنة الأنصار .
- الممثلين المنتخبين للرياضيين البالغين لكل فرع رياضي .
- المدير المنهجي للنادي .
- المدير التقني للفرع الرياضي .

- ممثلي المنخرطين المنتخبين من قبل زملائهم .

كما تجتمع الجمعية العامة مرة واحدة في السنة على الأقل في دورة عادية و تجتمع في دورات إستثنائية كلما اقتضت الحاجة لذلك بمطلب من الرئيس أو بمطلب من ثلثي (3/2) من الأعضاء أو بطلب من ثلثي أعضاء المكتب .

تستدعى الجمعية العامة من طرف أغلبية الأعضاء أو من طرف الرئيس يرفق الإستدعاء بجدول الأعمال و سيرسل وفقا للآجال المحددة في النظام الداخلي .

لا تصح مداولات الجمعية العامة إلا بحضور ثلثي (3/2) أعضائها ، و إذا لم يكتمل النصاب تستدعى الجمعية العامة مرة ثانية في أجل أقصاه 15 يوما و تصح مداولاتها حينئذ مهما يكون عدد الأعضاء الحاضرين .

و تتخذ القرارات بموافقة الأغلبية و في حالة التساوي في الأصوات يرجح صوت الرئيس .

3-3-8-2 إختصاصات الجمعية العامة :

تكلف الجمعية العامة بما يلي :

- البث في التقرير الأدبي للنادي و حصائل أنشطته و سيره المالي .
- الموافقة على البرامج التقنية لها من طرف مكتب النادي .
- إنتخاب أعضاء مكتب النادي و تجديده .
- انتخاب الرئيس .
- انتخاب لجنة قبول الترشيحات بمناسبة كل تجديد لأجهزة النادي .
- المصادقة على حسابات السنة المالية المنصرمة و اعتماد الحالة التقديرية للإرادات و النفقات.
- المصادقة على اقتناء الأملاك المنقولة و العقارية و بيعها .
- فحص و قبول الهبات ، و الوصايا عندما تكون مثقلة بالأعباء و الشروط بعد التحقق من ملائمتها مع الأهداف التي سطرها القانون الأساسي للنادي .
- دراسة الطعون المقدمة .
- البث في تقارير محافظ الحسابات .

3-3-9 مكتب إدارة النادي :

يدار و يسيّر النادي من طرف المكتب الذي يتكون من الرئيس و المدير المنهجي و الرؤساء المنتخبين للفروع الرياضية ، إضافة إلى ذلك يتكون من 5 إلى 08 أعضاء منتخبين من طرف الجمعية العامة من ضمن أعضائها .

يوزّع الرئيس على أعضاء المكتب المهام التالية :

1. نائب رئيس أو نواب رئيس .

2. الأمين العام .
3. أمين الخزينة " المال ، الصندوق " .

و عند الإقتضاء : الكاتب و المساعدين .

3-3-9-1 مهام المكتب :

- ضمان احترام أحكام القانون الأساسي و النظام الداخلي و تطبيق قرارات الجمعية العامة .
- تسيير أملاك النادي .
- إعداد مشروع للنظام الداخلي .
- إقتراح تعديلات للقانون الأساسي .
- دراسة و إقتراح العقوبات التأديبية في حق أي عضو من النادي .
- إعداد مشاريع برامج العمل السنوية أو المتعددة السنوات داخل النادي .
- ضم النادي لدى مختلف الرابطات و الإتحاديات الرياضية .

3-3-9-2 مهام رئيس النادي :

- يقاضي لدى العدالة .
- يكتتب التأمين لضمان المخاطر التي قد تطرأ على النادي و منخرطيه .
- يحدد صلاحيات كل نائب رئيس و مهام المساعدين .
- يأمر بصرف نفقات النادي و يحدد مبلغ إدارة النفقات البسيطة .
- يستدعي الأجهزة و يرأس أعمالها و يسيرها .
- يقترح جدول أعمال إجتماعات المكتب و دورات الجمعية العامة .
- ينشط و ينسق أعمال جميع الأجهزة .
- يعُد دوريا الحصائل و الخلاصات حول حياة النادي .
- يرسل كل المعلومات للسلطة المؤهلة لذلك .
- يحضر التقرير المعنوي و المالي و يعرضه على الجمعية العامة التي تبث في تسييره .
- تمثيل النادي لدى الهيئات الرياضية المحلية و الجهوية و الوطنية و الدولية .

3-3-9-3 مهام الأمين العام للنادي :

يكلف الأمين العام بكل المسائل الإدارية العامة و يتولى ما يلي :

- ضبط قائمة المنخرطين في النادي .
- ضبط قائمة الممارسين و الرياضيين .
- ضبط قائمة كل المؤطرين .

- معالجة البريد و تسيير الأرشيف .
- ضبط سجل المداولات .
- تحرير مشاريع محاضر المداولات و تدوينها في سجل المداولات مباشرة بعد الموافقة عليها .
- حفظ نسخة من القوانين الأساسية و الأنظمة الداخلية .
- تنسيق كل العمليات الإدارية المتعلقة بالنشاطات التقنية للنادي .
- السهر على ضم الممارسين و الرياضيين لدى الرابطات و الإتحاديات الرياضية المعنية .

3-3-9-4 مهام أمين الخزينة :

يكلف بالتسيير المالي و الحسابات و هو يتولى بهذه الصفة ما يلي :

- تحصيل الإشتراكات و تسيير الأموال و سجل جرد الأملاك العقارية و المنقولة للنادي .
- إعداد مشروع الميزانية السنوية للنادي مع رئيس النادي لعرضها على مجلس إدارة النادي و إقرارها من الجمعية العامة .
- تنظيم التقارير الدورية و السنوية لرفعها حسب الأصول .
- فتح سجل للنفقات و الواردات لضبط المدفوعات و المقبوضات .
- حفظ أموال النادي في المصرف المعتمد من قبل اللجنة التنفيذية .
- الإمتناع عن صرف أي مبلغ ما لم يكن مأخوذ بقرار مجلس الإدارة .
- تسديد الإلتزامات و حقوق الانضمام لدى الرابطات و الإتحاديات .
- التوقيع على سندات المصاريف علاوة على رئيس النادي .

3-3-10 مالية النادي :

3-3-10-1 موارد النادي :

تصادق الجمعية العامة على ميزانية النادي فرعا بفرع رياضي حسب عدد الإختصاصات الرياضية الموجودة أو الممارسة في النادي ، و تتكون الموارد المالية من :

- إشتراكات الأعضاء و المنخرطين و الأنصار .
- الهبات و الوصايا التي يقبلها مجلس الإدارة .
- قسط من ناتج التظاهرات و المنافسات الرياضية .
- الإعانات المحتملة من الدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات و الهيئات العمومية و الخاصة.
- مداخيل الأملاك الخاصة أو المتنازل عنها .
- مداخيل الأعمال الإشهارية ، أعمال الرعاية و الدعم و التنقلات المحتملة للرياضيين .
- كل الموارد الأخرى المرخص لها من طرف الجهة الإدارية للنادي .

3-3-10-2 المصاريف :

تشتمل مصاريف النادي كل المصاريف الضرورية لتحقيق الأهداف المنوطة له من قبل قوانينه الأساسية :

3-3-11 الإنتخابات و قابلية الانتخاب في النادي :

لإكتساب قابلية الإنتخاب ضمن أجهزة النادي يجب على المترشح :

- أن يحمل الجنسية الجزائرية .
- أن يكون عضوا في النادي .

أن يتمتع بحقوقه المدنية ، و أن لا يكون قد تعرّض لعقوبة قضائية أو عقوبة تأديبية في المجال الرياضي و أن يثبت :

- إما ممارسة رياضة أو رياضات المعينة كرياضي أو مؤطر لمدة سنتين على الأقل .
- إما ممارسة وظيفة تسيير أو إدارة ضمن الهياكل أو الأجهزة الرياضية لمدة سنتين على الأقل.
- يجب على المترشح لرئاسة النادي أن يقدم علاوة على ذلك برنامجه لتطوير الرياضة و الكيفيات العملية و وسائل تطبيقه يضبط النظام الداخلي عند الحاجة شروط أو مقاييس قابلية الإنتخاب كما تحدد شروط تحضير الإنتخابات في النادي وكيفيات تنظيمها و إجرائها عن طريق نظامه الداخلي .

3-3-12 تغيير القوانين الأساسية – الحل - :

تقرر بأغلبية 3/2 أعضاء الجمعية العامة التدابير و القرارات المتعلقة بـ :

- تغيير هذه القوانين الأساسية .
- الإتحاد مع نادي آخر .
- تحويل الطبيعة القانونية للنادي .

يقرر الحل الإرادي للنادي من طرف 3/2 أعضاء الجمعية العامة على الأقل .

3-4 خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تعريف النادي الرياضي و أهدافه و مهامه و حقوقه بإعتباره وحدة رياضية يضم عددا من المواطنين الذين يمارسون هواياتهم الرياضية فيه ، و يلتزمون بتحقيق أهدافه وفق نظامه الداخلي، كما تطرقنا إلى قانونه الداخلي و هو قانون عام يتكون من 47 **مادة** يمكن أن تطبق لإنشاء نادي

الجانب التطبيقي

الفصل الأول:

الإجراءات الميدانية للدراسة

1- الدراسة الاستطلاعية :

إن بحثنا هذا موجه إلى دراسة "**دور القانون "13-05" لسنة 2013 في تطوير التنظيم والتسيير للنوادي الرياضية للهواة بالجزائر**"، وأخذنا كمجال مكاني للدارسة الأندية التي تنشط على مستوى ولاية المسيلة، وبعدها قمنا بإتباع المراحل المنهجية الخاصة بعملية البحث العلمي بداية من تحديد لمشكلة البحث، وبعد ذلك الفرضيات المناسبة للدراسة، وقمنا بجمع المادة العلمية النظرته من مختلف المراجع التي تخص دراستنا وفي الأخير وصلنا إلى الدراسة الميدانية وهي أهم مرحلة من مراحل البحث من أجل معالجة الإشكالية وتحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها، ويعتبر موضوعنا هذا من المواضيع الحديثة التي تخص تسيير وتنظيم النوادي الرياضية وكيفية إدارتها وفقا للنصوص التشريعات الخاصة بها والواردة في القانون"13-05" لسنة 2013 .

2- - المنهج المتبع :

اعتمدنا في بحثا هذا على استخدام المنهج الوصفي وهذا لملائمته لطبيعة مشكلة الدراسة ويعرف هذا المنهج "بأنه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية، أو مشكلة خاصة، أو سكان معينين " . (**بوحوش و الذنيبات** ،1999،ص139-140)

وهو عبارة عن "طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة" (**محمد حسن**،1982،ص86) ، ويعتمد كذلك على تحليل العلاقات بين المتغيرات وتوضيح العلاقة بينهما، وهذا إلى جانب علمنا بأبعاد وجوانب موضوع دراستنا الا وهو "**دور القانون "13-05"لسنة 2013 في تحسين التنظيم والتسيير على النوادي الرياضية للهواة بالجزائر**" ويجعلنا نسعى إلى التوصل لمعرفة واضحة ودقيقة فيما يخص إدارة النوادي الرياضية للهواة عن طريق القوانين المشرعة، بغية فهم جيد لموضوع بحثنا هذا.

3- مجتمع وعينة البحث:

3-1 مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة في بحثنا هذا من رؤساء النوادي الرياضية للهواة لولاية المسيلة و يتكون من 226 ناديا.

3-2 عينة الدراسة و كيفية اختيارها :

تعرف العينة بأنها "مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية وهي تعتبر جزءا من الكل بمعنى أن تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع الأصلي على أن تكون ممثلة للمجتمع لتجرى عليها الدراسة" (**الشافعي ومرسي** ،1999،ص75) .

وقد قمنا باختيار عينة قصدية لبحثنا هذا والمكونة من ثلاثين (30) عينة تمثل رؤساء للأندية الرياضية للهواة من أصل 226 ناديا ينشط على مستوى ولاية المسيلة.

3-2-1خصاءص العينة :

3-2 1-1 تحليل البيانات الوصفية:

الجدول رقم (01) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	28	93.3%
أنثى	2	6.7%
الإجمالي	30	%100

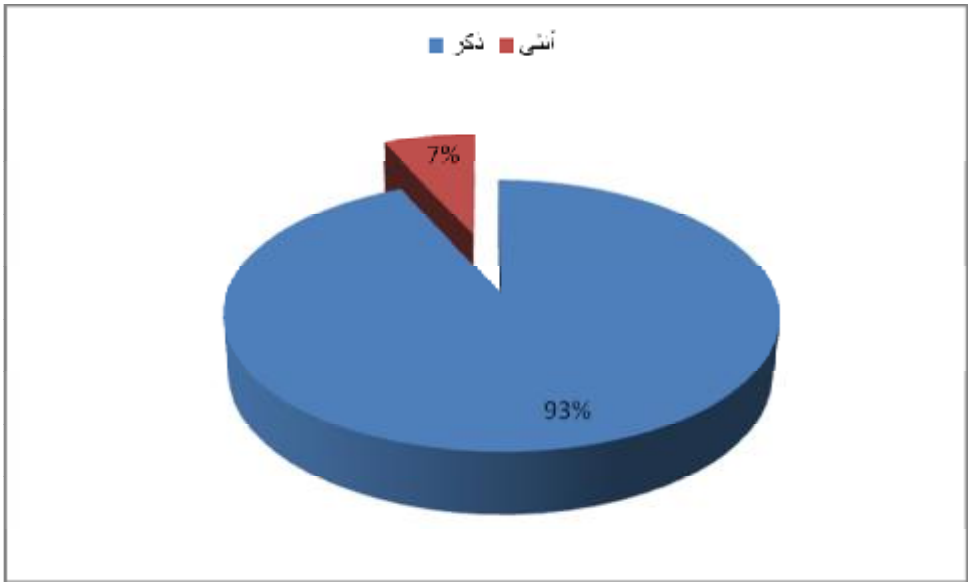

الشكل رقم (08) يمثل توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن عدد الذكور قدر بـ 28 فرد أي بنسبة 93.3%، في حين نلاحظ أن عدد الإناث قدر بـ فردين فقط أي ما نسبته 6.7 % .

الجدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
من 20 الى أقل من سنة30	1	3.3%
من 30 الى أقل من 40 سنة	12	40%
من 40 الى أقل من 50 سنة	14	46.7%
أكثر من 50 سنة	3	10%
الإجمالي	30	%100

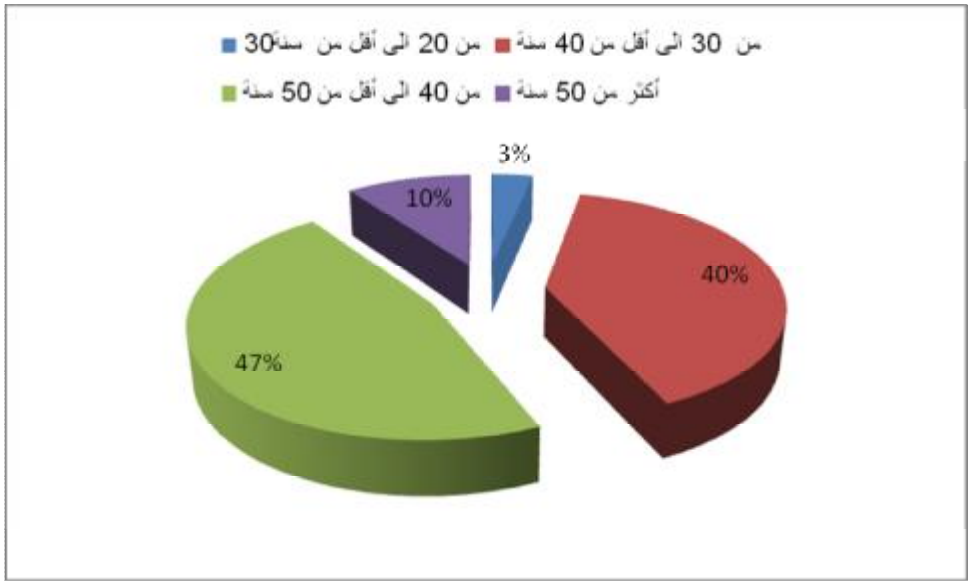

الشكل رقم (09) يمثل توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن فئة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة قدر بـ فرد واحد بنسبة 3.3% ، أما فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم " من 30 إلى أقل من 40 سنة " قدرت بـ 12 فرد بنسبة 40% ، في حين فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم " من 40 إلى أقل من 50 سنة " قدرت بـ 14 فرد أي بنسبة 46.7% ، واخيرا فئة الافراد الذين تفوق اعمارهم 50 سنة " قدرت بـ 3 أفراد بنسبة 10%.

الجدول رقم (03) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
من سنة الى 5 سنوات	3	10%
من 6 الى 10 سنوات	1	3.3%
أكثر من 10 سنوات	26	86.7%
الإجمالي	30	%100

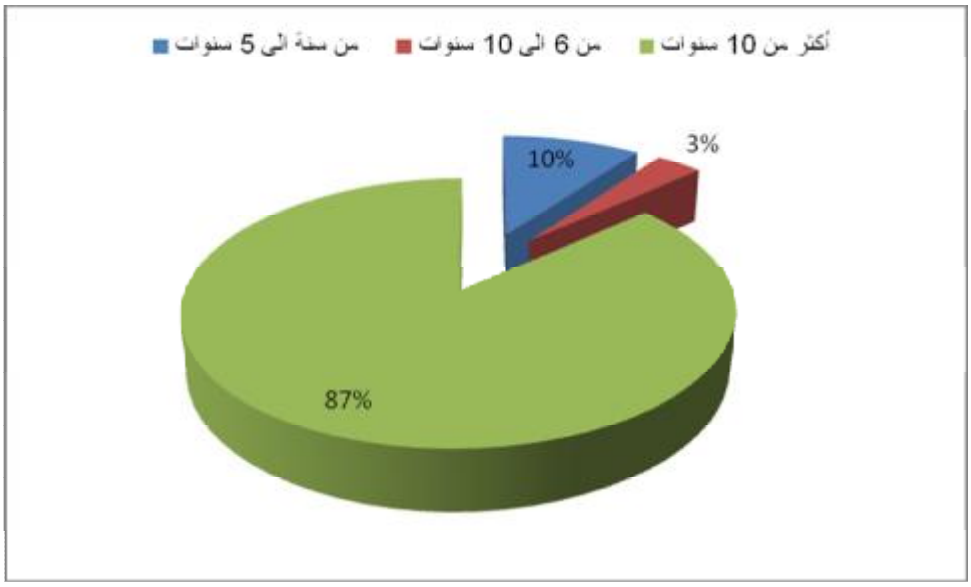

الشكل رقم (10) يمثل توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الالخبرة المهنية

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين تتراوح الخبرة لديهم من سنة الى 5 سنوات قدر بـ 3 افراد بنسبة 10%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين تتراوح الخبرة المهنية لديهم "من 6 إلى 10 سنوات " قدر بـ 1 فرد فقط بنسبة 3.3 % ، وأخيرا نلاحظ أن عدد الأفراد الذين تفوق الخبرة المهنية لديهم 10 سنوات قدر بـ 26 فرد أي ما نسبته 86.7 %

الجدول رقم (04) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوي	13	43.3%
جامعي	15	50%
دراسات اخرى	2	6.7%
الإجمالي	30	%100

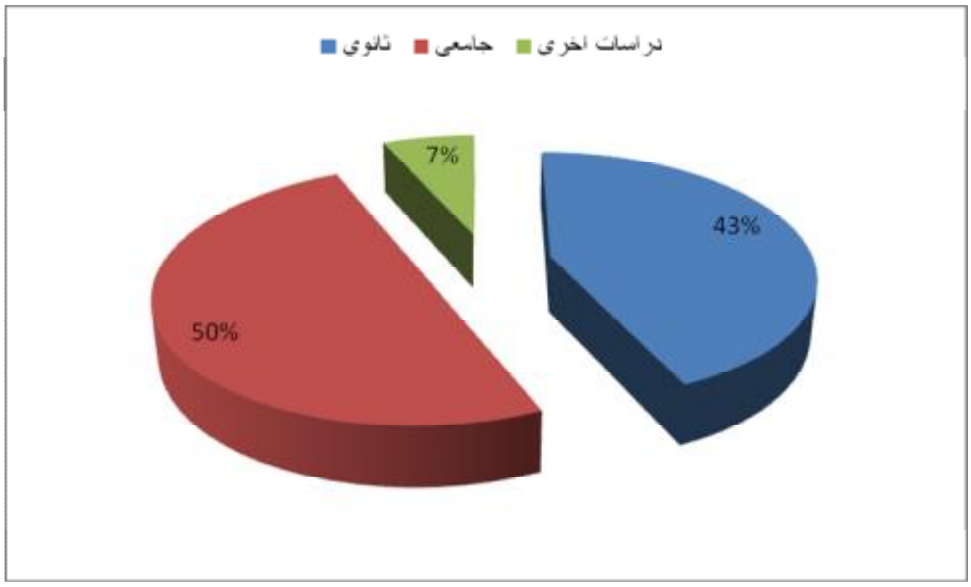

الشكل رقم (11) يمثل توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مؤهلهم العلمي ثانوي قدر بـ 13 فرد بنسبة 43.3%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مؤهلهم العلمي جامعي قدر بـ 15 فرد أي ما نسبته 50 % ، وأخيرا نلاحظ أن عدد الأفراد الذين لديهم دراسات أخرى قدر بـ فردين فقط أي ما نسبته 6.7 %

4- الخصائص السيكومترية:

4-1صدق المحكمين :

تم عرض الاستبيان الموجه لمسيري النوادي الرياضية للهواة على خمس أساتذة محكمين، مشهود لهم بمستواهم العلمي وتجربتهم الميدانية في المجالات الدراسية ومناهج البحث العلمي بغرض تحكيمه و الإستفادة من أرائهم حول سلامة صياغة العبارات وملائمتها للمحاور ، وقد تم تعديل بعض العبارات وتمت الموافقة عليه بنسبة كبيرة كما هو موضح في الملحق رقم (01) .

4-2 صدق الاستبيان :

4-2-1صدق الاتساق الداخلي:

لقد جرى التّحقق من صدق الاستبيان عن طريق حساب الاتساق الداخلي للأسئلة، والذي يعتمد على حساب معامل الارتباط بيرسون بين العبارات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي اليه، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (05): معاملات الإرتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للبعد

العبارة	الارتباط	العبارة	الارتباط	العبارة	الارتباط
01	*0.34	11	**0.60	21	**0.48
02	*0.31	12	*0.37	22	**0.51
03	*0.33	13	*0.35	23	**0.60
04	**0.45	14	*0.38	24	**0.61
05	**0.42	15	**0.43	25	**0.47
06	**0.45	16	**0.65	26	**0.45
07	*0.37	17	**0.46	27	**0.56
08	*0.39	18	**0.46	28	**0.47
09	*0.38	19	**0.53	29	**0.48
10	**0.43	20	**0.43	30	**0.47

** دال عند (α= 0.01)، * دال عند (α= 0.05)

يتضح من الجدول رقم(05): أن جميع معاملات إرتباط الاسئلة بالدرجة ابعادها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.01) و(α= 0.05)، ما يعتبر مؤشرا على صدق الاتساق الداخلي للاستبيان .

4-3: الثبات

ألفا كرونباخ:

تم التأكد من ثبات الاستبيان عن طريق معامل الثبات لألفا كرونباخ والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم (06): معامل ألفا- كرونباخ لمحاور الاستبيان

المحاور	معامل ألفا كرونباخ
المحور الاول	0.72
المحور الثاني	0.87
المحور الثالث	0.82

يتضح من الجدول رقم (06): أن قيمة معامل **ألفا كرونباخ** للثبات تراوحت ما بين (0.72) كأدنى قيمة الى (0.87) كأعلى قيمة ، وهذا ما يؤكد تمتّع الاستبيان بدرجة مرتفعة من الثبات وصلاحيته للإستخدام مع العينة النهائية للدراسة الحالية.

5- أداة الدراسة :

إعتمدنا في بحثنا هذا على إستمارة الإستبيان الموجه إلى رؤساء النوادي الرياضية للهواة لولاية المسيلة على الأطر النظرية والدراسات السابقة ، حيث يحتوي الاستبيان على 30 عبارة مقسمة على ثلاث محاور .

المحور الاول: يساهم القانون 13-05 لسنة 2013 في تحسين التنظيم للنوادي الرياضية للهواة ويضع العبارات من 01 إلى 10

المحور الثاني : حدد القانون 13-05 لسنة 2013 مجموعة من المؤهلات التي يجب توفرها في المسير الرياضي المتطوع ما يساهم في التسيير الحسن للنوادي الرياضية ، ويضع العبارات من 11 إلى 20.

المحور الثالث : يولي القانون 13-05 لسنة 2013 أهمية كبيرة في توفير الموارد المالية للنوادي الرياضية للهواة مما يضمن التنظيم و التسيير الحسن للنوادي الرياضية، ويضع العبارات من 21 إلى 30 .

وتم استخدام مقياس ليكترت الخماسي ووزعت درجات للقياس من 5 إلى 1 .

تصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق تماما
الدرجات	5	4	3	2	1

5-1 الاداة الإحصائية :

إعتمدنا في بحثنا هذا على النظام الإحصائي spss في معالجة البيانات المتحصل عليها و المتمثلة فيما يلي :

معامل ألفا كرومباخ : يعتبر من الامور المهمة لمعرفة صلاحية اي إختيار أو مقياس ، كما تساعد الباحث في الحصول على نفس النتائج في إعادة الاختيار .

6 ضبط متغيرات الدراسة:

6-1 المتغير المستقل :

يعرف على أنه "هو العامل الذي يتناوله الباحث بالتغيير للتحقق من علاقته بالمتغير التابع موضوع الدراسة".

وفي دراستنا هذه هو القانون رقم "13-05" **لسنة** 2013 .

6-2 المتغير التابع :

يعرف كما يلي"هو الظاهرة التي توجد أو تختفي أو تتغير حينما يطبق الباحث المتغير المستقل أو يبد له".

(الشافعي وعلي مرسي ،1999،**ص**75)

والمتغير التابع الذي تناولنا هو تحسين التنظيم والتسيير للنوادي الرياضية للهواة بالجزائر.

7- مجال البحث:

7-1 المجال المكاني:

قمنا بتوزيع استمارات الاستبيان على مسيري النوادي الرياضية للهواة على مستوى ولاية المسيلة.

7-2المجال الزماني :

قمنا بدراستنا النظرية و التطبيقية لبحثنا هذا ابتداء من 10 جانفي2019 إلى 09 جوان2019 .

الفصل الثاني

تحليل النتائج و مناقشتها

2 - عرض ومناقشة النتائج

2-1 عرض ومناقشة نتائج المحور الأول :مساهمة القانون 13-05 لسنة 2013 في تحسين التنظيم للنوادي الرياضية للهواة

العبارة 01: أعتمد على القوانين المشرعة والخاصة بالتنظيم على مستوى النوادي الرياضية

الجدول رقم (07) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (01)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 01	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	25	83.3%	10	15	02	34.20	0.00	دالة عند 0.01
موافق	4	13.3%	10	-6				
محايد	1	3.3%	10	-9				
الإجمالي	30	%100	////					

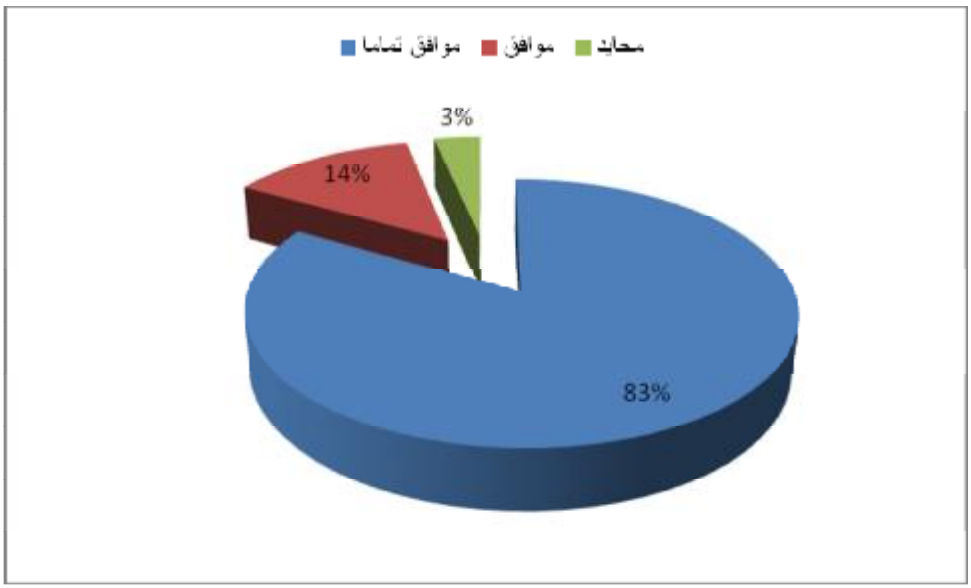

الشكل رقم (12) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (01)

من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (12) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم

على العبارة رقم (01) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 83.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 13.3% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 3.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 34.20 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يعتمدون على القوانين المشرعة والخاصة بالتنظيم على مستوى النوادي الرياضي

العبارة 02: القانون 13- 05 يلائم التنظيم على مستوى النادي

الجدول رقم (08) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (02)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 02	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	14	46.7%	10	4	02	12.20	0.00	دالة عند 0.01
موافق	15	50%	10	5				
محايد	1	3.3%	10	-9				
الإجمالي	30	%100		////				

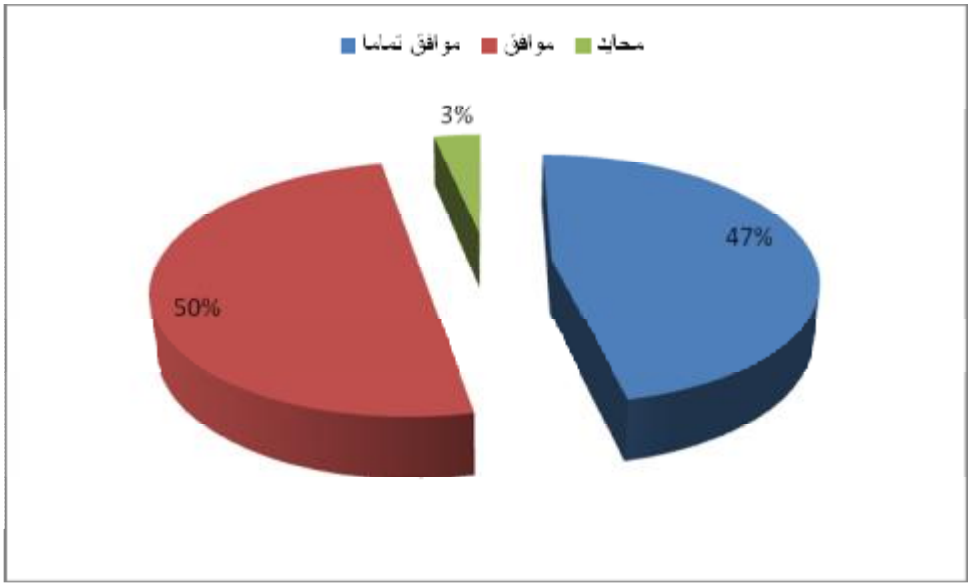

الشكل رقم (13) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارةرقم (02)

من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (13) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (02) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 46.7%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 50% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة

والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 3.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 12.20 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0.01$)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثانية " موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13- 05 يلائم التنظيم على مستوى النادي

العبارة 03: القانون 13-05 له متابعة صارمة للهيئة المختصة للجمعيات العامة العادية والانتخابية للنوادي الرياضية

الجدول رقم (09) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (03)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 03	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	19	63.3%	10	9	02	12.60	0.00	دالة عند 0.01
موافق	7	23.3%	10	-3				
محايد	4	13.3%	10	-6				
الإجمالي	30	%100		////				

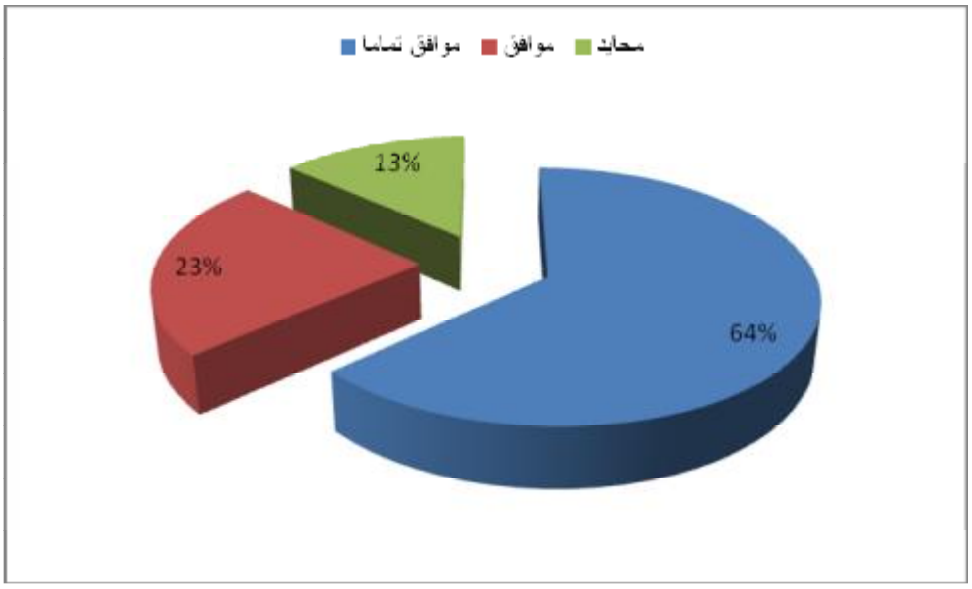

الشكل رقم (14) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (03)

من خلال الجدول رقم (09) والشكل رقم (14) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (03) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 63.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 23.3% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة

والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 13.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 12.60 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 له متابعة صارمة للهيئة المختصة للجمعيات العامة العادية والانتخابية للنوادي الرياضية.

العبارة 04: القانون 13-05 يحدد أنشطة العمل التي يجب إن تنجز لتحقيق الأهداف التنظيمية بالنادي

الجدول رقم (10) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (04)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 04	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	18	60%	10	8	02	14.60	0.00	دالة عند 0.01
موافق	11	36.7%	10	1				
محايد	1	3.3%	10	-9				
الإجمالي	30	%100		////				

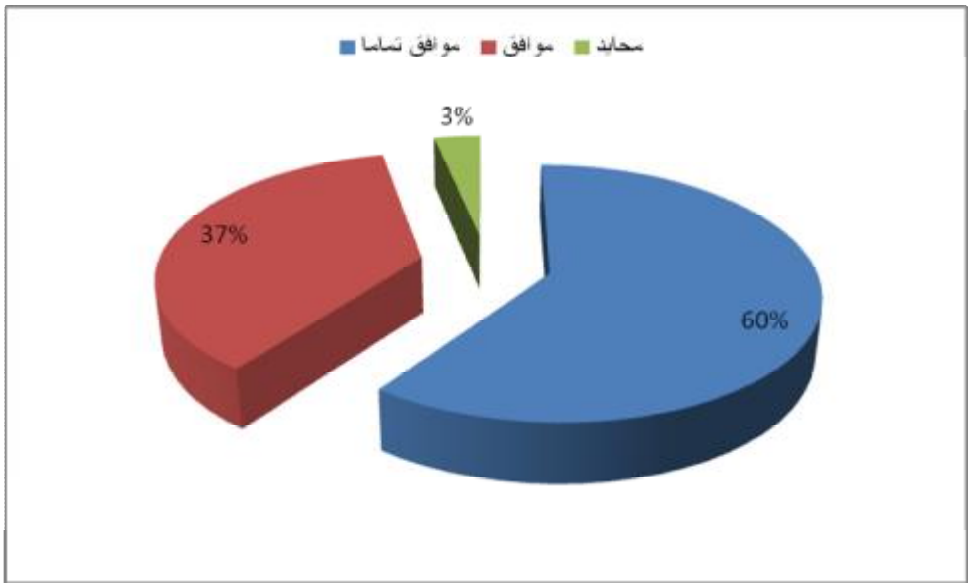

الشكل رقم (15) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (04)

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (15) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (04) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 60%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 36.7% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 3.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 14.60 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 يحدد أنشطة العمل التي يجب إن تنجز لتحقيق الأهداف التنظيمية بالنادي.

العبارة 05: يحدد القانون 13-05 الواجبات والحقوق وكذا المسؤوليات داخل النادي

الجدول رقم (11) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (05)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 05	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	25	83.3%	10	15	02	34.20	0.00	دالة عند 0.01
موافق	4	13.3%	10	-6				
محايد	1	3.3%	10	-9				
الإجمالي	30	%100	////					

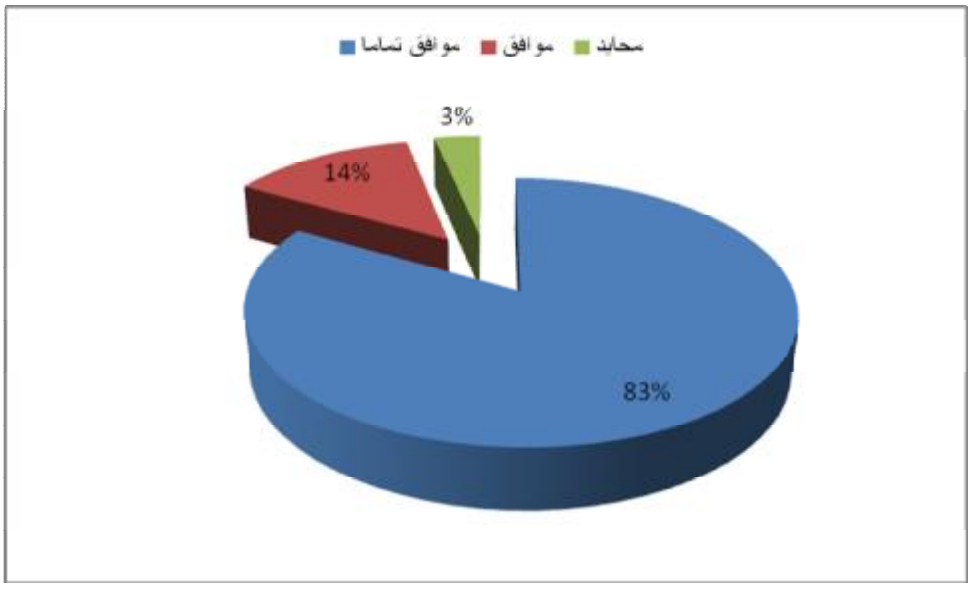

الشكل رقم (16) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (05)

من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم (16) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (05) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 83.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 13.3% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 3.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 34.20 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 يحدد الواجبات والحقوق وكذا المسؤوليات داخل النادي

العبارة 06: يساهم القانون 13-05 في هيكلة النادي ليتماشى مع المنافسة التي تنشطون فيها

الجدول رقم (12) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (06)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 06	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	18	60%	10	8	02	14.60	0.00	دالة عند 0.01
موافق	11	36.7%	10	1				
محايد	1	3.3%	10	-9				
الإجمالي	30	%100		////				

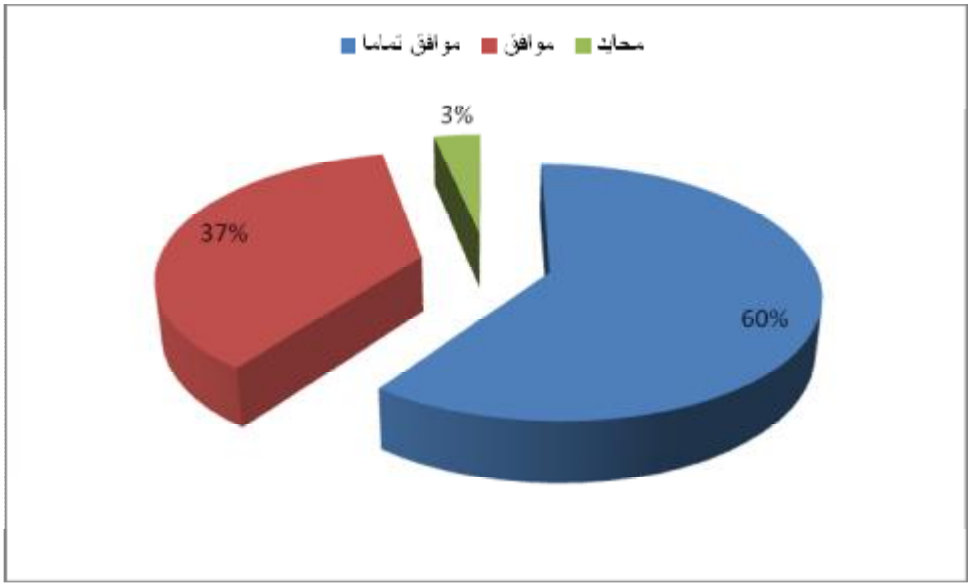

الشكل رقم (17) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (06)

من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (17) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (06) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 60%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة هذا السؤال بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 36.7% ، وفي الأخير المجموعة

الثالثة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 3.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 14.60 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0.01$)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 يساهم في هيكلة النادي ليتماشى مع المنافسة التي تنشطون فيها

العبارة 07: يساعد القانون 13-05 على فتح فروع الاختصاصات الأخرى

الجدول رقم (13) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (07)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 07	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	29	96.7%	15	14	01	26.13	0.00	دالة عند 0.01
موافق	1	3.3%	15	-14				
الإجمالي	30	%100	////					

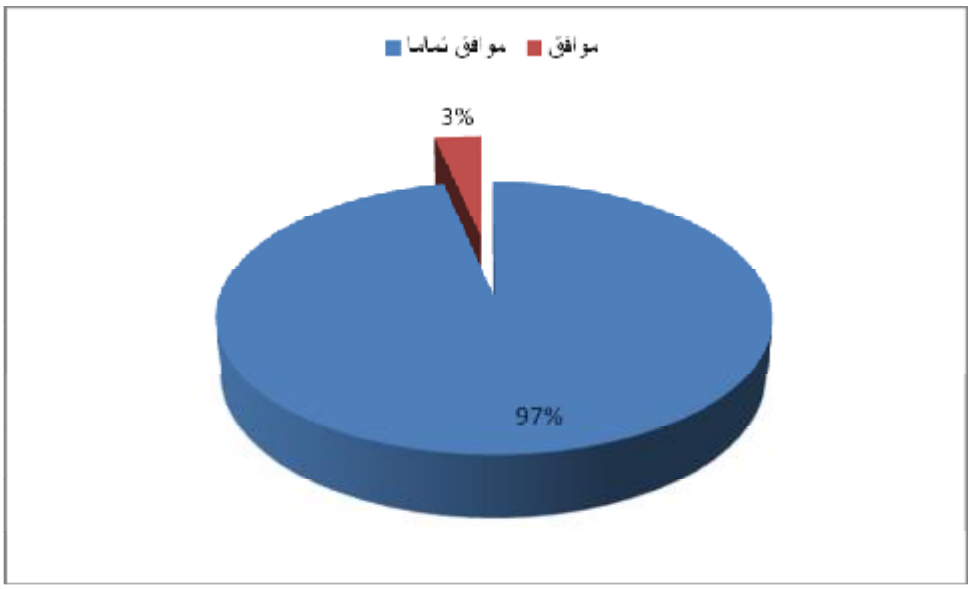

الشكل رقم (18) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (07)

من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (18) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى مجموعتان، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (07) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 96.7%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 3.3% .

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (01) قدرت بـ 26.13 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتان ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 يساعد على فتح فروع الاختصاصات الأخرى

العبارة 08: يسهل القانون 13-05 عملية الاتصال بالرابطة المختصة والمنظمات الرياضية الاخرى

الجدول رقم (14) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (08)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 08	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	22	73.3%	10	12	02	23.40	0.00	دالة عند 0.01
موافق	7	23.3%	10	-3				
محايد	1	3.3%	10	-9				
الإجمالي	30	%100	////					

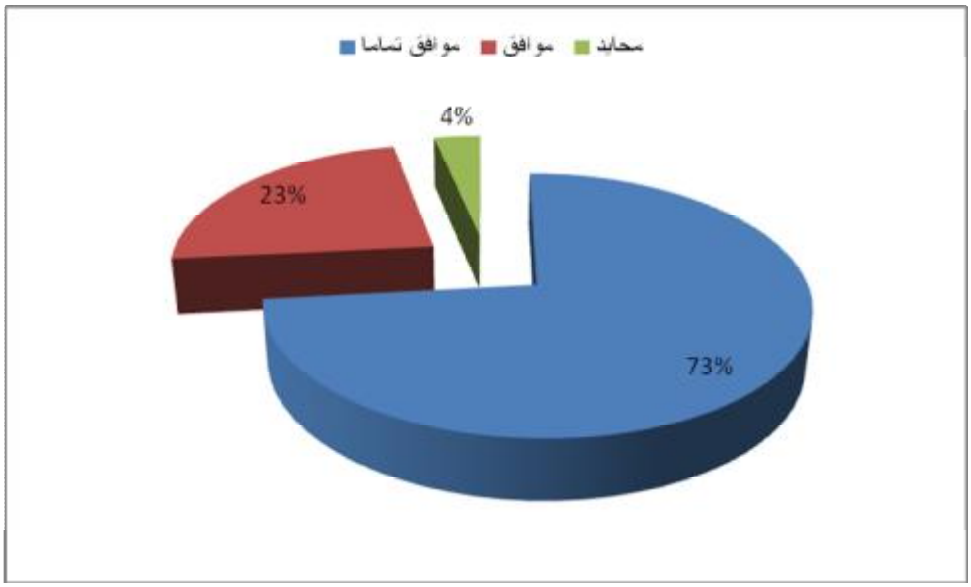

الشكل رقم (19) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارةرقم (08)

من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (19) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (08) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 73.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 23.3% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 3.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 23.40 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 يسهل عملية الاتصال بالرابطة المختصة والمنظمات الرياضية الأخرى.

العبارة 09: يلزم القانون 13-05 توفر الخبرة والكفاءة لدى اعضاء النادي لتسيير شؤونه التنظيمية

الجدول رقم (15) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (09)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 09	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	15	50%	10	5	02	3.20	0.04	دالة عند 0.01
موافق	11	36.7%	10	1				
محايد	4	13.3%	10	-6				
الإجمالي	30	%100	////					

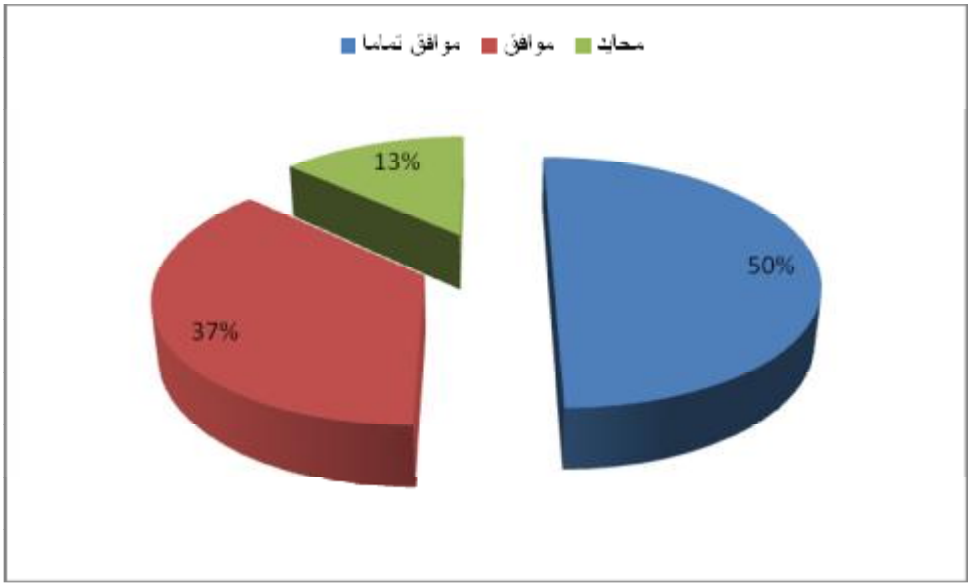

الشكل رقم (20) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (09)

من خلال الجدول رقم (15) والشكل رقم (20) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (09) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 50%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 36.7% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة والتي

تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 13.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 3.20 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 يلزم توفر الخبرة والكفاءة لدى أعضاء النادي لتسيير شؤونه التنظيمية.

العبارة10: القانون 13-05 يساعد على تنظيم لقاءات تكونية دورية لرسكلة المسيرين الرياضين في النوادي الرياضية

الجدول رقم (16) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (10)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 10	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	24	80%	15	9	01	10.80	0.00	دالة عند 0.01
موافق	6	20%	15	-9				
الإجمالي	30	%100	////					

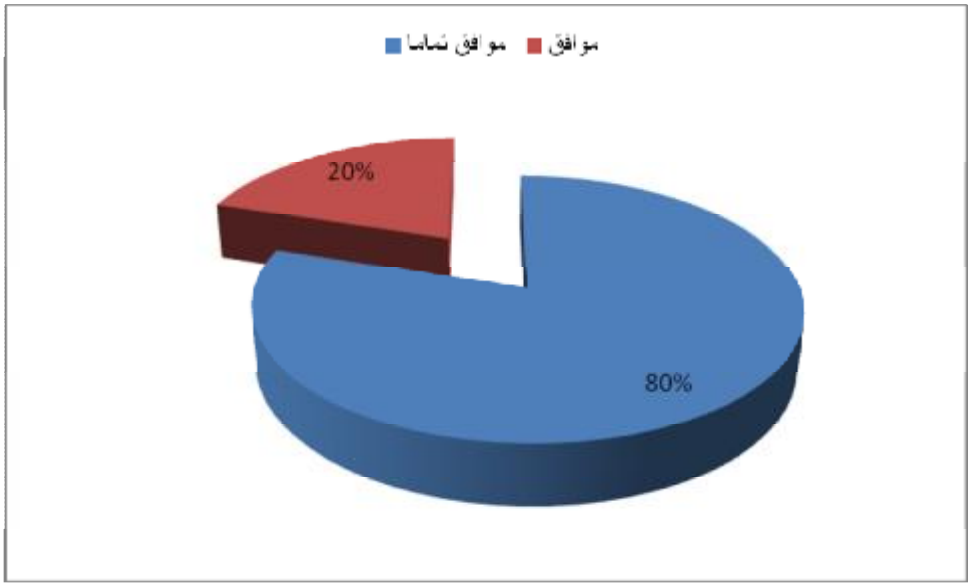

الشكل رقم (21) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (10)

من خلال الجدول رقم (16) والشكل رقم (21) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى مجموعتان، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (10) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 80%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 20%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (01) قدرت بـ 10.80 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتان ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن لقانون 13-05 يساعد على تنظيم لقاءات تكونية دورية لرسكلة المسيرين الرياضين في النوادي الرياضية.

2-1-1 عرض نتائج المحور الأول :

لاجراء اختبار T –Test عند مستوى الدلالة (0.05) ولدراسة دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

و النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (17) الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على المحور الاول

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 30			
					t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
يساهم القانون 05-13 لسنة 2013في تحسين التنظيم للنوادي الرياضية للهواة	30	46.26	3.17	16.26	28.08	29	0.00	دالة عند 0.05

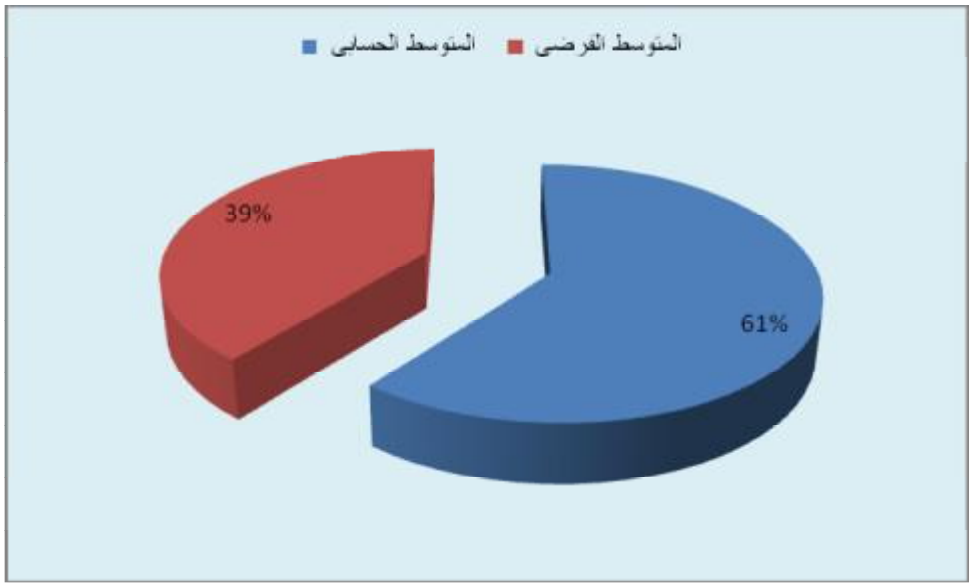

الشكل رقم (22) يمثل الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على المحور الاول

من خلال النتائج المبين بالجدول رقم (17) والشكل رقم (22) أعلاه نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لمحور يساهم القانون 05-13 لسنة 2013 في تحسين التنظيم للنوادي الرياضية للهواة والذي بلغ 46.26 أنه أعلى من المتوسط الفرضي والمقدر بـ 03 ، وهذا ما أكدته قيمة "ت" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها 28.08 وهي قيمة موجبة "اي ان الفروق لصالح المتوسط الحسابي " ودالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)، ومنه تم قبول فرضية الدراسة " يساهم القانون 05-13 لسنة 2013 في تحسين التنظيم للنوادي الرياضية للهواة "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع إحتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

2-2 عرض ومناقشة نتائج المحور الثاني : حدد القانون 13-05 لسنة 2013 مجموعة من المؤهلات التي يجب توفرها في المسير الرياضي المتطوع ما يساهم في التسيير الحسن للنوادي

العبارة 11: أعتمد على القوانين المشرعة والخاصة بالتسيير على مستوى النوادي الرياضية.

الجدول رقم (18) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (11)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 11	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	23	76.7%	15	8	01	8.53	0.00	دالة عند 0.01
موافق	7	23.3%	15	-8				
الإجمالي	30	%100	////					

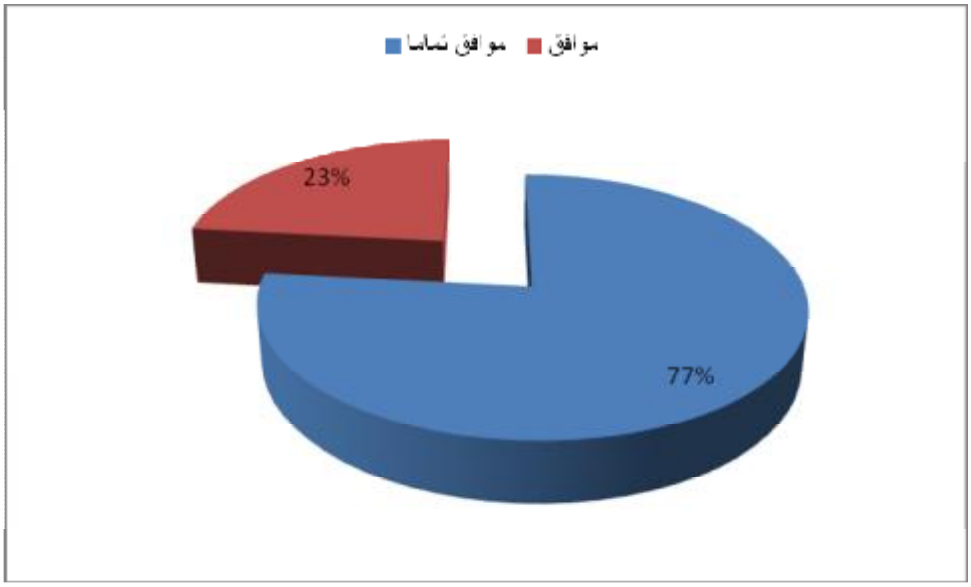

الشكل رقم (23) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (11)

من خلال الجدول رقم (18) والشكل رقم (23) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى مجموعتان، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (11) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 76.7%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 23.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (01) قدرت بـ 8.53 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتان ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يعتمدون على القوانين المشرعة والخاصة بالتسيير على مستوى النوادي الرياضية

العبارة 12: يتماشى القانون 13-05 مع التسيير على مستوى النادي

الجدول رقم (19) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (12)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 12	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	23	76.7%	15	8	01	8.53	0.00	دالة عند 0.01
موافق	7	23.3%	15	-8				
الإجمالي	30	%100	////					

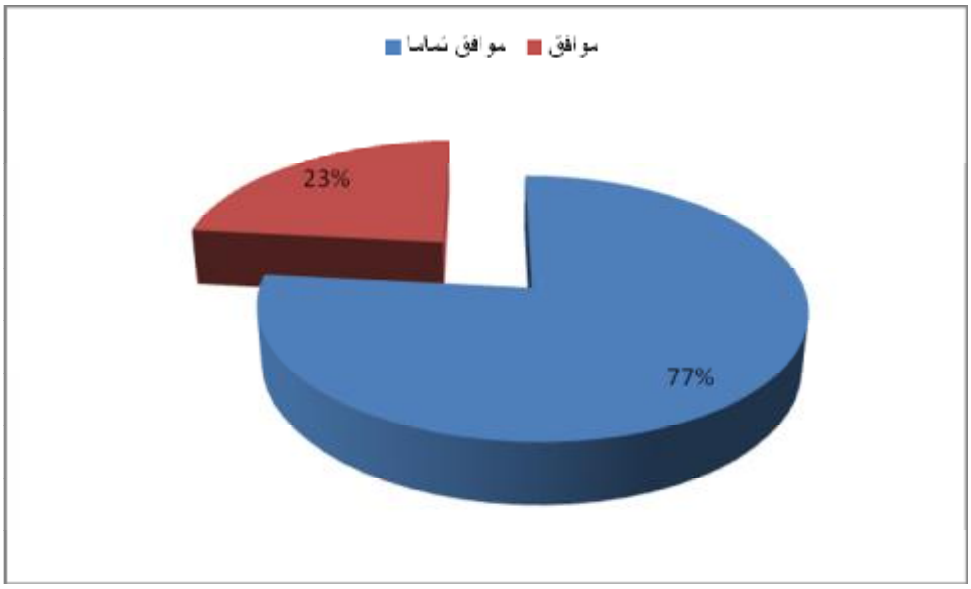

الشكل رقم (24) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (12)

من خلال الجدول رقم (19) والشكل رقم (24) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى مجموعتان، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (12) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 76.7%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا هذه العبارة " موافق " بنسبة قدرت بـ 23.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (01) قدرت بـ 8.53 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتان ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن لقانون 13-05 يتماشى مع التسيير على مستوى النادي

العبارة 13: اللوائح التنظيمية التي جاء بها القانون 13-05 تعمل على تحسين مستوى التسيير بالنادي

الجدول رقم (20) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (13)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 13	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	19	63.3%	15	4	01	2.13	0.14	غير دالة عند 0.05
موافق	11	36.7%	15	-4				
الإجمالي	30	%100	////					

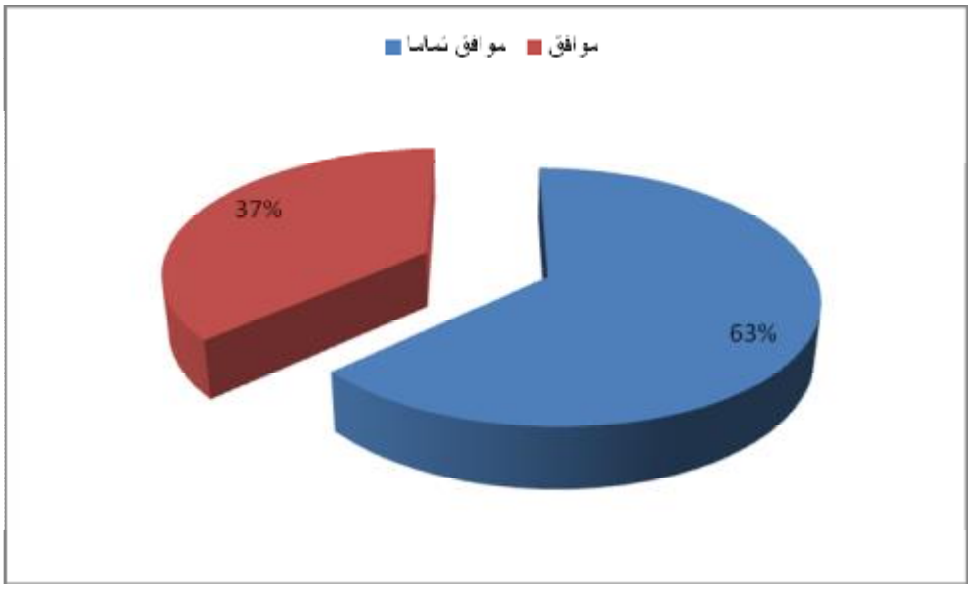

الشكل رقم (25) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (13)

من خلال الجدول رقم (20) والشكل رقم (25) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى مجموعتان، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (13) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 63.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 36.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (01) قدرت بـ 2.13 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتان ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن اللوائح التنظيمية التي جاء بها القانون 13-05 تعمل على تحسين مستوى التسيير بالنادي

العبارة 14: يولي القانون 13-05 اهمية كبيرة في تكوين المسيرين حسب ماتتطلبه الادارة في النادي الرياضي للهواة.

الجدول رقم (21) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (14)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 14	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	24	80%	10	14	02	29.40	0.00	دالة عند 0.01
موافق	3	10%	10	-7				
محايد	3	10%	10	-7				
الإجمالي	30	%100	////					

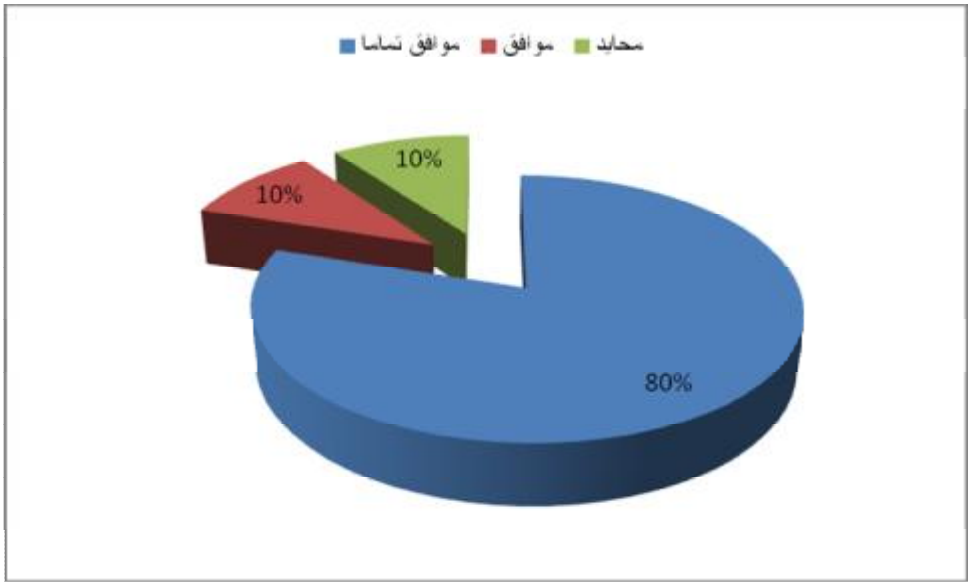

الشكل رقم (26) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (14)

من خلال الجدول رقم (21) والشكل رقم (26) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (14) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 80%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين

كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 10% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 10%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 29.40 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 يولي اهمية كبيرة في تكوين المسيرين حسب ماتتطلبه الادارة في النادي الرياضي للهواة.

العبارة 15: يوسع القانون 13- 05 من صلاحيات الرئيس واعضاء مكتبه وكذا اعضاء الجمعية العامة.

الجدول رقم (22) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (15)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 15	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	22	73.3%	10	12	02	23.40	0.00	دالة عند 0.01
موافق	1	3.3%	10	-9				
محايد	7	23.3%	10	-3				
الإجمالي	30	%100	////					

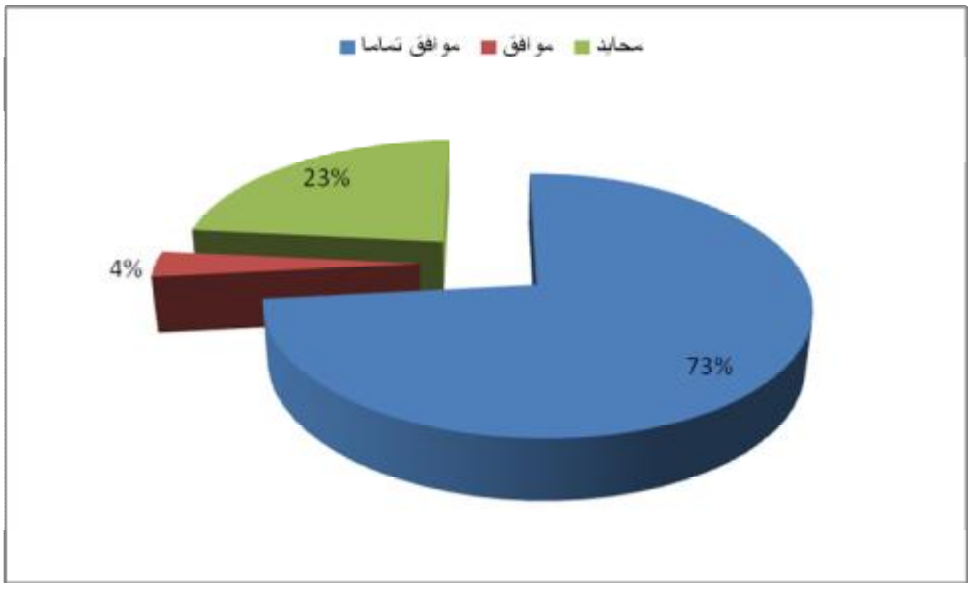

الشكل رقم (27) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (15)

من خلال الجدول رقم (22) والشكل رقم (27) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (15) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 73.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة " موافق " بنسبة قدرت بـ 3.3% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم هذه العبارة بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 23.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 23.40 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13- 05 يوسع من صلاحيات الرئيس واعضاء مكتبه وكذا اعضاء الجمعية العامة.

العبارة 16: يساهم القانون 13-05 في زيادة عدد المؤطرين على مستوى النادي

الجدول رقم (23) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (16)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 16	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	29	96.7%	15	14	01	26.13	0.00	دالة عند 0.01
موافق	1	3.3%	15	-14				
الإجمالي	30	%100	////					

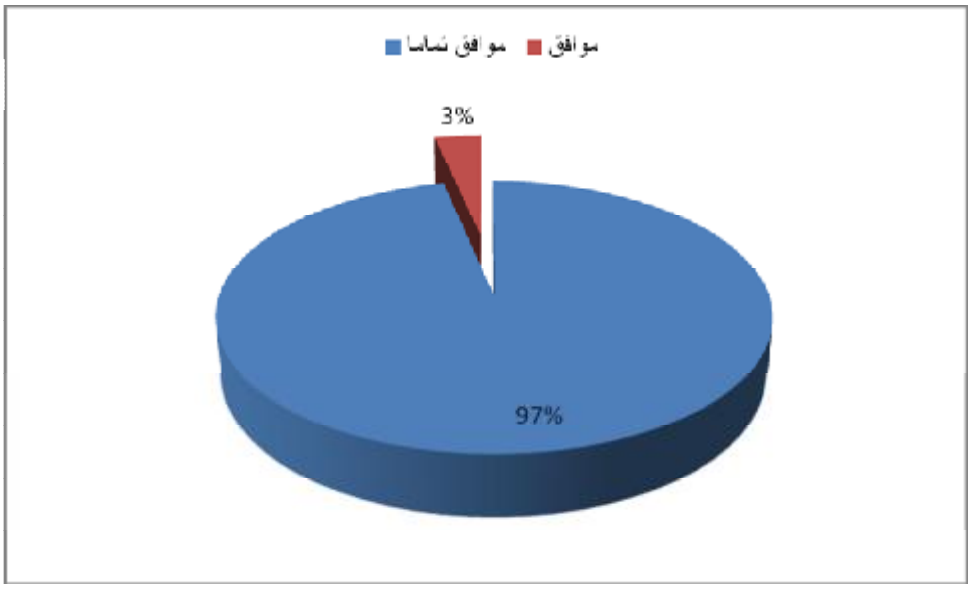

الشكل رقم (28) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (16)

من خلال الجدول رقم (23) والشكل رقم (28) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى مجموعتان، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (16) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 96.7%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة " موافق " بنسبة قدرت بـ 3.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (01) قدرت بـ 26.13 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتان ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 يساهم في زيادة عدد المؤطرين على مستوى النادي.

العبارة 17: اللوائح التنظيمية التي جاء بها القانون 13-05 واضحة وسهلة التطبيق من طرف رؤوساء النوادي

الجدول رقم (24) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (17)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 17	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	22	73.3%	15	7	01	6.53	0.01	دالة عند 0.01
موافق	8	26.7%	15	-7				
الإجمالي	30	%100	////					

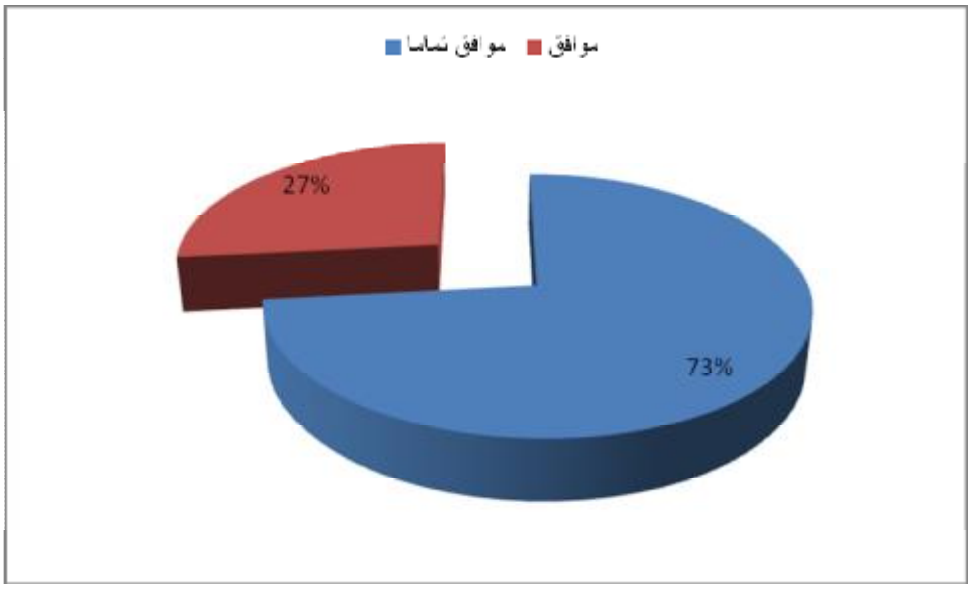

الشكل رقم (29) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (17)

من خلال الجدول رقم (24) والشكل رقم (29) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى مجموعتان، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (17) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 73.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 26.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (01) قدرت بـ 6.53 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتان ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن اللوائح التنظيمية التي جاء بها القانون 13-05 واضحة وسهلة التطبيق من طرف رؤوساء النوادي.

العبارة 18: يعطي القانون 13-05 للرئيس والمكتب التنفيذي صلاحيات أكبر في تسيير النادي

الجدول رقم (25) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (18)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 18	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	26	86.7%	10	16	02	38.60	0.00	دالة عند 0.01
موافق	1	3.3%	10	-9				
محايد	3	10%	10	-7				
الإجمالي	30	%100		////				

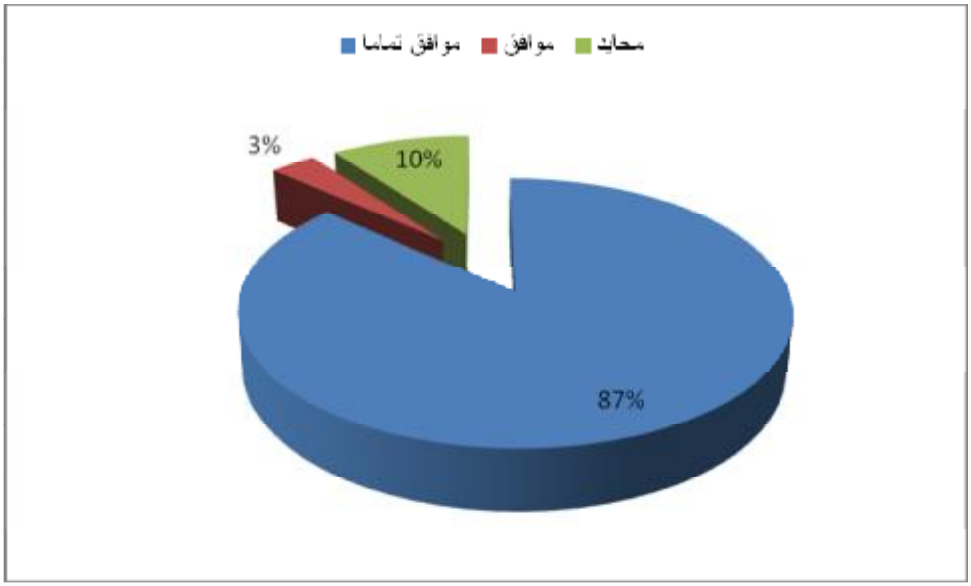

الشكل رقم (30) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (18)

من خلال الجدول رقم (24) والشكل رقم (30) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (18) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 86.7%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 3.3% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة

والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 10%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 39.60 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 يعطي للرئيس والمكتب التنفيذي صلاحيات أكبر في تسيير النادي.

العبارة 19: القانون 13-05 يساهم في ضمان تسيير شفاف و منتظم و سليم للنادي الهاوي

الجدول رقم (26) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (19)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 19	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	25	83.3%	10	15	02	33.80	0.00	دالة عند 0.01
موافق	3	10%	10	-7				
محايد	2	6.7%	10	-8				
الإجمالي	30	%100	////	////				

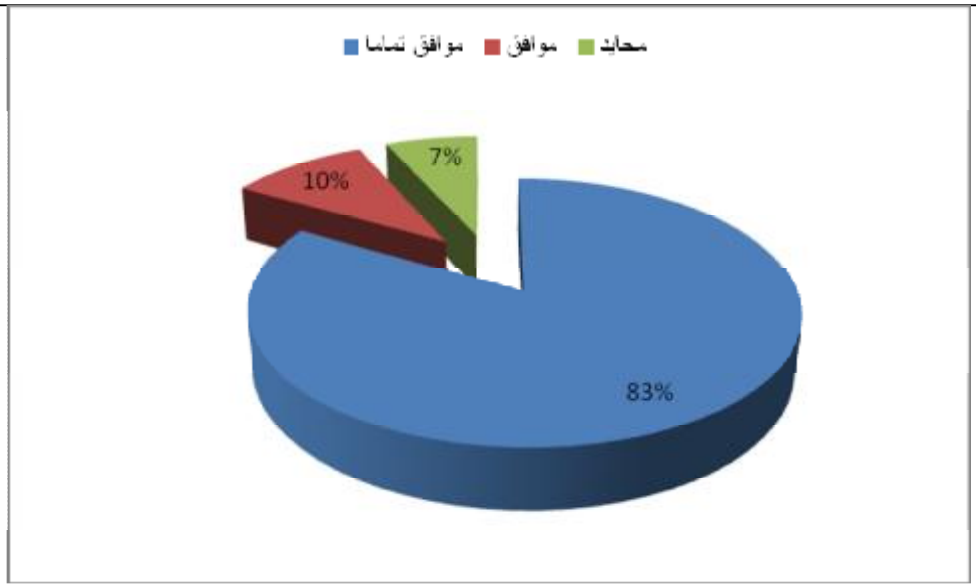

الشكل رقم (31) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (19)

من خلال الجدول رقم (26) والشكل رقم (31) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (19) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 83.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 10% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 6.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 33.80 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 يساهم في ضمان تسيير شفاف و منتظم و سليم للنادي الهاوي.

العبارة 20: القانون 13-05 يساعد على انشاء لجـان المتخصصـة للنـادي الهـاوي

الجدول رقم (27) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (20)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 20	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	28	93.3%	10	18	02	48.60	0.00	دالة عند 0.01
موافق	1	3.3%	10	-9				
محايد	1	3.3%	10	-9				
الإجمالي	30	%100		////				

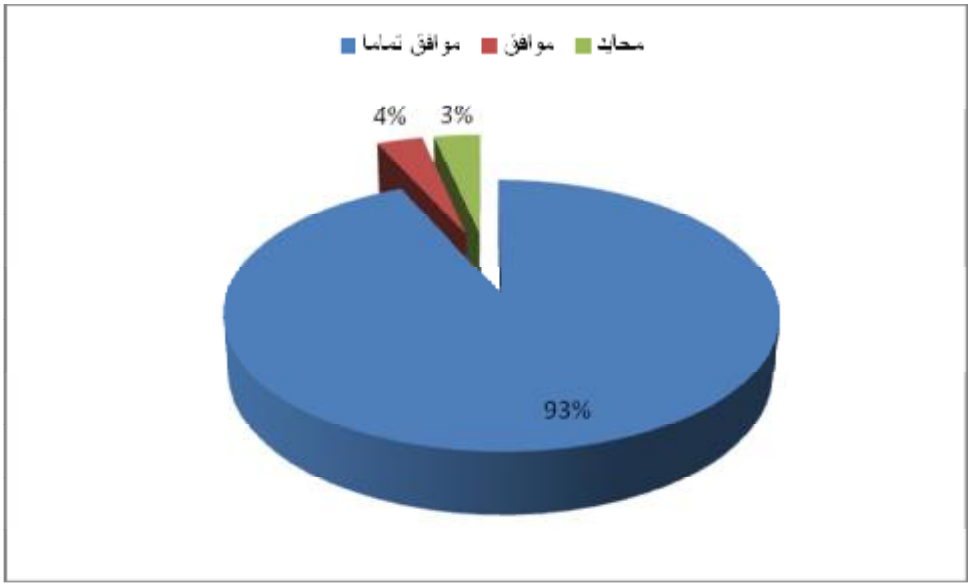

الشكل رقم (32) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (20)

من خلال الجدول رقم (27) والشكل رقم (32) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (20) بالبديل " **موافق تماما** " وقد بلغت نسبتهم 93.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " **موافق** " بنسبة قدرت بـ 3.3% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة

والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " **محايد** " بنسبة مئوية قدرت بـ 3.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 48.60 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 يساعد على انشاء لجـان المتخصصـة للنـادي الهـاوي.

2-2 -1 عرض نتائج المحور الثاني :

لاجراء اختبار T –Test عند مستوى الدلالة (0.05) ولدراسة دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

و النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (28) الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على المحور الثاني

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 30			
					t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
حدد القانون 13-05 لسنة 2013مجموعةمن المؤهلات التي يجب توفرها في المسير الرياضي المتطوع مايساهم في التسيير الحسن للنوادي	30	47.96	2.68	17.96	36.66	29	0.00	دالة عند 0.05

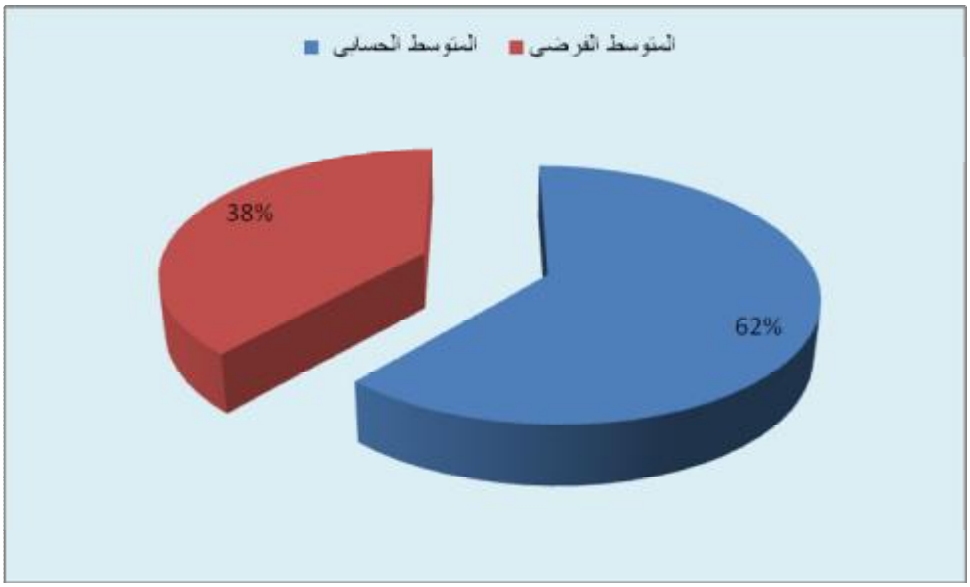

الشكل رقم (33) يمثل الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور الثاني

من خلال النتائج المبين بالجدول رقم (28) والشكل رقم (33) أعلاه نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لمحور حدد القانون 05-13 لسنة 2013 مجموعة من المؤهلات التي يجب توفرها في والذي بلغ 47.96 أنه أعلى من المتوسط الفرضي والمقدر بـ 03 ، وهذا ما أكدته قيمة "ت" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها 36.66 وهي قيمة موجبة "اي ان الفروق لصالح المتوسط الحسابي " ودالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)، ومنه تم قبول الفرضية الثانية " حدد القانون 13-05 لسنة 2013 مجموعة من المؤهلات التي يجب توفرها في المسير الرياضي المتطوع ما يساهم في التسيير الحسن للنوادي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع إحتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5% .

2-3 عرض ومناقشة نتائج المحور الثالث : أولى القانون 13-05 لسنة 2013 أهمية كبيرة في توفير الموارد المالية للنوادي الرياضية للهواة مما يضمن التنظيم و التسيير الحسن للنوادي الرياضية

العبارة 21: لديكم ميزانية خاصة بالنادي للتسيير المالي

الجدول رقم (29) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (21)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 21	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	25	83.3%	10	15	02	34.20	0.00	دالة عند 0.01
موافق	1	3.3%	10	-9				
محايد	4	13.3%	10	-6				
الإجمالي	30	%100	////					

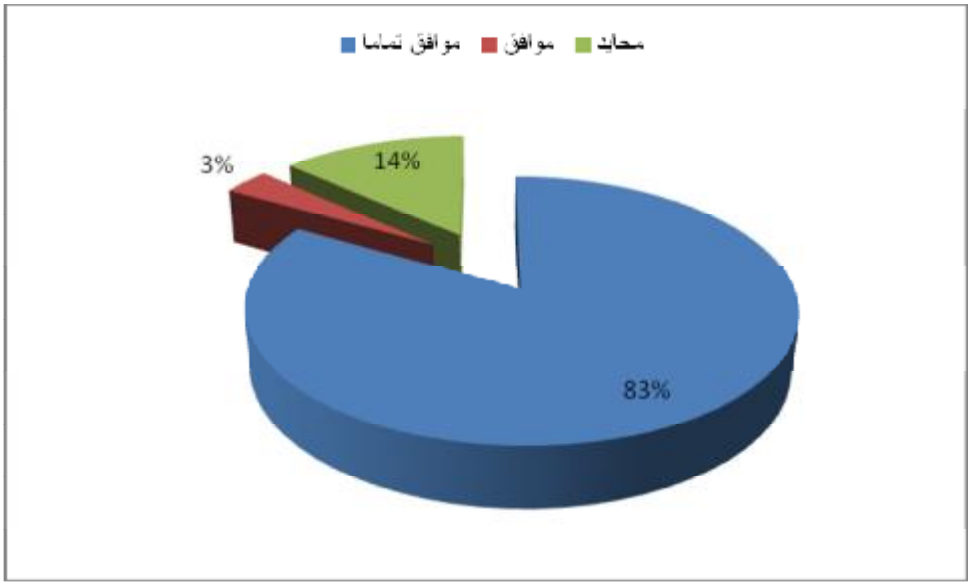

الشكل رقم (34) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (21)

من خلال الجدول رقم (29) والشكل رقم (34) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (21) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 83.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد

الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 3.3% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 13.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 34.20 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة لديهم ميزانية خاصة بالنادي للتسيير المالي

العبارة 22: تعتبر الميزانية الممنوحة كافية لتمويل مختلف نشاطات للنادي

الجدول رقم (30) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (22)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 22	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	12	40%	10	2	02	7.80	0.02	دالة عند 0.01
موافق	3	10%	10	-7				
محايد	15	50%	10	5				
الإجمالي	30	%100	////					

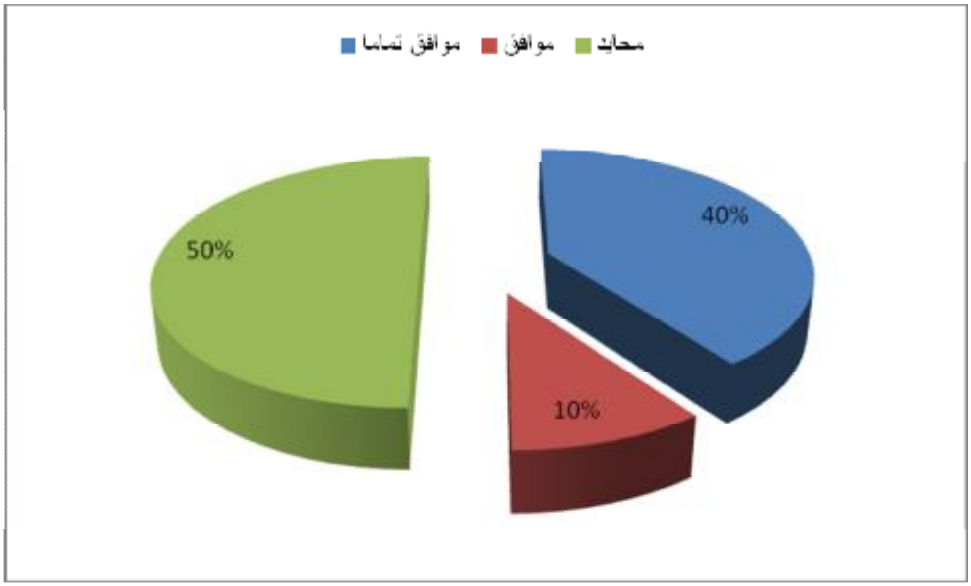

الشكل رقم (35) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (22)

من خلال الجدول رقم (30) والشكل رقم (35) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (22) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 40%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 10% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة والتي تمثل

الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 50%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 7.80 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأخيرة " محايد " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن الميزانية الممنوحة لا تعتبر كافية الى حد ما لتمويل مختلف نشاطات للنادي .

العبارة 23: نعتمد في عملية تمويل النادي على الجماعات المحلية والصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب

الجدول رقم (31) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (23)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 23	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	25	83.3%	15	10	01	13.33	0.00	دالة عند 0.01
موافق	5	16.7%	15	-10				
الإجمالي	30	%100	////					

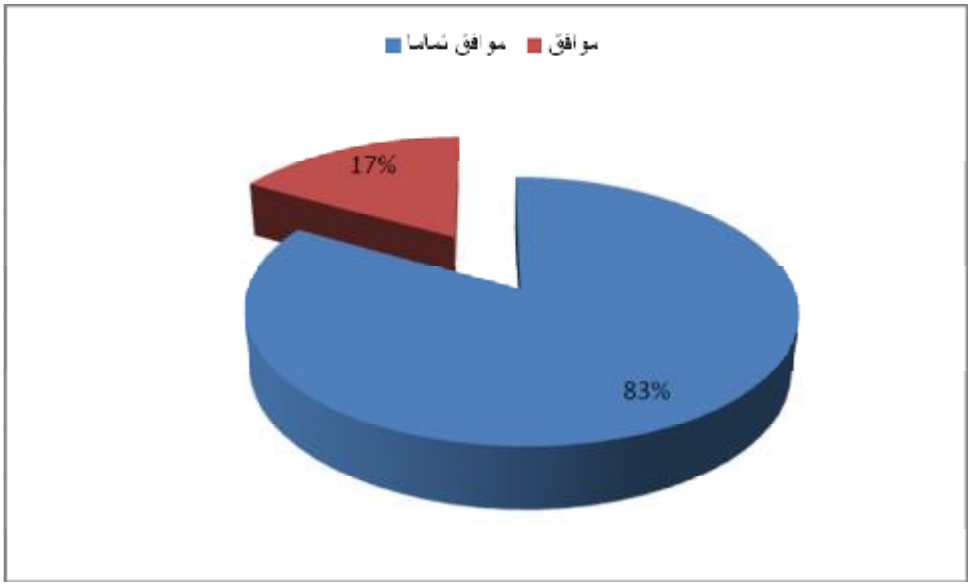

الشكل رقم (36) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (23)

من خلال الجدول رقم (31) والشكل رقم (36) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى مجموعتان، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (23) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 83.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 16.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (01) قدرت بـ 13.33 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتان ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يعتمدون في عملية تمويل النادي على الجماعات المحلية والصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب.

العبارة 24: القانون 13-05 يسمح بالبحث عن مصادر جديدة للتمويل عدا السلطات المحلية

الجدول رقم (32) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (24)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 24	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	19	63.3%	15	4	01	2.13	0.14	غير دالة عند 0.05
موافق	11	36.7%	15	-4				
الإجمالي	30	%100	////					

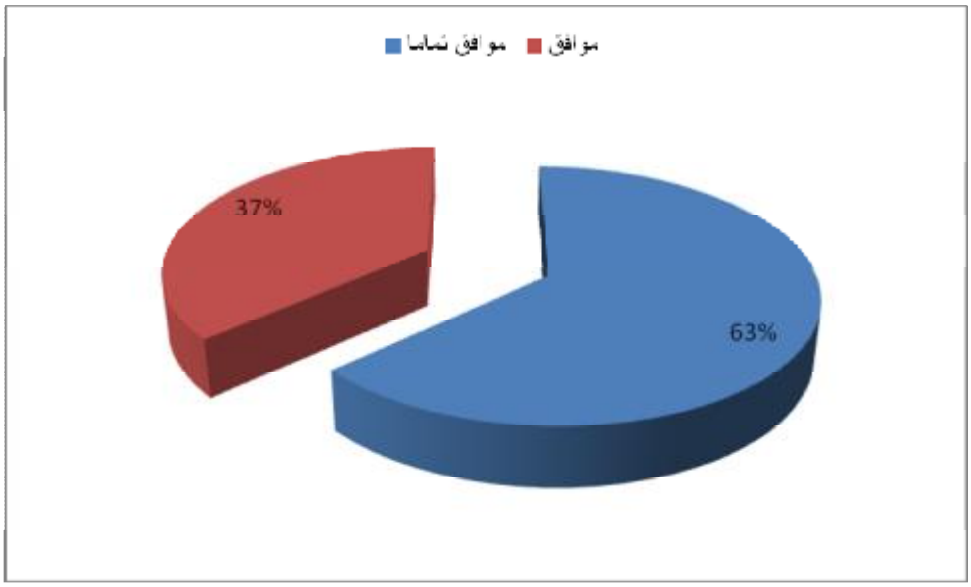

الشكل رقم (37) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (24)

من خلال الجدول رقم (32) والشكل رقم (37) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى مجموعتان، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (24) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 63.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 36.7%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (01) قدرت بـ 2.13 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإن ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 يسمح الى حد ما بالبحث عن مصادر جديدة للتمويل عدا السلطات المحلية

العبارة 25: أعطى القانون 13-05 الاستقلالية للنادي في التسيير المالي والمحاسبي للنادي

الجدول رقم (33) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (25)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 25	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	25	83.3%	10	15	02	34.20	0.00	دالة عند 0.01
موافق	4	13.3%	10	-6				
محايد	1	3.3%	10	-9				
الإجمالي	30	%100	////					

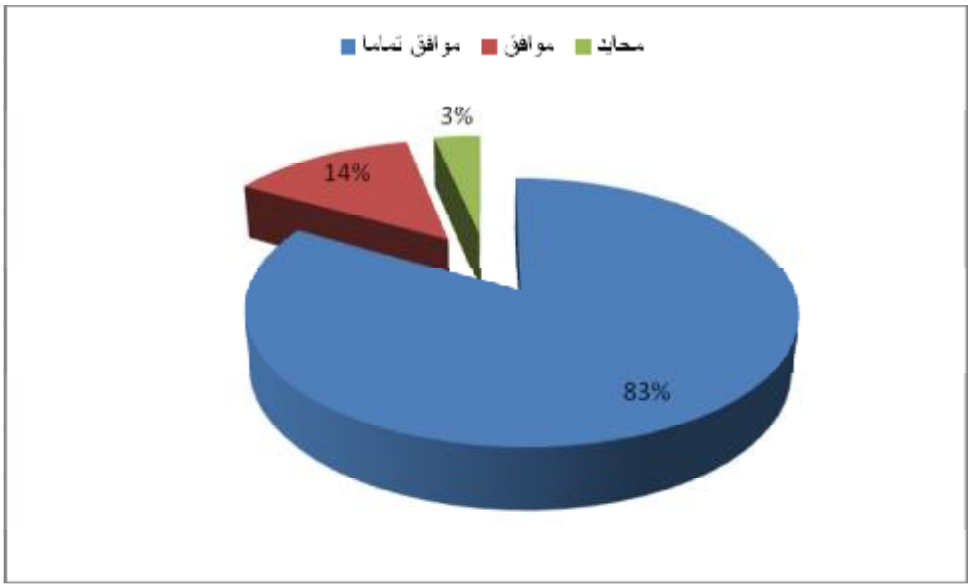

الشكل رقم (38) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (25)

من خلال الجدول رقم (33) والشكل رقم (38) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (25) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 83.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 13.3% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 3.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 34.20 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 أعطى الاستقلالية للنادي في التسيير المالي والمحاسبي للنادي.

العبارة 26: تخصص نسبة من الموارد المالية للنادي لتكوين المواهب الرياضية الشابة

الجدول رقم (34) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (26)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 26	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	25	83.3%	10	15	02	34.20	0.00	دالة عند 0.01
موافق	1	3.3%	10	-9				
محايد	4	%13.3	10	-6				
الإجمالي	30	%100	////					

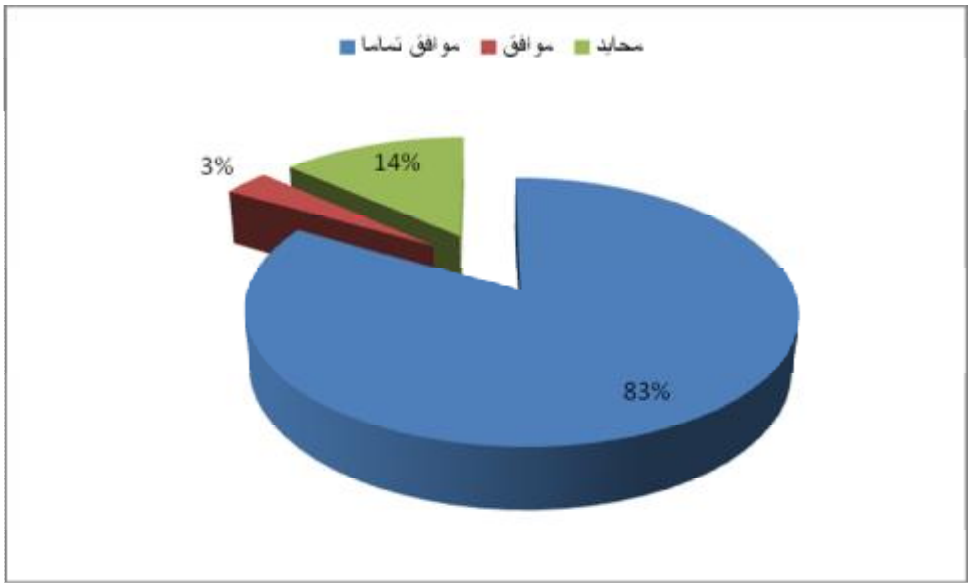

الشكل رقم (39) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (26)

من خلال الجدول رقم (34) والشكل رقم (39) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (26) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 83.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 3.3% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة

والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 13.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 34.20 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0.01$)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أنه تخصص نسبة من الموارد المالية للنادي لتكوين المواهب الرياضية الشابة.

العبارة 27: يولي القانون 13-05 اهمية كبيرة لتحسين الموارد المالية للنوادي الرياضية من خلال نصوصه القانونية المتعلقة بالجانب التمويلي

الجدول رقم (35) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (27)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 27	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	18	60%	10	8	02	14.60	0.00	**دالة عند** 0.01
موافق	11	36.7%	10	1				
محايد	1	3.3%	10	-9				
الإجمالي	30	%100		////				

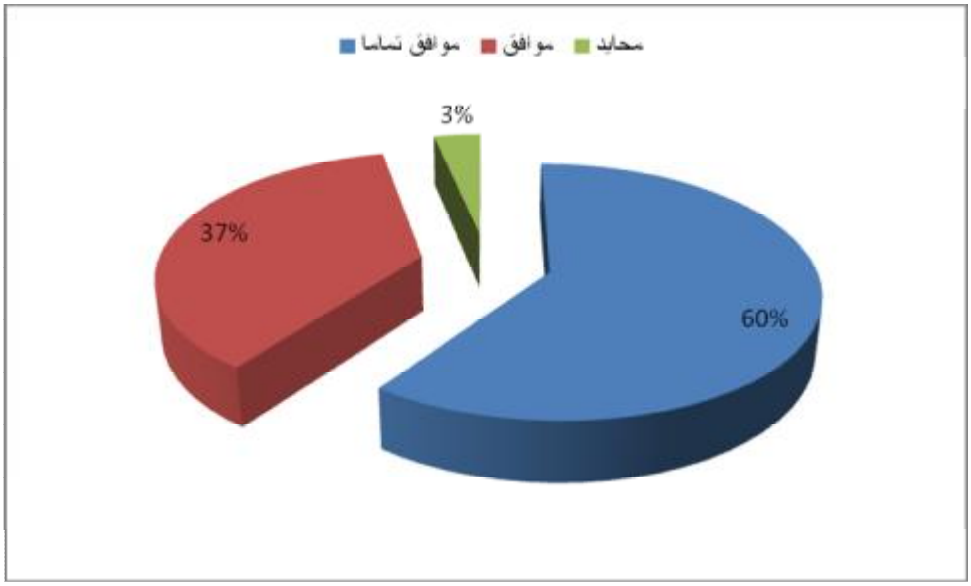

الشكل رقم (40) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (27)

من خلال الجدول رقم (35) والشكل رقم (40) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (27) بالبديل " **موافق تماما** " وقد بلغت نسبتهم 60%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد

الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " **موافق** " بنسبة قدرت بـ 36.7% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " **محايد** " بنسبة مئوية قدرت بـ 3.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 14.60 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن لقانون 13-05 يولي اهمية كبيرة لتحسين الموارد المالية للنوادي الرياضية من خلال نصوصه القانونية المتعلقة بالجانب التمويلي.

العبارة 28: يساهم القانون 13-05 على توفير الامكانات المالية بما يناسب تلبية الحاجات الادارية و الفنية للنادي

الجدول رقم (36) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (28)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 28	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	13	43.3%	10	3	02	7.40	0.02	دالة عند 0.01
موافق	14	46.7%	10	4				
محايد	3	10%	10	-7				
الإجمالي	30	%100		////				

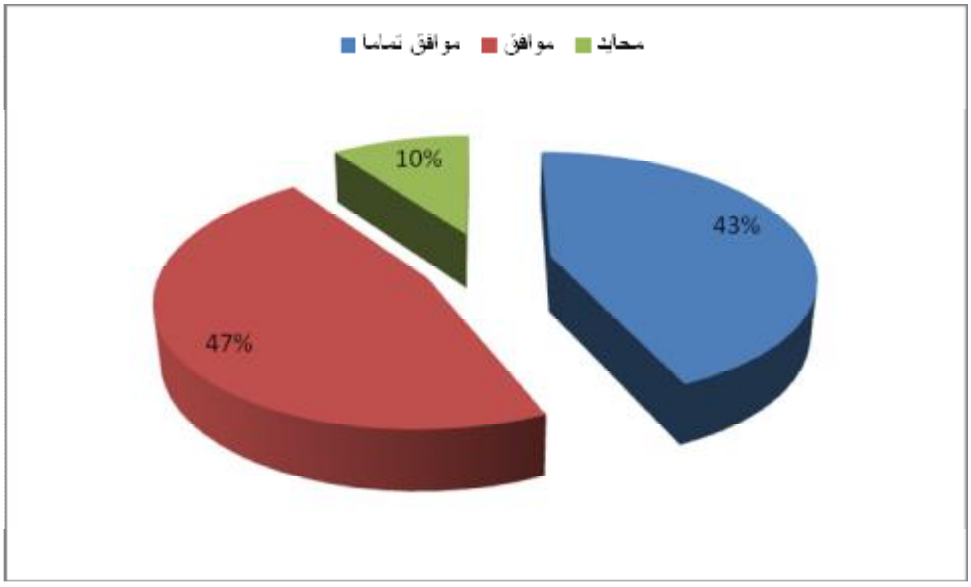

الشكل رقم (41) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (28)

من خلال الجدول رقم (36) والشكل رقم (41) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (28) بالبديل " موافق تماما " وقد بلغت نسبتهم 43.3%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " موافق " بنسبة قدرت بـ 46.7% ، وفي الأخير المجموعة الثالثة

والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " محايد " بنسبة مئوية قدرت بـ 10%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (02) قدرت بـ 7.40 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0.01$)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثانية " موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 يساهم في توفير الامكانات المالية بما يناسب تلبية الحاجات الادارية و الفنية للنادي

العبارة 29: يولي القانون 13-05 اهمية الى التوزيع العادل للموارد المالية بين مختلف النوادي الرياضية

الجدول رقم (37) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (29)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 29	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	8	26.7%	7.5	5	03	11.86	0.00	دالة عند 0.01
موافق	15	50%	7.5	7.5				
محايد	4	13.3%	7.5	-3.5				
غير موافق تماما	3	10%	7.5	-4.5				
الإجمالي	30	%100	////					

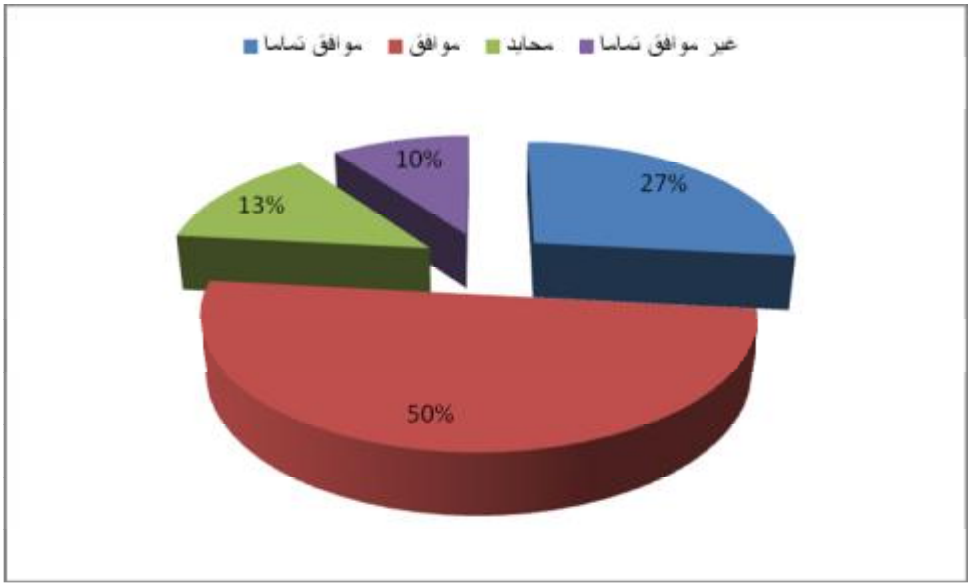

الشكل رقم (42) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (29)

من خلال الجدول رقم (37) والشكل رقم (42) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (29) بالبديل " **موافق تماما** " وقد بلغت نسبتهم 26.7%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين

كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " **موافق** " بنسبة قدرت بـ 50% ، أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " **محايد** " بنسبة قدرت بـ 13.3% ، وفي الأخير المجموعة الرابعة والتي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل " **غير موافق تماما** " بنسبة مئوية قدرت بـ .%10

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (03) قدرت بـ 11.86 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الثانية " موافق " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرو أن القانون 13-05 يولي اهمية الى التوزيع العادل للموارد المالية بين مختلف النوادي الرياضية.

العبارة 30: أعمل على تطبيق اللوائح التي جاء بها القانون 13-05 على ارض الواقع .

الجدول رقم (38) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (30)

بدائل الإجابة على العبارة رقم 30	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق تماما	23	76.7	15	8	01	8.53	0.00	دالة عند 0.01
موافق	7	23.3	15	-8				
الإجمالي	30	%100	////					

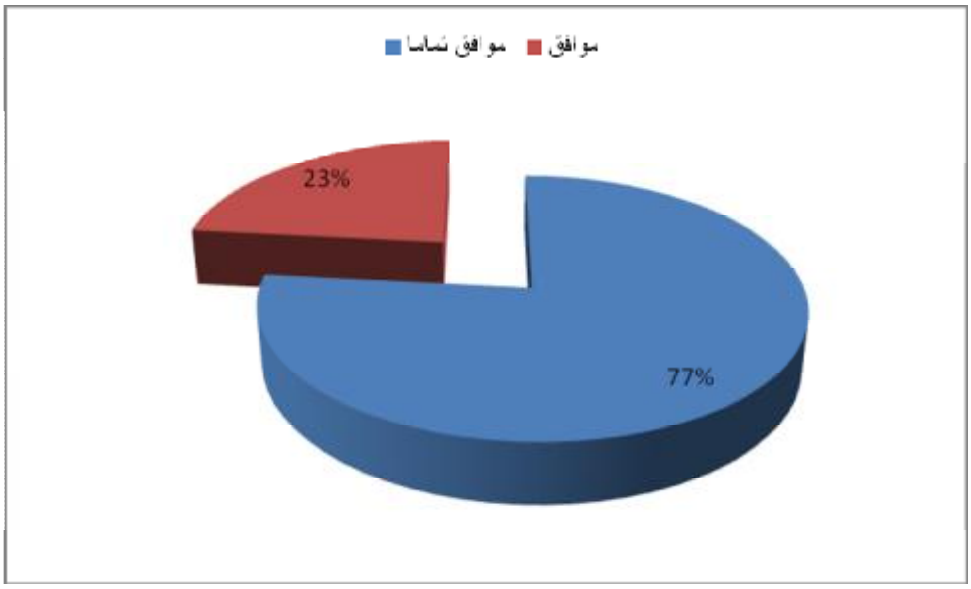

الشكل رقم (43) : يمثل توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة رقم (30)

من خلال الجدول رقم (38) والشكل رقم (43) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فرد قد انقسمت إلى مجموعتان، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على العبارة رقم (30) بالبديل " **موافق تماما** " وقد بلغت نسبتهم 76.7%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذه العبارة بالبديل " **موافق** " بنسبة قدرت بـ 23.3%.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (01) قدرت بـ 8.53 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتان ولصالح المجموعة الأولى " موافق تماما " ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: نستنتج من خلال النتائج السابقة أن اغلب أفراد عينة الدراسة يعملون على تطبيق اللوائح التي جاء بها القانون 13-05 على ارض الواقع.

2-3 -1 عرض نتائج المحور الثالث :

لاجراء اختبار T –Test عند مستوى الدلالة (0.05) ولدراسة دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

و النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (39) الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور الثالث

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 30			
					t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
أولى القانون 13-05 لسنة 2013 أهمية كبيرة في توفير الموارد المالية للنوادي الرياضية للهواة مما يضمن التنظيم و التسيير الحسن للنوادي الرياضية	30	43.06	4.29	13.06	16.68	29	0.00	دالة عند 0.05

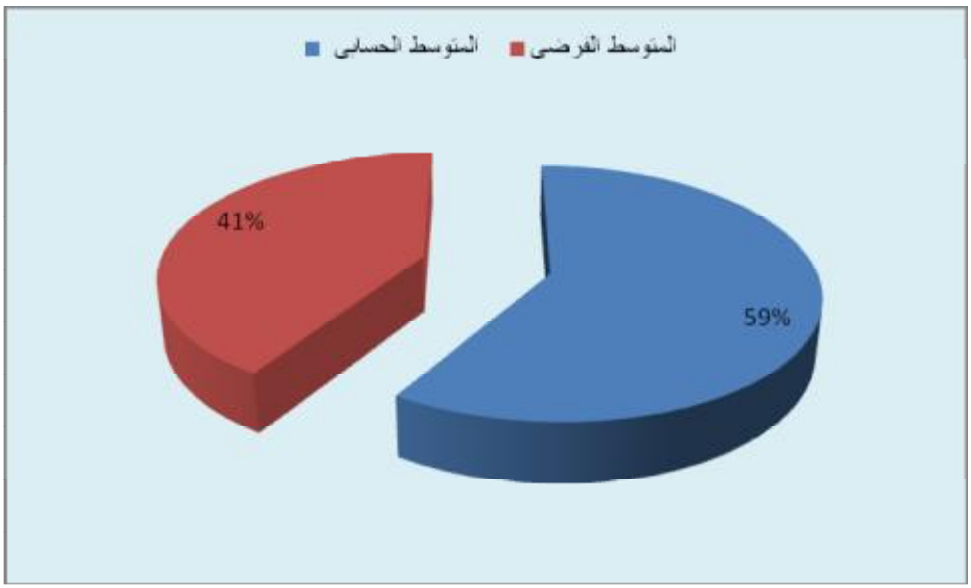

الشكل رقم (44) يمثل الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على المحور الثالث

من خلال النتائج المبين بالجدول رقم (39) والشكل رقم (44) أعلاه نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لمحور يولي القانون 05-13 لسنة 2013 أهمية كبيرة في توفير الموارد المالية للنوادي الرياضية للهواة مما يضمن التنظيم

و التسيير الحسن للنوادي الرياضية والذي بلغ
43.06 أنه أعلى من المتوسط الفرضي والمقدر بـ 03 ، وهذا ما أكدته قيمة "ت" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها 16.68 وهي قيمة موجبة "اي ان الفروق لصالح المتوسط الحسابي " ودالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)، ومنه تم قبول الفرضية الثالثة أولى القانون 13-05 لسنة 2013 أهمية كبيرة في توفير الموارد المالية للنوادي الرياضية للهواة مما يضمن التنظيم و التسيير الحسن للنوادي الرياضية ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع إحتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

2- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات :

2-1- مناقشة الفرضية الأولى :

من خلال تفحصنا لمختلف جداول المحور الاول (07 -16-15-14-13-12-11-10-09-08) تبين لنا أن :

ان النتائج المتوصل اليها إن عملية التنظيم المعتمد في النوادي الرياضية للهواة ملائم ، طبعا من بعد إصدار النصوص القانونية المشرعة في القانون "**13-05**" والخاصة بالتنظيم، يعني أنها واضحة وأتت بجديد،حيث بينت النتائج ان اجابات افراد العينة تعكس موافقة كبيرة مما يعني ان هذه دالة إحصائيا حيث يعبر جل رؤساء النوادي ان القانون 13-05 لسنة 2013 انه يقدم حل للمشكلات التنظيم التي تساهم في تحقيق الاهداف المسطرة من طرف النوادي، و هذا ما يتوافق مع ما تطرقنا اليه في الجانب النظري فيما يخص جانب التظيم و تكوين اللجان والتي من شانها المشاركة في تحسين التظيم على مستوى النوادي الرياضية للهواة .

وهذه النتائج تساير وتؤكد صحة الفرضية الأولى على أن القانون 13-05 لسنة 2013 يساهم في تحسين التنظيم للنوادي الرياضية للهواة ،كما.

2-2-مناقشة الفرضية الثانية :

من خلال تفحصنا لمختلف جداول المحور الثاني (26-25-24-23-22-21-20-19-18-17) ومن خلال الإجابات المتحصل عليها فيما يتعلق بالتسيير المنتهج في النوادي الرياضية اتضح لنا جليا ان اجابات افراد العينة تعكس موافقة كبيرة مما يعني ان هذه دالة إحصائيا وهذا دليل على ان عملية التسيير المنتهجة ملائمة وأن القانون "13-05 لسنة 2013 " أعطى أهمية كبيرة للمسير الرياضي وذلك بسن قواعد قانونية خاصة بتأهيله وتكوينه ويعطيله صلاحيات أكبر في التسيير ليضمن السير الحسنو الشفاف و المنظم للنوادي الرياضية،وأن تبني القانون رقم "13-05 لسنة 2013 " وعلاقته بالجانب التسييري يظهر لنا أنه أعاد النظر في السياسة التسيرية السابقة وجاء بنوع من التجديد مقارنة بالقانون السابق "04-10" لسنة 2004 ، و هذا ما يتوافق مع دراسة لبصير علي (2015) وما توصل اليه من استنتاجاته ان للقانون دور فعال في سيرورة النوادي الرياضية وتتوافق كذلك لما تطرقنا اليه في الجانب النظري فيما يخص جانب التسيير و القانون الاساسي الذي يصبط المؤهلات

للمسير الرياضي المتطوع ،كما ادرج 13-05 لسنة 2013 موضوع التكوين و استحداث لجان جديدة في النوادي الرياضية .

وهذه النتائج تساير وتؤكد صحة الفرضية الثانية و التي تنص على أن القانون 13-05 لسنة 2013 حدد مجموعة من المؤهلات التي يجب توفرها في المسير الرياضي المتطوع ما يساهم في التسيير الحسن للنوادي.

2-3- مناقشة الفرضية الثالثة :

من خلال تفحصنا لمختلف جداول المحور الثالث (36-35-34-33-32-31-30-29-28-27) تبين لنا جليا ان اجابات افراد العينة تعكس موافقة كبيرة مما يعني ان هذه دالة إحصائيا ،حيث يرى رؤساء النوادي الرياضية من ناحية التمويل أن معظم الأندية تعتمد على التمويل الخارجي و المتمثل في إعانات الدولة و المتمثل في الجماعات المحلية والصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب بشكل كبير طيلة المنافسة وأنها غير كافية ولا تغطي كامل احتياجات الأندية في في ضل غياب وندرة في مصادر التمويل الأخرى ، على الرغم من أن القانون "13-05 لسنة 2013 " أولى أهمية كبيرة للتمويل وتطوير الموارد المالية من خلال السماح بالبحث عن مصادر تمويلية أخرى كالمتعاملين الخواص والعموميين،هذا ما يتوافق و الدراستين السابقتين لكل من محمد غمازي (2016) و دراسة زارد صدام (2016) و ما توصلا اليه من استنتاجات ان للتمويل الرياضي وتعدد مصادره وكذا التخطيط المالي دور ايجابي في التحسين من نتائج للاندية الرياضية الهاوية لكرة القدم بالجزائر، وان التمويل عامل اساسي في سير وتنظيم المنظومة الكاملة في كرة القدم الجزائرية .

وهذه النتائج تساير وتؤكد صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على أن القانون 13-05 لسنة 2013 يولي أهمية كبيرة في توفير الموارد المالية للنوادي الرياضية للهواة مما يضمن التنظيم و التسيير الحسن للنوادي الرياضية.

3- مناقشة الفرضية العامة :

و التي مفادها أن للقانون 13-05 لسنة 2013دور إيجابي في تحسيين التنظيم والتسيير على مستوى النوادي الرياضية للهواة بالجزائر . من خلال النتائج الدراسة الميدانية التي تم عرضها في مناقشة الفرضيات الجزئية إلى :

- أن القانون 13-05 لسنة 2013 يساهم في تحسين التنظيم للنوادي الرياضية للهواة.
- أن القانون 13-05 لسنة 2013 حدد مجموعة من المؤهلات التي يجب توفرها في المسير الرياضي المتطوع ما يساهم في التسيير الحسن للنوادي
- أن القانون 13-05 لسنة 2013 يولي أهمية كبيرة في توفير الموارد المالية للنوادي الرياضية للهواة مما يضمن التنظيم و التسيير الحسن للنوادي الرياضية.

مما سبق نستنتج أن للقانون 13-05 لسنة 2013 دور إيجابي في تحسين التنظيم والتسيير على مستوى النوادي الرياضية للهواة .

وإدا يمكن القول أن الفرضية العامة محققة بالشكل المفروض.

1- إستنتاجات و إقتراحات :

1-1 - الإستنتاج العام :

بعد الدراسة المعمقة التي شملت مقياس الإستبيان وبعد الإطلاع على نتائجه و الذي قدم لرؤساء النوادي الرياضية للهواة لولاية المسيلة من من أجل معرفة دور القانون 13-05 لسنة 2013 في تحسين التنظيم و التسير على مستوى النوادي الرياضية للهواة بالجزائر قمنا بتقسيمه الى ثلاث محاور تشمل (التنظيم، التسيير، التمويل) كل محور يحتوي على عدد معتبر من العبارات توصلنا الى النتائج التالية :

*أن للقانون 13-05 لسنة 2013 دور إيجابي في تحسين التنظم و التسيير على مستوى النوادي الرياضية للهواة بالجزائر .

*إن عملية التنظيم المعتمد في النوادي الرياضية للهواة ملائم ، طبعا من بعد إصدار النصوص القانونية المشرعة في القانون "13-05 لسنة 2013 " والخاصة بالتنظيم، يعني أنها واضحة وأتت بجديد مما يساهم في تحسين اتنظيم على مستوى النوادي الرياضية .

*أن المؤهلات التي حددها القانون" 13-05 " للمسير المتطوع تساهم في السير الحسن لتسيير النوادي الرياضية.

*إعتماد النوادي الرياضية للهواة على الإعانات الجماعات المحلية والصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب بشكل كبيرفي ضل غياب المتعاملين الخواص و العموميين .

*هناك تطبيق إيجابي للقانون 13-05 لسنة 2013 على الرغم من عدم دراية لبعض الرؤساء وبالدرجة الأولى إلى وجود بعض د أشخاص ليست لديهم خبرة وكفاءة في شؤون التسيير على الرغم من وضوح اللوائح القانونية المتعلقة بالجانب التسيري للنوادي الرياضية .

*للقانون "13-05" لسنة 2013 دور فعال في سيرورة و عمل و تحسين عمل النوادي الرياضية .

وفي الأخير نتمنى أننا أضفنا ولو لبنة في خدمة العلم والمعرفة.

2 –الإقتراحات :

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية لهذا البحث نوصي بمايلي :

* توفير التكوين للمسيرين و المؤطرين حسب ما يتطلبه التسيير و الإدارة الحديثة في النوادي الرياضية للهواة.

* متابعة صارمة للهيئة المختصة للجمعيات العامة و العادية و الانتخابية للنوادي الرياضية للهواة.

* تنظيم لقاءات دورية و تكوينية للمسيرين الرياضيين في النوادي الرياضية.

* تنظيم أيام إعلامية لشرح النصوص القانونية من طرف الهيئة المختصة في سنها لفائدة المسيرين للنوادي الرياضية للهواة.

* ضرورة تدخل الدولة لغرض التسيير العقلاني للأموال التي تستغلها النوادي الرياضية .

* تدخل الدولة في المحافظة على الأخلاق الرياضية بالسهر على انتخاب أشخاص نزهاء وذوي كفاءات علمية محترمة ،و إبعاد الأشخاص أصحاب الصراعات الفئوية و الممارسات الطفيلية التي تغذيها المصالح الشخصية.

* التفكير في إيجاد بدائل لتحقيق النجاعة و الفعالية في التسيير و التمويل في إدارة النوادي الرياضية للهواة.

* العمل على إيجاد مسيرين مؤهلين من ناحية التسيير و التنظيم و التمويل لقيادة الأندية.

* الإستفادة من خريجي المعاهد و الجامعات في مجال الإدارة والتسيير الرياضي .

الاقتراحات و التوصيات :

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية لهذا البحث نوصي بمايلي :

-توفير التكوين للمسيرين و المؤطرين حسب ما يتطلبه التسيير و الإدارة الحديثة في النوادي الرياضية للهواة.

- متابعة صارمة للهيئة المختصة للجمعيات العامة و العادية و الانتخابية للنوادي الرياضية للهواة.

-تنظيم لقاءات دورية و تكوينية للمسيرين الرياضيين في النوادي الرياضية.

-تنظيم أيام إعلامية لشرح النصوص القانونية من طرف الهيئة المختصة في سنها لفائدة المسيرين للنوادي الرياضية للهواة.

- ضرورة تدخل الدولة لغرض التسيير العقلاني للأموال التي تستغلها النوادي الرياضية .

- تدخل الدولة في المحافظة على الأخلاق الرياضية بالسهر على انتخاب أشخاص نزهاء وذوي كفاءات علمية محترمة ،و إبعاد الأشخاص أصحاب الصراعات الفئوية و الممارسات الطفيلية التي تغذيها المصالح الشخصية.

- التفكير في إيجاد بدائل لتحقيق النجاعة و الفعالية في التسيير و التمويل في إدارة النوادي الرياضية للهواة.

- العمل على إيجاد مسيرين مؤهلين من ناحية التسيير و التنظيم و التمويل لقيادة الأندية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

1- إبراهيم عبد العزيز شيما(1993.) :أصول الإدارة العامة،توزيع المنشآت و المعارف،الإسكندرية، مصر.

2-د.احمد حسن قدادة(1999) :شرح النظرية العامة للقانون في القانون الجزائري،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، .

3-أمين سعاتي (1997) :أصول الإدارة العامة،دار الفكر العربي،القاهرة،مصر،.

4- توفيق خرج (1975) :المدخل للعلوم القانونية،مكتبة مكاوي،بيروت،.

5- د.حسن أحمد الشافعي:التشريعات في التربية البدنية و الرياضية،دار الوفاء،ج1، ط1،مصر ،2004.

6-د.حسن احمد الشافعي (2004.) :الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية،دار الوفاء،مصر.

7- حسن أحمد الشافعي،سوزان علي مرسي (1999) :مبادئ البحث العلمي في التربية البدنية و الرياضية،نشأة المعارف،الإسكندرية،مصر.

8- جمال الدين لعويسات (2003) :مبادئ الإدارة العامة،دار هومة للنشر و التوزيع،الجزائر،.

9- د.حبيب إبراهيم الخليلي (1999) :المدخل للعلوم القانونية ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،.

10- رمضان أبو سعود،همام محمودزهران (2001):المدخل إلى القانون،الإسكندرية،مصر،.

11- عصام بدوي (2001.):موسوعة الإدارة و التنظيم في التربية البدنية و الرياضية،دار الفكر العربي،ط1، مصر،

12- عبد الحميد علي(1999.):إدارة الهيئات الرياضية،دار المعارف،الإسكندرية،مصر،

13- عمر السعيد وآخرون (2003):مبادئ الإدارة الحديثة،مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1، عمان،الأردن،.

14- د.مروان عبدا لمجيد إبراهيم (:2000.)الإدارة و التنظيم في التربية الرياضية،دار الفكر للطباعة والنشر،ط1،عمان ، الأردن.

15- د.علي محمد منصور (1999) :مبادئ الإدارة (أسس ومفاهيم)،مجموعة النيل العربية،ط1،مصر.

16-د.عبدالغفارحنفي،د.محمدفريدالصحن(1989.):التنظيم والإدارة ،الدار الجامعية،بيروت،

17-عبدا لحق السائحي(1999) :الاتصال و التسيير (مجموعة من المحاضرات لطلبة المدرسة العليا للإدارة سنة رابعة)، الجزائر.

18- عبد الباسط محمد حسن(1982):أصول البحث الاجتماعي،المطبعة المصرية،ط1،الإسكندرية،مصر..

19- د.عمار بوحوش،محمد محمود الذنيبات(1999.):مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث،ديوان المطبوعات الجامعية،ط2،الجزائر،

20- غضبان أحمد حمزة دفعة2003: مدى انعكاس التسيير الإداري للمركبات الرياضية على واقع منشآتها.

21- فائق ابوحليمة (1992):الحديث في الإدارة الرياضية،وائل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،.

22-د.طريق شوقي(2000):السلوك القيادي و فعالية الإدارة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، .

23-محمد رفيق الطيب (1992):مدخل التسيير ،وائل للنشر والتوزيع،ج1،عمان،.

ب-الوثائق الحكومية:

24- القانون رقم"**62-157**"المؤرخ في **1962/12/1**، الذي يحدد عمل التشريعات الفرنسية ماعدا ما يتعارض مع السيادة الوطنية.

25- المرسوم رقم"**63-254**"المؤرخ في **1963/07/10** ،الذي ينظم الرياضة.

26 - الأمر رقم "**76-**81"المؤرخ في **23**اكتوبر**1976**،المتضمن تقنين التربية البدنية و الرياضية.

27- القانون رقم "**89-03**"المؤرخ في 8 رجب **1408** الموافق **14** فبراير **1989**،يتعلق بتنظيم المنظومة الوطنية للتربية البدنية و الرياضية.

28-القانون رقم "**90-31**"مؤرخ في**17**جمادى الأولى الموافق**12/4**/1990، يتعلق بالجمعيات.

30- الأمر رقم "**95-09**"المؤرخ في **25**رمضان **1415** الموافق **25**فيفري **1995** المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية و الرياضية .

31-القانون "**04-10** المؤرخ في **27**جمادى الثانية الموافق **14** غشت **2004**،المتعلق بالتربية البدنية و الرياضية.

32- القانون رقم **13-05** المؤرخ في **14رمضان 1434** الموافق **23يوليو سنة 2013** يتعلق بتنظيم الانطة البدنية والرياضية وتطويرها .

33-مرسوم تنفيذي رقم "**16-153**"مؤرخ في **16شعبان1437** الموافق **23 مايو 2016** يحدد الاحكام القانونية الاساسية المتعلقة المسيرين الرياضيين المتطوعين المنتخبين .

34- المرسوم التنفيذي رقم **15-74** المؤرخ في **26ربيع الثاني 1436** الموافق **16 فبراير 2015** يحدد الاحكام والقانون الاساسي النموذجيي المطبق على النادي الرياضي الهاوي .

المراجع بالفرنسية :

33- Jean.c.lapouble ، 2005 ،:droit de sport,paris,

34-Larrousse، 1969 ، :Dictionnaire français, inprimie en france edition2001 . Paris,

35- Manuel gros,pierre vekindt1985 :lautanomie de droit de sport,paris,.

36- Poul robert 1977 :explication on monts,lateur(1),edition.

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة المسيلة
معهد العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية
قسم: الادارة والتسيير الرياضي
تخصص: تسيير المنشأت الرياضية و الموارد البشرية

في إطار إنجاز بحث لمذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية
تخصص: تسيير المنشأت الرياضية و الموارد البشرية

بعنوان

دور القانون رقم "13-05" لسنة 2013" في تحسين التنظيم والتسيير على مستوى النوادي الرياضية للهواة بالجزائر

من وجهة نظر رؤوساء النوادي بالمسيلة

إعداد الطالب : حريزي كمال عبدالرحيم

في إطار انجاز البحوث التي تهتم بدراسة دور القانون " 13-05" المتعلق بالتربية البدنية و الرياضية في تحسيين التنظيم والتسيير على مستوى النوادي الرياضية للهواة بالجزائر.

أتقدم الى سيادتكم المحترمة بملئ هذه الإستمارة مقدمين بذللك يد العون للبحث و اعلمكم أن الهدف من هذه الاستمارة هو إثراء و توسيع مجالات البحث العلمي ،و المعلومات التي تقدمونها ستحظى بكامل العناية لذا نرجوا منكم ملئ الإستمارة بموضوعية.

ملاحظة :ضع العلامة (X) في الخانة المناسبة .

و في الأخير تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام .

السنة الجامعية 2018-2019

معلومات شخصية :

الجنس : ذكر ( ) انثى ( )

العمر : ( )

المؤهل العلمي : ثانوي ( ) جامعي ( ) دراسات أخرى : .....

الخبرة في مجال التسيير (كعضو او رئيس في النادي) :

من سنة الى 5سنوات ( ) من 06 الى 10سنوات ( ) أكثر من 10 سنوات ( )

المحور الاول : يساهم القانون 13-05 لسنة 2013 في تحسين التنظيم للنوادي الرياضية للهواة

الرقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق تماما
01	أعتمد على القوانين المشرعة والخاصة بالتنظيم على مستوى النوادي الرياضية					
02	القانون 13- 05 يلائم التنظيم على مستوى النادي					
03	القانون 13-05 له متابعة صارمة للهيئة المختصة للجمعيات العامة العادية والانتخابية للنوادي الرياضية					
04	القانون 13-05 يحدد أنشطة العمل التي يجب إن تنجز لتحقيق الأهداف التنظيمية بالنادي					
05	يحدد القانون 13-05 الواجبات والحقوق وكذا المسؤوليات داخل النادي					
06	يساهم القانون 13-05 في هيكلة النادي ليتماشى مع المنافسة التي تنشطون فيها					
07	يساعد القانون 13-05 على فتح فروع الاختصاصات الاخرى					
08	يسهل القانون 13-05 عملية الاتصال بالرابطة المختصة والمنظمات الرياضية الاخرى					
09	يلزم القانون 13-05 توفر الخبرة والكفاءة لدى اعضاء النادي لتسيير شؤونه التنظيمية					
10	القانون 13-05 يساعد على تنظيم لقاءات تكونية دورية لرسكلة المسيرين الرياضين في النوادي الرياضية					

المحورالثاني : حدد القانون 13-05 لسنة 2013 مجموعة من المؤهلات التي يجب توفرها في المسير الرياضي المتطوع ما يساهم في التسيير الحسن للنوادي.

الرقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق تماما
11	أعتمد على القوانين المشرعة والخاصة بالتسيير على مستوى النوادي الرياضية					
12	يتماشى القانون 13-05 مع التسيير على مستوى النادي					
13	اللوائح التنظيمية التي جاء بها القانون 13-05 تعمل على تحسين مستوى التسيير بالنادي					
14	يولي القانون 13-05 اهمية كبيرة في تكوين المسيرين حسب ماتتطلبه الادارة في النادي الرياضي للهواة					
15	يوسع القانون 13- 05 من صلاحيات الرئيس واعضاء مكتبه وكذا اعضاء الجمعية العامة					
16	يساهم القانون 13-05 في زيادة عدد المؤطرين على مستوى النادي					
17	اللوائح التنظيمية التي جاء بها القانون 13-05 واضحة وسهلة التطبيق من طرف رؤوساء النوادي					
18	يعطي القانون 13-05 للرئيس والمكتب التنفيذي صلاحيات أكبر في تسيير النادي					
19	القانون 13-05 يساهم في ضمان تسيير شفاف و منتظم و سليم للنادي الهاوي					
20	القانون 13-05 يساعد على انشاء لجان المتخصصة للنادي الهاوي					

المحورالثالث : يولي القانون 13-05 لسنة 2013 أهمية كبيرة في توفير الموارد المالية للنوادي الرياضية للهواة مما يضمن التنظيم و التسيير الحسن للنوادي الرياضية

الرقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق تماما
21	لديكم ميزانية خاصة بالنادي للتسيير المالي					
22	تعتبر الميزانية الممنوحة كافية لتمويل مختلف نشاطات للنادي					
23	نعتمد في عملية تمويل النادي على الجماعات المحلية والصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب					
24	القانون 13-05 يسمح بالبحث عن مصادر جديدة للتمويل عدا السلطات المحلية					
25	اعطى القانون 13-05 الاستقلالية للنادي في التسيير المالي و المحاسبي للنادي					
26	تخصص نسبة من الموارد المالية للنادي لتكوين المواهب الرياضية الشابة					
27	يولي القانون 13-05 اهمية كبيرة لتحسين الموارد المالية للنوادي الرياضية من خلال نصوصه القانونية المتعلقة بالجانب التمويلي.					
28	يساهم القانون 13-05 على توفير الامكانات المالية بما يناسب تلبية الحاجات الادارية و الفنية للنادي					
29	يولي القانون 13-05 اهمية الى التوزيع العادل للموارد المالية بين مختلف النوادي الرياضية					
30	أعمل على تطبيق اللوائح التي جاء بها القانون 13-05 على ارض الواقع					

ملاحق الصدق و الثبات

Correlations

		المحور الاول	1س	2س	3س	4س	5س	6س	7س	8س	9س	10س
المحور الاول	Pearson Correlation	1	.341*	.315*	.331*	.459**	.420**	.456**	.370*	.391*	.388*	.439**
	Sig. (2-tailed)		.037	.048	.037	.004	.005	.003	.019	.012	.013	.005
	N	06	06	06	06	06	06	06	06	.06	06	06

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		المحور الثاني	11س	12س	13س	14س	15س	16س	17س	18س	19س	20س
المحور الثاني	Pearson Correlation	1	.604**	.370*	.357*	.384*	.434**	.654**	.468**	.468**	.534**	.438**
	Sig. (2-tailed)		.000	.019	.024	.015	.005	.000	.002	.002	.000	.002
	N	06	06	06	06	06	06	06	06	.06	06	06

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		المحور الثالث	21س	22س	23س	24س	25س	26س	27س	28س	29س	30س
المحور الثالث	Pearson Correlation	1	.486**	.512**	.608**	.614**	.475**	.453**	.563**	.471**	.482**	.478**
	Sig. (2-tailed)		.001	.000	.000	.000	.002	.002	.000	.002	.002	.002
	N	06	06	06	06	06	06	06	06	.06	06	06

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.720	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.875	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.823	10

ملاحق SPSS

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	28	93.3	93.3	93.3
	أنثى	2	6.7	6.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 20 الى أقل من سنة30	1	3.3	3.3	3.3
	من 30 الى أقل من 40 سنة	12	40.0	40.0	43.3
	من 40 الى أقل من 50 سنة	14	46.7	46.7	90.0
	أكثر من 50 سنة	3	10.0	10.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي	13	43.3	43.3	43.3
	جامعي	15	50.0	50.0	93.3
	دراساسات أخرى	2	6.7	6.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

الخبرة في مجال التسيير

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من سنة الى 5 سنوات	3	10.0	10.0	10.0
	من 6 الى 10 سنوات	1	3.3	3.3	13.3
	أكثر من 10 سنوات	26	86.7	86.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	25	83.3	83.3	83.3
	موافق	4	13.3	13.3	96.7
	محايد	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س1

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	25	10.0	15.0
موافق	4	10.0	-6.0-
محايد	1	10.0	-9.0-
Total	30		

Test Statistics

	س1
Chi-Square	34.200[a]
df	2
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	14	46.7	46.7	46.7
	موافق	15	50.0	50.0	96.7
	محايد	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س2

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	14	10.0	4.0
موافق	15	10.0	5.0
محايد	1	10.0	-9.0-
Total	30		

Test Statistics

	س2
Chi-Square	12.200[a]
df	2
Asymp. Sig.	.002

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	19	63.3	63.3	63.3
	موافق	7	23.3	23.3	86.7
	غير موافق	4	13.3	13.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س3

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	19	10.0	9.0
موافق	7	10.0	-3.0-
غير موافق	4	10.0	-6.0-
Total	30		

Test Statistics

	س3
Chi-Square	12.600[a]
df	2
Asymp. Sig.	.002

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	18	60.0	60.0	60.0
	موافق	11	36.7	36.7	96.7
	غير موافق	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س4

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	18	10.0	8.0
موافق	11	10.0	1.0
غير موافق	1	10.0	-9.0-
Total	30		

Test Statistics

	س4
Chi-Square	14.600[a]
df	2
Asymp. Sig.	.001

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	25	83.3	83.3	83.3
	موافق	4	13.3	13.3	96.7
	محايد	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س5

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	25	10.0	15.0
موافق	4	10.0	-6.0-
محايد	1	10.0	-9.0-
Total	30		

Test Statistics

	س5
Chi-Square	34.200[a]
df	2
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	18	60.0	60.0	60.0
	موافق	11	36.7	36.7	96.7
	محايد	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س6

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	18	10.0	8.0
موافق	11	10.0	1.0
محايد	1	10.0	-9.0-
Total	30		

Test Statistics

	س6
Chi-Square	14.600[a]
df	2
Asymp. Sig.	.001

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	29	96.7	96.7	96.7
	موافق	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س7

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	29	15.0	14.0
موافق	1	15.0	-14.0-
Total	30		

Test Statistics

	س7
Chi-Square	26.133[a]
df	1
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 15.0.

س8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	22	73.3	73.3	73.3
	موافق	7	23.3	23.3	96.7
	محايد	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س8

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	22	10.0	12.0
موافق	7	10.0	-3.0-
محايد	1	10.0	-9.0-
Total	30		

Test Statistics

	س8
Chi-Square	23.400[a]
df	2
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	15	50.0	50.0	50.0
	موافق	11	36.7	36.7	86.7
	غير موافق	4	13.3	13.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س9

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	15	10.0	5.0
موافق	11	10.0	1.0
غير موافق	4	10.0	-6.0-
Total	30		

Test Statistics

	س9
Chi-Square	6.200[a]
df	2
Asymp. Sig.	.045

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	24	80.0	80.0	80.0
	موافق	6	20.0	20.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س10

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	24	15.0	9.0
موافق	6	15.0	-9.0-
Total	30		

Test Statistics

	س10
Chi-Square	10.800[a]
df	1
Asymp. Sig.	.001

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 15.0.

س11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	23	76.7	76.7	76.7
	موافق	7	23.3	23.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س11

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	23	15.0	8.0
موافق	7	15.0	-8.0-
Total	30		

Test Statistics

	س11
Chi-Square	8.533[a]
df	1
Asymp. Sig.	.003

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 15.0.

س12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	23	76.7	76.7	76.7
	موافق	7	23.3	23.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س12

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	23	15.0	8.0
موافق	7	15.0	-8.0-
Total	30		

Test Statistics

	س12
Chi-Square	8.533[a]
df	1
Asymp. Sig.	.003

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 15.0.

س13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	19	63.3	63.3	63.3
	موافق	11	36.7	36.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س13

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	19	15.0	4.0
موافق	11	15.0	-4.0-
Total	30		

Test Statistics

	س13
Chi-Square	2.133[a]
df	1
Asymp. Sig.	.144

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 15.0.

س14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	24	80.0	80.0	80.0
	موافق	3	10.0	10.0	90.0
	محايد	3	10.0	10.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س14

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	24	10.0	14.0
موافق	3	10.0	-7.0-
محايد	3	10.0	-7.0-
Total	30		

Test Statistics

	س14
Chi-Square	29.400[a]
df	2
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س15

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	22	73.3	73.3	73.3
	موافق	1	3.3	3.3	76.7
	محايد	7	23.3	23.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س15

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	22	10.0	12.0
موافق	1	10.0	-9.0-
محايد	7	10.0	-3.0-
Total	30		

Test Statistics

	س15
Chi-Square	23.400[a]
df	2
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	29	96.7	96.7	96.7
	موافق	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س16

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	29	15.0	14.0
موافق	1	15.0	-14.0-
Total	30		

Test Statistics

	س16
Chi-Square	26.133[a]
df	1
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 15.0.

س17

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	22	73.3	73.3	73.3
	موافق	8	26.7	26.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س17

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	22	15.0	7.0
موافق	8	15.0	-7.0-
Total	30		

Test Statistics

	س17
Chi-Square	6.533[a]
df	1
Asymp. Sig.	.011

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 15.0.

س18

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	26	86.7	86.7	86.7
	موافق	1	3.3	3.3	90.0
	محايد	3	10.0	10.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س18

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	26	10.0	16.0
موافق	1	10.0	-9.0-
محايد	3	10.0	-7.0-
Total	30		

Test Statistics

	س18
Chi-Square	38.600[a]
df	2
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س19

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	25	83.3	83.3	83.3
	موافق	3	10.0	10.0	93.3
	محايد	2	6.7	6.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س19

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	25	10.0	15.0
موافق	3	10.0	-7.0-
محايد	2	10.0	-8.0-
Total	30		

Test Statistics

	س19
Chi-Square	33.800[a]
df	2
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س20

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	28	93.3	93.3	93.3
	موافق	1	3.3	3.3	96.7
	محايد	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س20

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	28	10.0	18.0
موافق	1	10.0	-9.0-
محايد	1	10.0	-9.0-
Total	30		

Test Statistics

	س20
Chi-Square	48.600[a]
df	2
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س21

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	25	83.3	83.3	83.3
	موافق	1	3.3	3.3	86.7
	محايد	4	13.3	13.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س21

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	25	10.0	15.0
موافق	1	10.0	-9.0-
محايد	4	10.0	-6.0-
Total	30		

Test Statistics

	س21
Chi-Square	34.200[a]
df	2
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س22

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	12	40.0	40.0	40.0
	غير موافق	3	10.0	10.0	50.0
	غير موافق تماما	15	50.0	50.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س22

	Observed N	Expected N	Residual
موافق	12	10.0	2.0
غير موافق	3	10.0	-7.0-
غير موافق تماما	15	10.0	5.0
Total	30		

Test Statistics

	س22
Chi-Square	7.800[a]
df	2
Asymp. Sig.	.020

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س23

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	25	83.3	83.3	83.3
	موافق	5	16.7	16.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س23

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	25	15.0	10.0
موافق	5	15.0	-10.0-
Total	30		

Test Statistics

	س23
Chi-Square	13.333[a]
df	1
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 15.0.

س24

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	19	63.3	63.3	63.3
	موافق	11	36.7	36.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س24

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	19	15.0	4.0
موافق	11	15.0	-4.0-
Total	30		

Test Statistics

	س24
Chi-Square	2.133[a]
df	1
Asymp. Sig.	.144

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 15.0.

س25

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	25	83.3	83.3	83.3
	موافق	4	13.3	13.3	96.7
	محايد	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س25

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	25	10.0	15.0
موافق	4	10.0	-6.0-
محايد	1	10.0	-9.0-
Total	30		

Test Statistics

	س25
Chi-Square	34.200[a]
df	2
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س26

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	25	83.3	83.3	83.3
	موافق	1	3.3	3.3	86.7
	محايد	4	13.3	13.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س26

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	25	10.0	15.0
موافق	1	10.0	-9.0-
محايد	4	10.0	-6.0-
Total	30		

Test Statistics

	س26
Chi-Square	34.200[a]
df	2
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س27

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	18	60.0	60.0	60.0
	موافق	11	36.7	36.7	96.7
	محايد	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س27

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	18	10.0	8.0
موافق	11	10.0	1.0
محايد	1	10.0	-9.0-
Total	30		

Test Statistics

	س27
Chi-Square	14.600[a]
df	2
Asymp. Sig.	.001

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س28

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	13	43.3	43.3	43.3
	موافق	14	46.7	46.7	90.0
	محايد	3	10.0	10.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س28

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	13	10.0	3.0
موافق	14	10.0	4.0
محايد	3	10.0	-7.0-
Total	30		

Test Statistics

	س28
Chi-Square	7.400[a]
df	2
Asymp. Sig.	.025

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10.0.

س29

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	8	26.7	26.7	26.7
	موافق	15	50.0	50.0	76.7
	غير موافق	4	13.3	13.3	90.0
	غير موافق تماما	3	10.0	10.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س29

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	8	7.5	.5
موافق	15	7.5	7.5
غير موافق	4	7.5	-3.5-
غير موافق تماما	3	7.5	-4.5-
Total	30		

Test Statistics

	س29
Chi-Square	11.867[a]
df	3
Asymp. Sig.	.008

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 7.5.

س30

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماما	23	76.7	76.7	76.7
	موافق	7	23.3	23.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

س30

	Observed N	Expected N	Residual
موافق تماما	23	15.0	8.0
موافق	7	15.0	-8.0-
Total	30		

Test Statistics

	س30
Chi-Square	8.533[a]
df	1
Asymp. Sig.	.003

a. 0 cells (0.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 15.0.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
يساهم القانون 05-13 لسنة 2013 في تحسين التنظيم للنوادي الرياضية للهواة	30	46.2667	3.17244	.57921

One-Sample Test

	Test Value = 30					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يساهم القانون 05-13 لسنة 2013 في تحسين التنظيم للنوادي الرياضية للهواة	28.084	29	.000	16.26667	15.0821	17.4513

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
حدد القانون 05-13 لسنة 2013 مجموعة من المؤهلات التي يجب توفرها في	30	47.9667	2.68435	.49009

One-Sample Test

	Test Value = 30					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
حدد القانون 05-13 لسنة 2013 مجموعة من المؤهلات التي يجب توفرها في	36.660	29	.000	17.96667	16.9643	18.9690

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
يولي القانون 05-13 لسنة 2013 أهمية كبيرة في توفير الموارد المالية للنوادي الرياضية للهواة مما يضمن التنظيم و التسيير الحسن للنوادي الرياضية	30	43.0667	4.29059	.78335

One-Sample Test

	Test Value = 30					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يولي القانون 05-13 لسنة 2013 أهمية كبيرة في توفير الموارد المالية للنوادي الرياضية للهواة مما يضمن التنظيم و التسيير الحسن للنوادي الرياضية	16.680	29	.000	13.06667	11.4645	14.6688